حاشیه ... [illegible] ... محمد حسن

الحسن المیبدی [illegible]

قيل ان كل كتب ... لحصول العلف ... الكتب لا اساع ... حصول ما لا نهاية

[illegible] ... ان يكون ... واما على ... النفس

في الذهن والسب ... [illegible]

لحصول القطع ... وانه ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

كسبا واقعا في الواقع ... [illegible]

الضيا معلوم بالضرورة ... العلوم الضرورة ... [illegible]

[illegible]

واما المنع من كون ... [illegible]

[illegible] ... العلف ... النصب

في النفس ... [illegible]

الصور والافعال ... [illegible] ... فلم يلزم

[illegible] ... تم الحواشي

قوله والسن لبعض الا ... [illegible]

[illegible] ... الابهري

والشيخ ... الدين ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

في ذوبه عبد الله المؤتمن محمد المدعو بالحاجي حسن الله اليه
وكنت ... مدا مصليا ومسلما

موجود نیستم هر دو قسم است نزد عقل | یا واجب الوجود است یا ممکن الوجود
ممکن دو قسم است همین جوهر و عرض | جوهر به پنج قسم شد ای ناظم عقود
جسم و دو اصل او که هیولی و صورت است | پس نفس و عقل این همه را یاد گیر زود
تقسیم گشته جنس عرض این دقیقه را | در حال بحث جوهر عقلی نمود
پس کم و کیف و این و متی و مضاف و وضع | پس فعل است و منفعل از مالک وجود
اجناس کائنات مقولات عشر است | نه گشت کم از این و نه دیگر بر این فزود
پس واجب الوجود از این ده مقدس است | کو بود و هست و خواهد و ... یکی

[illegible]

آسمان رشک برد بهر زمینی که در او | یک دو کس یک دو نفس بهر خدا بنشینند

ز اهل عالم دون پرور دون | که عاقل در جهان سر بر نیفکند

بدخشی را طمع بلبل الهی | در آب سیل پست از بهر ماهی

[illegible]

منه رحمه

الناس اختلفوا في ماهية الملائكة وحقيقتهم وطريق ضبط المذاهب ان يقال الملائكة لا بد وان يكون ذوات قائمة بانفسها ثم ان تلك الذوات اما ان تكون متحيزة او لا تكون اما الاول وهو ان الملائكة ذوات متحيزة فهنا اقوال احدها انها اجسام لطيفة هوائية يقدر على التشكل باشكال مختلفة مسكنها السموات وثانيها قول طوائف من عبدة الاوثان وهو ان الملائكة في الحقيقة هي الكواكب الموصوفة بالاسعاد والانحاس فانها بزعمهم احياء ناطقة وان المسعدات منها ملائكة الرحمة والمنحسات ملائكة العذاب وثالثها قول معظم المجوس والثنوية وهو ان العالم مركب من اصلين ازليين وهما النور والظلمة وهما في الحقيقة جوهران حساسان مختاران قادران متضادا النفس والصورة مختلفا الفعل والتدبير القول الثاني ان الملائكة ذوات قائمة بانفسها وليست متحيزة ولا باجسام وهنا قولان احدهما قول طوائف من النصارى وهو ان الملائكة في الحقيقة هي الانفس الناطقة المفارقة لابدانها على نعت الصفاء والخيرية وذلك لان هذه النفوس المفارقة ان كانت صافية خالصة فهي الملائكة وان كانت كدرة خبيثة فهي الشياطين وثانيهما قول الفلاسفة وهي انها جواهر قائمة بانفسها ليست بمتحيزة البتة وانها بالماهية مخالفة لانواع النفوس الناطقة البشرية جارية مجرى الشمس للاضواء ٢

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه التكلان
وبعد فقد سالني بعض احبابي ان اكتب لبعض الطلبة والاحبة
من كتاب الهداية للمولى العلامة افضل المتاخرين سلطان
المباحثين اثير الملة والدين مفضل الابهري اطاب الله ثراه
وجعل الجنة مثواه شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف
عن وجوه المعاني نقابه مع زيادات شريفة ومباحثات لطيفة
ولما تكرر السوال شرعت في تحريره على سبيل الاستعجال
رجاء ان ينظر فيه بعين رضاه وان كان لا يتبع على ما يتمناه
وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا
واستعنت بالله انه خير موفق ومعين قال الرسم الثاني في
الطبيعيات وهو مرتب على ثلثة فنون الفن الاول فيما يعم
الاجسام وهو مرتب على فصول فصل في ابطال الجزء
الذي لا يتجزى لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون الوسط
مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه
لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة فلا يكون وسط وطرف

٣

وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا من
تلاقيهما وما به يلاقي احد الطرفين غير ما يلاقي به الطرف الاخر
فينقسم ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى الجزئين فاما ان يلاقي واحدا
او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا فالاول محال والالم
يكن على الملتقى بل على احد الجزئين فيلزم الانقسام لا محالة
اقول الحكمة هي صناعة نظرية يستفيد منها الانسان
تحصيل ما عليه الوجود في نفسه وما عليه الواجب مما ينبغي ان
يكتسبه بعلمه لتشرف بذلك نفسه وتستكمل وتصير عالما معقولا
مضاهيا للعالم الموجود وتستعد للسعادة القصوى الاخروية
وذلك بحسب الطاقة الانسانية تنقسم بالقسمة الاولى الى قسمين
لانها ان تعلقت بالامور التي لنا ان نعلمها وليس لنا ان
نعملها تسمى حكمة نظرية وان تعلقت بالامور التي لنا ان
نعلمها ونعملها تسمى حكمة عملية وكل واحدة من النظرية والعملية
على ثلثة اقسام اما النظرية فلان ما لا يتعلق باعمالنا اما ان
لا يكون مخالطا المادة شرطا لوجوده او يكون و الثاني اما ان

تعلقه

لا يكون تمكن المخالطة شرطا او يكون والاول هو العلم الالهى و
الثانى هو العلم الرياضى والثالث هو العلم الطبيعى واما
العملية فلان ما يتعلق باعمالنا ان يكون علما بالتدبير الذى يختص
بالشخص الواحد اولا والاول هو علم الاخلاق والثانى علم تدبير
المنزل ان كان علما بما لا يتم الا باجتماع المنزلى وعلم السياسة
ان كان علما بما لا يتم الا باجتماع المدنى والمصنف انما بحث فى هذا
المختصر عن قسمى الحكمة النظرية اى الالهى والطبيعى مع تقديم الطبيعى على
الالهى لان الطبيعيات اقدم الاشياء بالقياس الينا لانا ندرك
متعلق الطبيعيات اولا وهو الجسم الطبيعى وعوارضه وذاتياته ثم ندرك
متعلق الالهيات التى هى المجردات ثم بار ورتب الطبيعيات
على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة فى الفلكيات والعنصريات
والبحث عن احوال الجسم اما ان يكون عاما لهما او مختصا باحدهما و
جعل الفن الاول الذى فيما يعم الاجسام مشتملا على فصول الفصل
الاول فى ابطال الجزء الذى لا يتجزى واعلم ان اهل العلم اختلفوا
فى تحقيق ذات الجسم على مذاهب انحصرت فى ستة لان الجسم اما ان يكون

ذا مفاصل بالفعل اولا والاول اما ان يكون متألفا من اجزاء لا يتجزى
اولا والاول اما من اجزاء متناهية اولا والثانى اما من اجزاء متصلة
اولا والثانى وهو ان لا يكون مفاصله بالفعل اما ان يكون انقسامه
الممكنة متناهية اولا والجزء الذى لا يتجزى لا ينقسم لا كسرا لصغره او
الكسر هو فصل الجسم الصلب بدفع دافع قوى من غير نفوذ فيه ولا قطعا
لصلابته اذ القطع هو فصل الجسم بنفوذ جسم آخر فيه ولا وهما لعجز الوهم
عن تميز طرف عن طرف ولا فرضا عقليا لصعوبة استحضاره
على التحاذ فالمص يريد ان يبطل الجزء الذى لا يتجزى فى هذا الفصل فقال
لو فرضنا جزءا بين الجزئين فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعا من
تلاقى الطرفين اولا يكون مانعا منه لا سبيل الى الثانى لانه لو لم يكن
مانعا من تلاقى الطرفين لكان الطرفان متداخلين فى الوسط او
احد الطرفين متداخلا فيه فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط
والطرف هذا خلف وثبت كونه مانعا فيما فما به يلاقى احد الطرفين
غير ما به يلاقى الطرف الاخر فينقسم اذ لا نعنى بالانقسام الا ان يكون فيه
شئ غير شئ فان قلت لا نم ان الوسط لو كان غير مانع من تلاقى الطرفين

يلزم انقسام الوسط فان الملاقاة انما تكون بالنهاية بالضرورة
والنهاية عرض قائم بالمتناهي فغايته ما لزم من ذلك ان تكون للوسط
نهايتان فلم قلتم ان ذلك يوجب الانقسام قلت الاشارة
الى النهايتين ان لم تكن واحدة بل اثنتين تحل احديهما غير محل الاخرى
فلزم الانقسام وان كانت واحدة فاذا اضم الى الطرف جزء اخر
حتى يصير وسطا كان الامر فيه ايضا كذلك وكذلك اذا اضم اليه
اخر وهكذا فلا يحصل من تأليف تلك الاجزاء مقدار ولا ازدياد
حجم وهو على خلاف مذهبهم فاعلم ذلك فانه دقيق وايضا لو وضع
جزء على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا منهما او يلاقي مجموعهما او
يلاقي من كل واحد منهما شيئا والاول محال والا لم يكن على الملتقى
بالضرورة وعلى الثاني يلزم انقسام الجزء الذي فرضناه على الملتقى و
على الثالث يلزم انقسام الجميع فان قلت لم لا يجوز ان يقع على
نصف المتصل بان ينطبق عليه لا بان يزيد عليه حتى يلزم احد الامور
الثلثة لابد له من دليل قلت لو انطبق على المتصل لما زاد
المقدار وهو على خلاف رأيهم وبه احلف قال فصل

في اثبات الهيولى كل جسم فهو مركب من جزئين يحل احدهما
في الاخر يسمى المحل الهيولى والحال صورة وبرهانه ان بعض
الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون
في نفسه متصلا واحدا والا لزم الجزء الذي لا يتجزى ويلزم
من هذا اثبات الهيولى للاجسام كلها لان ذلك المتصل
قابل للانفصال فالقابل للانفصال اما ان يكون هو المقدار
او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى اخر لا سبيل الى الاول
والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة
لان القابل يجب وجوده مع المقبول فتعين ان يكون القابل
معنى اخر وهو المعنى من الهيولى فاذا ثبت ان ذلك الجسم مركب
من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة
من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اما ان يكون بذاتها
غنية عن المحل او لم يكن والاول محال والا لاستحال حلولها
في المحل لان الغنى لذاته عن الشيء استحال حلوله فيه وافتقارها الى المحل
فكل جسم مركب من الهيولى والصورة اقول كل جسم طبيعي

وهو الجوهر القابل للابعاد الثلثة اى الطول والعرض والعمق
فهو مركب من جزاين احدهما حال في الاخر يسمى المحل الهيولى و
الحال صورة ومعنى حلول الشي في الشي هو ان يكون حاصلا فيه
مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر
تحقيقا او تقديرا وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك
مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا ويلزم
من ذلك اثبات الهيولى للاجسام كلها اما الاول
فلانه لو لم يكن متصلا واحدا لزم الجزء الذى لا يتجزى وقد ابطلنا
فان قلت لا نم انه لو لم يكن متصلا واحدا لزم الجزء الذى
لا يتجزى لجواز ان يكون فاصلة قابلة للانقسام قلت يمكن
ان يجاب عنه بان الجسم الذى مثلا ان لم يكن فيه انقسام بالفعل
فذاك وان كان فيه انقسام بالفعل فلا بد ان ينتهى الانقسامات
الى اجزاء لا تكون منقسمة بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية
بالفعل وهو باطل بوجهين الاول ان الجسم المتناهى لو تألف من
اجزاء غير متناهية لما امكن قطعه بالحركة في زمان متناه الثاني

ان التاليف لما كان مفيدا للمقدار وازدياد الحجم كان تاليف
الاجزاء الغير المتناهية مفيدا للوجود وابعاد غير متناهية واذا ثبت
ذلك فنقول تلك الاجزاء الغير المنقسمة بالفعل ليس مما لا يمكن ان
ينفصل والا لزم الجزء الذى لا يتجزى فاذا هو اما متصل او فيه
كذلك فصح ان بعض الاجسام متصل واحد واما الثاني
فلان ذلك المتصل يطرء عليه الانفصال فلا بد له من قابل اذ ليس الانفصال
عدما محضا حتى لا يحتاج الى قابل بل هو عدم الاتصال عما من شانه
ان يتصل فقابله اما ان يكون هو المقدار والصورة المستلزمة له
او امر اخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال
والانفصال في حالة واحدة لان القابل يجب وجوده مع المقبول
والا لم يكن قابلا فتعين ان يكون القابل شيئا اخر وهو المعنى
بالهيولى فان قلت الحكم بان الصورة قابلة للانفصال ام لا متفرع
على وجودها المتفرع على وجود الهيولى اذ الحال في محل لا يمكن ان
يتحقق بدونه قلت اراد بالصورة الاتصال الذى اثبت
تحققه ولهذا علل ذلك بانه لو كان كذلك لزم اجتماع الاتصال

ولئن قلت لا يخلو اما ان يكون المقدار هو الاتصال
او غيره فان كان الاول فلا حاجة الى ذكره مع ذكر الاتصال
وان كان الثاني لم يلزم من كونه قابلا للانفصال اجتماع الاتصال
مع الانفصال قلت المقدار هو الاتصال العرضي كما ان
الصورة هو الاتصال الجوهري فيلزم من كون كل منهما قابلا
للانفصال اجتماع الاتصال والانفصال وفي هذا الموضع ابحاث
لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب
من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها فلكية كانت
او عنصرية مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية
اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل او لم تكن والاول محال والا لاستحال
حلولها في المحل لان الغني بذاته عن الشيء استحال حلوله فيه ضرورة افتقار الحال
الى المحل لذاتها فانها وجدت وجدت حالة في الهيولى فكل جسم
مركب من الهيولى والصورة وهو المطلوب فان قلت لا نم انها
اذا لم تكن غنية بذاتها عن المحل كانت مفتقرة بذاتها اليه لجواز ان
لا يكون شيء من الافتقار والاستغناء بذاتها بل يكون كل منهما

من خارج قلت كل مفهوم فهو بالنظر الى نفسه مع قطع
النظر عن الامور الخارجية اما ان يكون بحيث يجوز ان يوجد
بدون هذا او لا فان جاز فهو غني عنه لذاته والا فمحتاج اليه
لذاته نعم هذا موقوف على ان الامتداد الجسماني طبيعة نوعية
ولا دليل عليه قال فصل في ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى
لانه لو وجدت لذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون
متناهية او غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام كلها
متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان
على نسق واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد
بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه
محصورا بين حاصرين هذا خلف واما بيان انه لا سبيل الى القسم
الاول لانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد او حدود فتكون
متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود
بالمقادير فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية وهو محال والا لكانت
الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية وهو محال لما مر

او بسبب عارض وهو محال والا لا يمكن زواله فامكن ان تتشكل
بشكل اخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو
مركب من الهيولى والصورة هذا خلف اقول الصورة
لا تتجرد عن الهيولى لانه لو وجدت الصورة بذاتها دون حلولها
في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية لا سبيل الى كل
منهما فلم تتجرد عن الهيولى اما انه لا سبيل الى الثاني فلان الابعاد
كلها متناهية والا لامكن ان نخرج من مبدا واحد امتدادان
على سمت واحد كانهما ساقا مثلث لا يزال البعد بينهما متزايدا بحسب
تزايدهما في نفسهما فلو امتدا الى غير النهاية لكان ما بينهما ايضا الى غير
لانا فرضنا تزايده مساويا لتزايدهما فكان ما لا يتناهى محصورا
بين الحاصرين هف محال وفيه نظر لان اللازم تزايد ما بينهما
الى غير النهاية لا كون ما بينهما غير متناه واما انه لا سبيل الى
الاول لانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او اكثر فتكون
متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد الواحد او الحدود
بالمقدار فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية وهو محال والا لكانت



الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد لاشتراك الجسمية بينها بالتساوي
لكن ذلك باطل بالمشاهدة او بسبب لازم للجسمية وهو ايضا
محال للزوم الخلف المذكور لان لازم الجسمية ايضا مشترك بين الاجسام
كلها كالجسمية لان اشتراك الملزوم ملزوم لاشتراك اللازم او بسبب
عارض وهو ايضا محال والا لامكن زواله اذ لا معنى للعارض
الا ذلك فيمكن ان تتشكل الصورة بشكل اخر فتكون قابلة للانفصال
وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة هف
فان قلت لا نم انه اذا تشكل الصورة بشكل اخر كانت قابلة
للانفصال فان الاشكال قد تختلف في الجسم من غير ان يرد عليه
الانفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة قلت
انا لم نجعل لزوم المحال مقصورا على لزوم الفصل والوصل بل عليه
وعلى لزوم الانفعال او الاختلافات المقدارية والشكلية
لا يحصل الا بمادة لان بعد كونه متناهيا لا يكون فيه قوة الانفعال
اذ اشكال الشمعة لا يمكن ان تتبدل الا بعد امكان انفعالها وهي
الانفعال من لواحق المادة فيكون المفارق عن المادة مقارنا لها

هذا خلف ولقائل ان يمنع ان قوة الانفعال من لواحق المادة
الى ان يقوم عليه برهان او هو مجرد دعوى على انه لو صح ذلك لكفى
ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن الشكل لا يحصل في
الامتداد الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التي من لواحق
المادة هذا خلف فما في المقدمات مستدرك قال فصل
في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان تكون ذات وضع او لا تكون لا سبيل الى كل واحد منهما
من التقسيم فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى
الاول لانها حينئذ اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع
فهو منقسم على ما عرفت من نفي الجزء ولا سبيل الى الاول لانها اما ان تنقسم في
جهة واحدة فتكون خطا او في جهتين فتكون سطحا او في ثلث
جهات فتكون جسما وكل منها باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا
لان وجود الخط على سبيل الاستقلال محال لانه اذا انتهى الى طرفي
السطحين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب ولا جائز ان لا يجب والا
لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد

هذا خلف ولا جائز ان يجب والا لانقسم الخط في جهتين لان
ما يلاقي احدهما غير ما يلاقي الآخر وهو محال واما انها لا يجوز ان
تكون سطحا لانها لو كانت سطحا فاذا انتهى الى طرفي الجسمين
فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما باطل على ما مر
في الخط واما انه لا يجوز جسما لانها لو كانت جسما كانت مركبة من ان يكون
الهيولى والصورة لما مر واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها
اذا كانت مجردة عن الوضع فاذا اقترنت بها الجسمية فاما ان لا
تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض
الاحياز دون البعض والاول والثاني محال لان بالبديهة و
الثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن
فلو حصلت في بعض الاحياز دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح
وهو محال ولا يلزم على هذا ان الماء اذا انقلب هواء او على
عكس صار اولى بموضع لان الوضع السابق يقتضي الوضع
اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اقول الهيولى ايضا
لا تتجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان تكو

الصورة ظ

ح

ذات وضع اى مشارًا اليها بالاشارة الحسية اولا تكون
ولا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن
الصورة اما انه لا سبيل الى الاول لانها حينئذ على تقدير
ان تكون مشارًا اليها اما ان تنقسم اولا لا سبيل الى الثانى
لان كل ما له وضع فهو منقسم لما مر فى الجزء ولا سبيل الى الاول
لانها اما ان تنقسم فى جهة واحدة فتكون خطا او فى جهتين
فتكون سطحا او فى ثلث جهات فتكون جسما وكل واحد منها
باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا لان وجود الخط على سبيل
الاستقلال محال والا فاذا انتهى اليه طرفا السطحين المستقيمي
الاضلاع فاما ان يحجب تلاقيهما اولا يحجب لا جائز ان لا يحجب و
الا لزم تداخل الخطوط لنفوذ طرفى السطحين او طرف احد السطحين
فيه وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل
يوجب ان لا يكون الامر كذلك بل خلافه ولا جائز ان يحجب
والا لانقسم الخط فى جهة العرض لان ما يلاقى منه احد السطحين
غير ما يلاقى الآخر وهو محال واما انه لا يجوز ان تكون سطحا لانه

لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما اولا يحجب
وكل واحد منهما باطل اما الاول فللزوم انقسام السطح فى جهة
العمق لان ما يلاقى منه احدهما غير ما يلاقى الآخر واما الثانى
فللزوم تداخل السطوح وهو محال لما مر فى الخط واما انه لا يجوز ان
يكون جسما فلانها لو كانت جسما كانت مركبة من الهيولى والصورة
لما مر فكانت مقارنة للصورة هذا خلف فان قلت الهيولى
على تقدير كونها ذات وضع ولم تنقسم لا يجب ان تكون جزءا لا يتجزى
حتى يلزم بطلانه بذلك مما مر فى نفى الجزء قلت فالهيولى ان
كانت ذات وضع لا تنقسم فاما ان تكون جزءا لا يتجزى او نقطة و
الاول باطل لما مر وكذا الثانى لانه اذا انتهى اليها طرفا الخطين
فاما ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب وكل منهما باطل بالطريق الذى
مر وفيه نظر لان النقطة ليس لها مقدار فلا استحالة فى
دخول الغير فيها وكذا القول فى الخط لان الخط لما لم يكن له فى جهة
العرض مقدار فلا مانع فيه لان يدخل فيه الغير منه فى تلك الجهة
وكذا الكلام فى جهة العمق واما ان كل خطين فهما اعظم من احد
فى السطح صح

فهو مسلم وان اراد في جهة العرض لعدم
لا عظم للخط في تلك الجهة فلو انطبق على خط خطوط ولو كانت
بغير نهاية لا يحصل عظم في جهة العرض حتى يكون عظم المجموع اعظم
من عظم بعضه واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت
غير ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية صارت ح
ذات وضع بالضرورة لامتناع وجود جسم غير ذي وضع فلا
يخ اما ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز او يحصل
في بعض الاحياز دون البعض والاول والثاني محالان
بالبديهة واما الثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد
من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض
يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال فان قلت لا نم لزوم الترجيح
بلا مرجح لجواز ان تقتضي الصورة النوعية التي تقارن الصورة
الجسمية على ما سنذكرها تعين الموضع لكون كل صورة مقتضية
لحيز مخصوص دون غيره قلت للحيز الطبيعي اذا كثرة وحصول
الهيولى مع الصورة في احدها دون غيرها يقتضي اولوية ولا بد

ذلك اذا كانت الهيولى مع صورة توجب لها وضعا هناك كجزء
من الهواء مثلا في موضعه الطبيعي فان الصورة الهوائية توجب
لمادته وضعا هناك او كان قد عرض لها وضع هناك كجزء من الهواء
ايضا اذا اخرج بالقسر عن موضعه الى الموضع الطبيعي للنار فوضع
لها وضع هناك ثم فسدت صورة الجزئين بسبب ولحقت صورة المائ
يادية هناك فحصلت الهيولى مع الصورة اللاحقة بها في موضع
خاص لكون ذلك الموضع اولى بها والاولوية كانت حاصلة قبل
هذا اللحوق بحسب الصورة السابقة والاحوال العارضة لها و
اسبابه قوله ولا يلزم على هذا الى اخر الفصل والفائدة في ايراد
النظير سد باب ايراد المعارضة به وذلك لان الحكم بامتناع
حلول الصورة في الهيولى المجردة لاقتضائها الحصول في موضع
مع عدم اولوية احد المواضع به يمكن ان يعارض بالكون الذي
هو حلول صورة جديدة في الهيولى فان الكائن يقتضي لا محالة
الحصول في موضع فالوجه في تخصيصه باحد المواضع هو الوجه
في تخصيص الهيولى المجردة به قال فصل في اثبات الصورة

النوعية اعلم ان لكل واحد من الاجسام صورة نوعية غير
صورة الجسمية لان لبعض الاجسام بعض الاحياز دون البعض
اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول
والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني وهو
المطلوب **اقول** يريد بالصورة النوعية الجوهر التي تختلف
بها الاجسام انواعا فنقول ان لكل واحد من الاجسام صورة
اخرى غير صورة الجسمية لان بعض الاجسام ببعض الاحياز دون
البعض اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى
الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الحيز لاشتراك الجسمية
فيها فتعين الثاني وهو المط **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون
الاختصاص للهيولى او لفاعل خارجي **قلت** لان الهيولى
قابلة فلا تكون فاعلة كما سيجي ولان الهيولى مشتركة بين العنصريات
فاختصاص بعض الاجسام العنصرية بحيز دون اخر لا تكون
للهيولى والفاعل الخارجي نسبته الى جميع الاجسام والاحياز
واحدة فتخصيص بعضها بحيز معين دون بعض من غير استحقاق

ذلك البعض له يكون تخصيصا من غير مخصص وهو محال
فان قلت هب ان التخصيص من غير مخصص محال لكن لم
لا يجوز ان يفيد الفاعل الاستحقاق والاستعداد ايضا
قلت الفاعل لا يفيد الاستعداد للشي الا بافادة ما يقتضيه
كما انه يعطي المادة مزاجا تستعد به لقبول نفس او اثر نفس
او نار فيعطيها حرارة شديدة تستعد بها المادة لقبول
صورة الهوائية او النارية فان الاستعداد للشي المستعد لذاته
لا يجعل جاعل وما يقتضي الاستعداد فهو الصورة النوعية
قال ٣ **بداية** اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لانها
لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة والعلة الفاعلية
للشي يجب ان تكون موجودة قبله والصورة ايضا علة للهيولى
لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل والشكل
لا يوجد قبل الهيولى فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى
كانت متقدمة على الشكل هف فاذا وجود كل واحد منهما عن
سبب منفصل وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة

وعند ارسطو ان الافلاك قديمة والاشكال والاوضاع حادثة

لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يوثر في وجود
الشي والتالي باطل لانه قد تبين ان الصورة علة فاعلية لتشخص
الهيولى والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما
تحب وجودها مع الشكل او بالشكل لانها متناهية وكل متناه احاط
به حد او اكثر واذا كان كذلك كان تشكلا فيكون موجودا مع
الشكل او به لامتناع ان يكون موجودا ولا يكون متشكلا و
الشكل لا يوجد قبل الهيولى لما ثبت ان لحوق الشكل انما هو لكم
من الهيولى فهو انما يوجد اما معها او بعدها فلو كانت الصورة
علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل لامتناع كانت متقدمة
على الهيولى التي هي متقدمة على الشكل وهو والمتقدم على المتقدم
متقدم وكذا المتقدم على المتقدم متقدم هذا خلف اذ قد تبين
ان الصورة انما تحب وجودها مع الشكل او بالشكل ولما لم يكن
شي من الهيولى والصورة علة للاخرى لابد لكل منهما علة حادث
كل واحد منهما عن سبب منفصل وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة
لما عنا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة ولست الصورة ايضا غير

تقدم الصورة على الشكل

لا معنا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا
غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل
فالهيولى تفتقر الى الصورة في بقائها والصورة تفتقر الى الهيولى
في تشكلها **الاول** اعلم ان الهيولى ليست علة للصورة لان
الهيولى لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر من
امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة والعلة الفاعلية اي الموجبة
للشي يجب ان يكون موجودة قبله والعلم به ضروري وانما قيد
العلة بالفاعلية لان العلة القابلة للوجود ليست متقدمة عليه بالوجود
والفرق ان المفيد للوجود اي العلة الفاعلية لابد ان يكون موجودا والمستفيد اي العلة القابلة
للوجود يجب ان لا يكون موجودا حتى لا يلزم تحصيل الحاصل
فان قلت لا م ان الهيولى لا تكون موجودة بالفعل قبل
وجود الصورة فان تقدم العلة على المعلول بالوجود انما هو
بالذات لا بالزمان حتى يلزم انفكاك الهيولى عن الصورة
قلت لو كان الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتخصصة
في الوجود بالذات على الصورة ضرورة ان الشي لم يتحقق

الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا تتقوم بدون الشكل المحتاج
الى الهيولى ولكل منهما حاجة الى الاخرى من وجه فالهيولى محتاجة الى
الصورة في بقائها والصورة محتاجة الى الهيولى في شكلها فان
قلت لو كانت الصورة لا تتقوم بدون الشكل المحتاج الى الهيولى
لكانت الهيولى متقدمة على الصورة فلم تكن للصورة شريكة علة الهيولى
لكن الصورة شريكة علة الهيولى على الاثم قلت تقدم الهيولى على الصورة
من حيث هي صورة ما ممتنع على الاثم لانها شريكة علة الهيولى لا على الصورة
المتشخصة المحتاجة في تشخصها الى الشكل المتاخر عن الهيولى فان قلت
فلم قلتم ان لا افتقار على هذا الوجه دون عكسه قلت لان الحاجة
المحتاج الى المحل في التشكل هو العرض لا الصورة على انه لو لم والهيولى
لو افتقرت الى الصورة في شكلها لزم الدور لافتقار الصورة اليها
في شكلها على ما مر ولقائل ان يمنع لزوم الدور بناء على ان يكون
الهيولى علة قابلة لشكل الصورة والصورة علة فاعلة لشكل الهيولى
فصل في المكان وهو اما الخلاء او السطح الباطن من
الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والقول باطل فيتعين

الثاني وانما قلنا ان الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان
يكون لا شيئا محضا او بعدا مجردا عن الهيولى لا سبيل الى الاول
لانه يكون حينئذ اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين
المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان يستحيل ان يكون لا شيئا محضا
ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته
غنيا عن المحل فاستحال اقترانه به هذا خلف اقول ان للمكان امارات
اربعة باتفاق الجماهير الاول ان ينتقل الجسم منه واليه وفيه معا ما
من الالفاظ الدالة على الطرفين اي الى و الثاني صحة اشتمال الجسم عليه لا
غيره الثالث استحالة حصول جسمين فيه الرابع اختلاف المكان
بالجهات مثل فوق و تحت فعلى هذا يكون المكان اما الخلاء واما السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والغرض
من ذكر الامارات ان المنازع في ماهية المكان ان لم يسلم انها
للمكان لا يصح للاخر تصحيح مذهبه بحجة فانه لا مشاحة في الاصطلاح
ولا نزاع في التسميات فحصر ذلك خلافا لفظيا لا حقيقيا ولان المصطلح
اتفقوا على ان المكان هو ما يستقر عليه الجسم مثلا لبس للهدان تمتعه

عن هذا الاصطلاح فان قلت من الاجسام ما لا يصح الانتقال عن
مكانه كالافلاك وكليات العناصر فلا تكون الامارة الثانية
مطردة قلت هب لكن يكفي تحققه فيه لا يمنع من انتقاله بل امتناع
انتقاله بسبب آخر كالصورة النوعية لا لانها اجسام متمكنة و
المراد بهذا المعنى واذ قد تقرر ذلك فنقول والاول ان يكون
المكان هو الخلاء باطل بمعنى الثاني وهو كون المكان هو السطح
المذكور واما قلنا ان الاول باطل لان المكان موجود لكونه
مشارا اليه فانا نشير الى هذا المكان وذلك المكان ولا شيء من
المعدوم كذلك والخلاء ليس بموجود فلم يكن المكان خلاء واما
قلنا ان الخلاء ليس بموجود لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا
محضا او بعدا مجردا عن المادة فان القائلين بالخلاء فرقتان
فرقة تزعم انه لا شيء محض كما يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يوجد
بينهما ما يلاقي واحدا منهما وفرقة تزعم انه مقدار مجرد عن المادة
من شانه ان يشغله الاجسام بالحصول فيه لا سبيل الى الاول
لانه ح يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين من

بيت اقل من الخلاء بين الا... وما يقبل الزيادة والنقصان
يستحيل ان يكون لا شيئا محضا فلم يكن الخلاء لا شيئا محضا و
لا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان
بذاته غنيا عن المحل والا لكان بذاته محتاجا الى المحل فلم يوجد الا
مقارنا للمحل لان ما بالذات لا يزول بالغير واذا كان بذاته غنيا
عن المحل استحال اقترانه فلم يوجد بعد مقارن للمحل هف وهو مبني
على كون المقارن مساويا في الحقيقة والماهية للمجرد وهو غير يقيني
قال فصل في الحيز كل جسم فله حيز طبيعي لانا لو فرضنا عدم القواسر
كان في حيز وذلك الحيز اما ان يستحقه لذاته او لقاسر لا سبيل الى
الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن انما يستحقه لطبيعته وهو
المطلوب ولا يجوز ان يكون لجسم حيزان طبيعيان لانه لو كان
له حيزان طبيعيان فاذا حصل في احدهما فاما ان طلب الثاني
او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل
فيه طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف وان لم يكن طالبا للثاني
يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف

في الحركة والسكون اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه
ان يتحرك وكل متحرك فله محرك غير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم
لكان كل جسم متحركا والتالي كاذب فالمقدم مثله ثم الحركة على اربعة
اقسام حركة في الكم كالنمو والذبول وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده
مع بقاء صورته ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي
انتقال الجسم من مكان الى مكان آخر على سبيل التدريج ويسمى نقلة
وحركة في الوضع وهي التي تكون للجسم حركة على الاستدارة فان اجزاءه
يباين اجزاء مكانه ويلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى
اجزاء مكانه على التدريج ونقول ايضا الحركة اما طبيعية او قسرية
او ارادية لان القوة المحركة اما ان تكون مستفادة من خارج او
لا تكون فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور
او لا يكون فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية وان
لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة من
خارج فهي الحركة القسرية اقول الموجود اما ان يكون بالقوة

من جميع الوجوه او بالفعل من جميع الوجوه او بالفعل من
بعض الوجوه وبالقوة من بعضها والاول مح والا لكان وجوده
بالقوة فيكون معدوما هذا خلف والثالث اما ان يكون خروجه
بالقوة الى الفعل دفعة او على سبيل التدريج والاول الكون
والثاني الحركة فالحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على
سبيل التدريج فان قلت التدريج لا يمكن تعريفه الا بالزمان
الذي لا يمكن تعريفه الا بالحركة فهو تعريف دوري قلت
تصور التدريج بديهي فلا دور واما السكون فهو عدم الحركة
عما من شانه ان يتحرك فالتقابل بينه وبينها تقابل العدم والملكة
وقوله عما من شانه ان يتحرك يخرج المفارقات اذ ليس من شانها
الحركة فلم تكن متحركة ولا ساكنة وكل متحرك فله محرك لا محالة وذلك
المحرك غير جسميته اذ لو يحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا لاشتراك
الاجسام في الجسمية والتالي باطل لسكون بعض الاجسام كالارض
فالمقدم مثله ثم الحركة على اربعة اقسام حركة في الكم وهي انتقال
الجسم من كم الى آخر على التدريج كالنمو والذبول والنمو هو ان يزداد مقدار
الاعضاء بانضمام منفصل عنها من المبدا والمنتهى فيقابله الذي هو ان

أقول كل جسم فله حيز طبيعي لأن الجسم إذا خُلّي وطباعه
ولم يعرض له من خارج تأثير غريب لم يكن له بدّ من حيز فذلك الحيز
إما أن يستحقه الجسم لذاته أو لقاسر لا سبيل إلى الثاني لأنا فرضنا
عدم القواسر فإذن إنما يستحقه لطبعه فكان حيزا طبيعيا إذ لا نعني
بالحيز الطبيعي إلا الحيز الذي يستحقه الجسم لذاته وهو المطلوب
فإن قلت الحيز والمكان مترادفان عند الحكماء فقولكم كل
جسم فله حيز طبيعي مناف لقولهم لا مكان للمحدد قلت لعلهم أرادوا
بالحيز المكان بل الفراغ المتوهم المشغول بالشيء الذي لو لم يشغله
لكان خلاء أو ما به الوضع لذاته والحاصل فيه بسببه لا يكون
أن يكون للجسم الواحد حيزان طبيعيان وإلا فلا يخلو إما أن يكون
حاصلا فيهما أو في أحدهما أو لا يكون حاصلا في شيء منهما والكل
مح أما الأول فظاهر لأنا نعلم ببديهة العقل أن الجسم الواحد
في الحالة الواحدة لا يكون حاصلا في مكانين وأما الثاني
فلأنه إذا حصل في أحدهما فإما أن يطلب الثاني أو لا يطلب
فإن طلب الثاني يلزم أن لا يكون الحيز الذي حصل فيه طبيعيا

لان

لأن طلب الثاني إنما يكون بترك الأول لا محالة والمتروك
بالطبع لا يكون طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هذا خلف وإن
لم يكن طالبا للثاني يلزم أن لا يكون الحيز الثاني طبيعيا وقد
فرضناه طبيعيا هذا خلف وأما الثالث فلأن عدم حصوله
في شيء منهما إنما يكون لقاسر فإذا ارتفع ذلك القاسر فإما أن
يتوجه إلى كل منهما وهو مح بالبديهة أو إلى أحدهما فيكون
الآخر متروكا بالطبع فلم يكن طبيعيا هذا خلف قال فصل
في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لأن كل جسم متناه وكل متناه
فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي أقول أما
أن كل جسم متناه فلما مر وأما أن كل متناه فهو متشكل لأنه يحيط به
حد واحد أو حدود فيكون متشكلا وإنما قلنا كل متشكل فله شكل
طبيعي لأنا لو فرضنا ارتفاع القواسر لكان على شكل ما وذلك الشكل
إما أن يكون لطبعه أو لقاسر لا سبيل إلى الثاني لأنا قد فرضنا
عدم القواسر فإذن هو عن طبعه وهو المطلوب أقول
ما في هذا الفصل ظاهر غني عن الشرح قال فصل

الجسم بسبب اتصال جسم آخر به على وجه يكون الزيادة مداخلة
في الأصل متداخلة أجزاؤه على جميع الأقطار على نسبة طبيعية كما
يكون في سن الحداثة والذبول هو أن ينتقص الجسم بسبب انفصال
بعض الأجزاء عنه على التناسب وحركة في الكيف وهي انتقال
الجسم من كيفية إلى كيفية على التدريج كانتقال الجسم المائي من البرودة
إلى الحرارة على التدريج وانتقاله من الحرارة إلى البرودة كذلك
مع بقاء صورته النوعية ويسمى هذه الحركة استحالة وحركة في
الأين وهو انتقال الجسم من مكان إلى مكان آخر على سبيل
التدريج ويسمى نقلة وحركة في الوضع وهي انتقال الجسم من هيئة
وضعية إلى هيئة أخرى على التدريج كما إذا كان للجسم حركة على الاستدارة
فإن بها تختلف نسبة كل واحد من أجزائه إلى الأمور الخارجية
عنه على التدريج وليست هذه الحركة أينية فإنه بتلك الحركة لا ينتقل من
مكانه إلى مكان آخر مع أن أجزاءه تباين أجزاء مكانه فقد اختلف
نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه على التدريج وهذه النسبة هي الوضع
فالتغير فيها يكون حركة في الوضع وتنقسم أيضا الحركة إما ذا

وبلازم لكل مكانه صح

دی

وهي التي يعرض للشيء بغير واسطة عروضها لغيره وإما عرضية و
هي التي يعرض للشيء بواسطة عروضها لغيره كحركة الجالس في
السفينة وحركة الصور والأعراض بحركة الجسم والذاتية إما
طبيعية وإما قسرية أو إرادية لأن القوة المحركة إما أن يكون مستفادة
من خارج أو لا يكون فإن لم يكن مستفادة من خارج فإما أن
يكون لها شعور أو لا يكون فإن كان لها شعور فهي الحركة
الإرادية كحركة الحيوان من جانب إلى آخر وإن لم يكن لها شعور
فهي الحركة الطبيعية كحركة الحجر إلى أسفل وإن كانت مستفادة من
خارج فهي الحركة القسرية كحركة السهم إلى فوق قال فصل
إذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على حد من السرعة وابتدأت
معها حركة أخرى أبطأ منها واتفقتا في الأخذ والترك وجدت
البطيئة قاطعة أقل من السريعة والسريعة قاطعة أكثر وإذا كان
كذلك كان بين أخذ السريعة وتركها إمكان قطع مسافة معينة بسرعة
معينة وأقل منها ببطء معين وهذا الإمكان قابل للزيادة والنقصان
وغير ثابت إذ لا توجد أجزاؤه معا فهنا إمكان مقدر غير ثابت

وهو المعنى من الزمان وهو مقدار الحركة لانه لا يخلو اما ان يكون
مقدار الهيئة قارة او لهيئة غير قارة ولا سبيل الى الاول لان
الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الهيئة قارة
فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة فالزمان
مقدار للحركة ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية
لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع
البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية فيكون قبل
الزمان زمان ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده
بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية فيكون بعد الزمان
زمان هذا خلف اقول اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة
على مقدار من السرعة وابتدات معها حركة اخرى ابطا منها
وانقطعا في الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة اقل من السريعة
والسريعة قاطعة اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ السريع
وتركه امكان يسع لقطع مسافة معينة بسرعة معينة ولقطع مسافة
اقل منها ببطوء معين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان

فانا اذا فرضنا حركة اخرى توافق الاولى في السرعة والوقوف
دون الابتداء او في السرعة والابتداء دون الوقوف
كان الامكان الذي وقع فيه هاتان الحركتان اقل من
الامكان الذي وقع فيه الحركة الاولى وهذا الامكان غير
ثابت اذ لا توجد اجزاؤه معا بل على سبيل الانقضاء والتجدد
وهو يحتمل التقدير لما عرفت ان الامكان الذي وقع فيه
الحركتان الاوليان اطول من الامكان الذي وقع فيه
الحركتان الاخريان فهنا امكان مقدر غير ثابت وهو المعنى
من الزمان وللقايل ان يقول ان اراد بالامكان هنا الامكان
الحقيقي فهو باطل لان ذلك لا يتقدر ولا يكون له جزء وان اراد
به ما يقع فيه الحركة ونحو ذلك او موهوم يحصل في الوهم من
اجزاء الحركة التي في الخارج او امرا زائدا على الحركة تقع الحركة
قابلا للزيادة والنقصان فذلك مسلم والزمان مقدار الحركة
لانه يقبل الزيادة والنقصان كم وليس منفصلا والا لتركبت
من الوحدات الغير المنقسمة وهو مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي

منع عليها الحركة فيلزم تركب المسافة من الجواهر التي لا تتجزى وقد
ابطلناه بل مقدار وهو اما ان يكون مقدار الهيئة قارة او لهيئة
غير قارة لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار والا لكان
الحادث الموجود يوم الطوفان موجودا مع الحوادث
الموجودة في الحال وذلك بين البطلان وما لا يكون قارا
لا يكون مقدارا لهيئة قارة والا لزم تحقق الشيء بدون مقداره
فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة فان الحركة
هي الهيئة التي يمتنع ثباتها لذاتها فالزمان مقدار للحركة ونقول
ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية
لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية
لا تجامع البعدية فهي زمانية فيكون قبل الزمان زمان وهو
محال وللقايل ان يقول لا نسلم انه اذا كان القبلية التي لا توجد
مع البعدية زمانية يلزم ان يكون قبل الزمان زمان وانما
يكون كذلك لو لم يكن القبل الزمان او عدمه واما اذا كان
فلا والا لازم من عدم الامس ان يكون للزمان زمان لو

هي ايضا لا تجامع البعدية ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد
وجوده بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية فيكون بعد عدم
الزمان زمان هذا خلف وفيه المنع المذكور قال
الفن الثاني في الفلكيات وفيه فصول فصل في اثبات
كون الفلك مستديرا وبيانه ان هاهنا جهتين لا تتبدلان
احدهما فوق والاخر سفل وكل واحد منهما موجودة ذات
وضع غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك كان
الفلك جسما مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات
وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها ولما
امكن اتجاه المتحرك اليها وانما قلنا انها غير منقسمة لانها لو انقسمت
وصل المتحرك الى اقرب الحدين وتحرك فاما ان تحرك عن
المقصد او الى المقصد فان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب
الحدين من الجهة وان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الحدين
من الجهة واذا ثبت هذا فنقول تحدد الجهات ليس في
خلاء او ملاء متشابه والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع

فلا يكون احديهما مطلوبة والاخرى متروكة هذا خلف فاذن
تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الملأ
المتشابه ومتى كان كذلك كان محددها جسم كري لان محددها اما ان يكون بجسم واحد او اكثر فان كان بجسم واحد
وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به
جهة السفل والمقدر خلافه وان كانت باجسام وجب
ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان
ما بعد عن بعضها قرب من الاخر وكل ما يفرض غاية البعد عن
بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع فيجب ان يكون بعضها محيطا
بالاخر فيحصل المطلوب **اقول** اعلم ان الجهة مقصد
المتحرك بالحصول فيها ومتعلق الاشارة ولما كان ابعاد الجسم
ثلثة لا غير وكان لكل امتداد طرفان كان الجهات بهذا
الاعتبار ستا اثنان منها طرفا الامتداد الطولي ويسميهما
الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت
الفوق منهما ما يلي رأسه بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنان

طرفا الامتداد العرضي ويسميهما باعتبار عرض قامته باليمين
والشمال اليمين ما يلي اقوى جانبيه بحسب الاغلب والشمال ما
يقابله واثنان طرفا الامتداد العمقي ويسميهما باعتبار ثخن
قامته بالقدام والخلف القدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله
وهذه الجهات الست تنقسم الى ما لم يتبدل بالفرض وهو الفوق
والسفل والى ما يتبدل وهو الاربعة لان المتوجه الى المشرق
مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه
والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع ما كان قدامه
خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس وليس الفوق والسفل كذلك
فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي رأسه فوق وما يلي
رجله تحتا بل صار رأسه من تحت ورجله من فوق والفوق
والتحت بحالهما فاذن هناك جهتان لا يتبدلان احديهما
فوق والاخرى اسفل وكل واحدة منهما موجودة ذات
وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك
كان الفلك جسما مستديرا **وانما قلنا** انها موجودة ذات

وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها ولما امكن
اتجاه المتحرك اليها **فان قلت** لا نم انها لو لم تكن موجودة لما امكن
اتجاه المتحرك اليها فان المتحرك في الكيف يتجه الى ما ليس بموجود
قلت اتجاه المتحرك الى التي بالحصول فيه من غير ان يكون ذلك
التي موجودا بديهي البطلان والمراد بهذا وانما قلنا انها غير منقسمة
في امتداد ماخذ الحركة لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى اقرب
الجزئين وتحرك فاما ان يتحرك عن المقصد او الى المقصد فان تحرك
الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة وان تحرك عن المقصد
لم يكن ابعد الجزئين من الجهة والتقدير بخلافهما **فان قلت**
لا نم انحصار الحركة فيهما وانما ينحصر لو لم يكن المقصد منقسمة في
امتداد ماخذ الحركة واما اذا كانت منقسمة فقد يكون فيما الحركة وهو
الحركة في المقصد **قلت** لا يجوز ان يكون الحركة في المقصد سواء
كانت منقسمة في امتداد ماخذ الحركة او لم تكن والا لكان مقصد
الحركة هي المسافة التي يقطع بالحركة وهو محال لان المقصد نهاية
المسافة التي يقطع بالحركة واذا ثبت ان الجهة موجودة ذات وضع

[illegible]
غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة والاشارة فالجهتان المتخالفتان
بالطبع لا يكون تعين وضعهما في خلاء لاستحالة الخلاء و
لا في ملاء متشابه والا لما كانتا مختلفتين بالطبع فلا يكون احديهما
مطلوبة والاخرى متروكة لعدم اولوية بعض الحدود المفروضة
بان يكون جهة دون من سائرها هذا خلف فاذن تحددهما في
اطراف ونهايات خارج عن الملاء المتشابه ومتى كان كذلك
كان محددهما جسم كري لان محددهما اما ان يكون بجسم
واحد او اكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان
الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لانها غاية البعد
عنه والا لتبدلت بالنسبة الى ما هو ابعد منه لكن جهة السفل غير
متبدلة فاذن هي غاية البعد ولا يتحدد بالجسم الذي ليس بكري غاية
البعد لان البعد عنه ليس بمحدود فلا يتحدد به جهة السفل وان
كان باجسام وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لكان كل منها
حاصلا في جانب من الاخر فلم يتعين بها غاية البعد لان غاية البعد
عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب عن البعض

ان الاخر فلم يتعين المجموع غاية البعد فلم يكن المجموع محددا فيجب
ان يكون بعضها محيطا بالاخر ليحصل المطلوب فان قلت
لانم حصول المط فان المحيط لا يجب ان يكون كريا فان دوات
الاضلاع ايضا قد يحيط بعضها ببعض قلت الا نذعي اولا
ان المحدد يجب كونه كريا والا لم يتحدد به جهة الفوق والمحدد
يجب ان يحدد جميع جهاتها اقول فهو اما ان يكون
جسما واحدا او جسمين احاط احدهما بالاخر او لم يحط والثالث
باطل فتعين الاولين واياما كان يحصل المطلوب فان فصل
فى ان الفلك بسيط اى لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع لانه
لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل
الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متحرك الى جهة ويتارك
اخرى وكل ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله لا به ضرورة والفلك
ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة
ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا لما
ان يكون كل واحد من اجزائه على شكل طبيعى او قسرى لا سبيل الى الاول

والا لكان كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعى للبسيط هو الكرة
ولو كان كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح
متصل الاجزاء ولا سبيل الى الثانى لانه لو لم يكن كل واحد منها
كرة لكان طالبا للشكل الطبيعى فيكون قابلا للحركة المستقيمة
هذا خلف اقول الفلك بسيط بمعنى انه لم يتركب عن اجسام
مختلفة الطبايع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان
بسيطا بالمعنى المذكور اما الاول فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة
فانه متحرك الى جهة ويتارك لاخرى وكل ما هذا شانه فالجهات
متحددة قبله لا به ضرورة والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات
هذا خلف فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة واما الثانى فلانه لو كان
مركبا من بسايط مختلفة الطبايع فلا يخلو اما ان يكون كل واحد
من البسايط على شكل طبيعى او قسرى لا سبيل الى الاول والا لكان
كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعى للبسيط هو الكرة ولو كان
كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح متصل
الاجزاء لكن الفلك سطح كرى متصل الاجزاء على ما مر هذا خلف

فان قلت الشكل هو الكرى لا الكرة فما معنى المشكل قلت
تقديره ان الشكل الطبيعى للبسيط هو شكل الكرة فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه ولئن قلت لم لا يجوز ان يكون
الفرج التى بين تلك الكرات المتلاقية مملوة بجسم اخر فيحصل السطح
المتصل قلت ذلك الجسم ان لم يكن كريا كان ذا استدارة له
طرفان فهو ذو جهتين فيستدعى محددا كريا فوق المحدد فلم يكن المحدد
محددا هذا خلف وان كان كريا عاد المحال المذكور ولا سبيل
الى الثانى لانه لو لم يكن كل واحد منها كرة فيكون طالبا للشكل
الطبيعى والكن عوده اليه عند فرض زوال القاسر وتغير الشكل
لا بد من حركة مكانية من جهة الى جهة فيكون قابلا للحركة المستقيمة
هذا خلف فان قلت اللازم كون البسايط قابلة للحركة المستقيمة
وجاز ان يكون الاجزاء قابلة للحركة المستقيمة دون المجموع من حيث
هو مجموع قلت اسلم ذلك لكن اذا كان اجزاؤه قابلة للحركة
المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهى متقدمة عليه
لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن

محددا لها هذا خلف قال فصل فى ان الفلك قابل للحركة
المستديرة لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه لا يختص بما يقتضى
حصول وضع معين ومحاذات معينة لتساوى الاجزاء فى
الطبيعة فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ومتى كان كذلك
كان قابلا للحركة المستديرة اقول ايضا يجب ان يكون
فيه مبدا ميل مستدير يتحرك به والا لما كان قابلا للحركة لكن
التالى باطل بالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن فى طبعه مبدا ميل
مستدير لما قبل الميل من خارج فلا يكون فيه ميل اصلا فيمتنع
ان يتحرك وانما قلنا انه لو لم يكن فى طبعه مبدا ميل مستدير يتحرك به
والا لما كان لما قبل الميل من خارج لانه لو تحرك عن خارج
لتحرك مسافة فى زمان فيكون ذلك الزمان اقصر من زمان
حركة ذى ميل يتحرك بمثل تلك القوة فى تلك المسافة والا لكان
الشىء مع العايق الطبيعى كهو لا مع هذا خلف وذلك الزمان
الاقصر له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول فاذا فرضنا شيئا
اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل

بتلك القوة ه

نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول فيتحرك فى مثل
زمان عديم الميل مثل مسافته لان الحركة يزداد سرعتها بقدر
انتقاص القوة المبطئة التى فى الجسم لانه لو انتقص شئ من القوة التى فى
الجسم ولا تزداد السرعة لم تكن القوة المبطئة مانعة من الحركة هذا
خلف فظهر ان الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه متساويان
لا ميل فيه فى السرعة وهو محال وهذا المحال انما لزم من فرض
تحرك الجسم الذى لا ميل فيه او من فرض الميل الذى نسبته الى الميل
الاول كنسبة زمان عديم الميل الى ذى الميل لكن فرض الميل على النسبة
المذكورة ممكن فهذا المحال انما لزم من تحرك الجسم الذى لا ميل
فيه اصلا فيكون محالا ونقول ايضا ان الفلك لا يكون
فى طبعه مبدأ ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة يقتضى
الامرين المتنافيين هذا خلف اقول الفلك قابل للحركة
المستديرة لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه لا يختص بما يقتضى
حصول وضع معين ومحاذات معينة والا لكان تخصيصا بلا
مخصص لتساوى الاجزاء فى الطبيعة لما مر من بساطته وامتناع

فرض ه

من مخلفات الطبايع واذا لم يختص بكل جزء ممكن ان يزول
عن وضعه وذلك انما يكون بالحركة لكن لما كانت الحركة
المستقيمة ممتنعة عليه فذلك انما يكون بالحركة المستديرة فكان
قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب فان قلت
لا نم ان اختصاص كل جزء بوضع معين عند تشابه الاجزاء تخصيص
بلا مخصص وانما يكون كذلك لو كان ذلك بالطبع لم لا يجوز
ان يكون بالقسر والقول بانه لا قاسر هناك ممنوع قلت
اذا فرض زوال القاسر لا يجب لشئ من الاجزاء المفروضة وضع
والا لزم اختلافها فى الطبايع فكل جزء ممكن ان يزول من وضعه
ويلزم المط ونقول ايضا يجب فى الفلك مبدأ ميل مستدير
تحرك الفلك بذلك الميل المستدير على الاستدارة والا لما كان
قابلا للحركة والتالى باطل لما تقدم آنفا فالمقدم مثله بيان الشرطية
انه لو لم يكن فى طبعه مبدأ ميل مستدير لكان جسما خاليا عن مبدأ ميل داخل او خارج وليس كذلك لان هذا
ولا من ذاك ح فيمتنع ان يتحرك لاستحالة تحرك الجسم الذى هو عديم الميل
بوجه وانما قلنا انه لو لم يكن فى طبعه مبدأ ميل مستدير

عند كون الاجزاء متشابهة الطبايع

ان يكون له

لما قبل الميل من خارج لانه لو قبل من خارج ميلا يتحرك به لتحرك
مسافة فى زمان لامتناع وقوع الحركة فى الآن ويكون
ذلك الزمان اقصر من زمان حركة جسم ذى ميل معاوق يتحرك
بمثل تلك القوة فى غير تلك المسافة والا لكان التى مع العايق
الطبيعى كهو لا معه هذا خلف وذلك الزمان الاقصر الذى هو
زمان عديم المعاوق له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول الذى
هو زمان ذى المعاوق ولنفرض انه نصفه كما يكون زمان عديم المعاوق
ساعة وزمان ذى المعاوق ساعتين واذا فرضنا ذا ميل آخر
ميله اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول
مثل نسبة الزمان الاقصر الذى لعديم المعاوق الى الزمان
الاطول الذى لذى المعاوق الاول فيتحرك ذلك الجسم ذو المعاوق
بمثل تلك القوة فى مثل زمان عديم المعاوق وهو ساعة بحسب
الفرض المذكور مثل مسافة لان الحركة تزداد سرعتها بقدر
انتقاص المعاوق لانه لو انتقص شئ من المعاوق الذى فى
الجسم ولا يزداد السرعة لم يكن العايق مانعا من الحركة فلا يكون العايق

عايقا هذا خلف فظهر ان الجسم العليل المعاوق والجسم الذى
لا معاوق فيه متساويان فى السرعة وهو محال لامتناع ان
يكون الحركة مع العايق كهى لا معه فهذا المحال انما يلزم اما من
فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه واما من فرض الميل الذى نسبته
الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى ذى الميل الاول لكن
فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن فان ميل نصف الجسم ميل كله وكذا
ان الاجسام لا تنتهى فى الانقسام الى ما لا يقبل القسمة ولا فى
الازدياد الى ما لا يحتمل الزيادة عليه اللهم الا ان يكون ذلك لمانع
خارج عن الطبيعة الجسمية فكذلك فى تنقصه وازدياده فهذا المحال
انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذى لا ميل فيه اصلا لا بالفعل ولا
بالقوة فيكون محالا لامتناع ان يكون الممكن مستلزما للمستحيل
فان قلت تساوى زمانى عديم الميل وذى الميل الضعيف
انما يلزم لو كان استحقاق الحركة الزمان بسبب الميل
وذلك ممنوع فان الحركة بنفسها تستحق قدرا من الزمان وهو محفوظ
فى الاحوال كلها وقدرا آخر بسبب الميل المعاوق والذى يزيد

ونقص هو الذي يستحقه بسبب الميل العاوق ولو كان الكل
بحسب المعاوقة لا يمكن منع وقوع الحركة عديم الميل في الزمان فعلى
الفرض المذكور يكون زمان حركة ذي الميل الضعيف ساعة و
نصف ساعة فلا يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وايضا الميل
اذا ضعف جدا لم يكن له تاثير البتة وكان وجوده كعدمه وايضا
لم لا يجوز ان يكون لزوم المحال من المجموع من حيث هو مجموع
وايضا الحجة بعد تسليم ما بينا انما تدل على وجود عائق عن الحركة
القسرية فلم قلتم انه الميل **قلت** الجواب عن الاول ان الحركة
من حيث هي حركة وان كانت مستدعية للزمان الا انه لا يتعين
ذلك الزمان الا بمخصص فان الحركة المطلقة تستدعي زمانا مطلقا
والحركة المعينة تستدعي زمانا معينا فالمخصص للحركة هو المخصص للزمان
ونحن فرضنا التساوي فيما عدا الميل فلم يبق مخصص للزمان الا
الميل وفي هذا الجواب بحث ان اردته تطلبه من شرحي لحكمة العين
وعن الثاني ان المنع عن التاثير بسبب الضعف وقد اشترطت في
الفرض المذكور عدم الموانع الخارجية وفيه نظر وعن الثالث

ان لزوم المحال اذا كان من المجموع كان المجموع محالا فاستحالته
يكون باستحالة احد جزئيه ولما كان فرض تساوي النسبتين ممكنا
كان المحال فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه وفيه نظر وعن الرابع
ان التقدير فرض التساوي فيما عدا الميل فلم يبق التفاوت
في الزمان الا بسبب الميل **ونقول** ايضا ان الفلك ليس في
طبعه ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة مقتضية للامرين
المتنافيين اذ قد بينا ان في طبعه ميلا مستديرا وهو محال **فان
قلت** استحالته ممنوعة لجواز اقتضائها ميلين متنافيين بحسب
شرطين مختلفين كاقتضائها الحركة في الجسم العنصري بشرط ان لا
يكون في المكان الطبيعي والسكون فيه بشرط ان يكون فيه **قلت**
الطبيعة الواحدة لم تقتض لذاتها لا الحركة ولا السكون بل الذي
اقتضته هو الحصول في الحيز الطبيعي في حالتي الحركة والسكون مطلوب
الطبيعة ذلك الامر الواحد بخلاف ما نحن فيه فان الحركة المستديرة
فيها انصراف وتوجه عن الشيء المطلوب بالحركة المستقيمة **ولقايل**
ان يقول فيه نظر اما اولا فلانه كلام على السند وهو غير مسموع

اي الجواب الثالث لانه يجوز ان يكون منشأ المحال الاجتماع لا المجموع وبينهما فرق لان المجموع ما يحصل لهذا الاجتماع

عند اهل النظر واما ثانيا فلان الحركة والسكون اما ان يكونان
فلا بد ان يستندا الى شى فاذا لم يستندا الى الطبيعة يلزم كونهما قسرين
وهو خلاف المقدر ولو استندا الى الطبيعة عاد السوال واما
ثالثا فلانا لا نم انها لو اقتضت الميل المستدير والمستقيم معا لكانت
قد اقتضت توجها الى شى وانصرافا عنه لجواز ان لا يخرج الجسم بالحركة
المستديرة عن المكان الطبيعى المطلوب بالحركة المستقيمة ومثال
ذلك ان يحرك الجسم المستدير بحركة مستقيمة فاذا وافى مكانه الطبيعى
تحرك بحركة مستديرة لكن لا بحيث يخرج بالمستديرة عن المكان الطبيعى بل
تحرك فيه بالاستدارة على مركز نفسه قال فصل فى ان الفلك
لا يقبل الكون والفساد والخرق والالتيام اما انه لا يقبل الكون
والفساد فلانه محدد للجهات ولا شى من المحدد للجهات يقبل
الكون والفساد اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان
ما يقبل الكون والفساد فالصورة الحادثة فى حيز طبيعى والصورة
الفاسدة ايضا فى حيز طبيعى لما بينا ان كل جسم فله حيز طبيعى وكل ما هذا
شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة اما ان يحصل فى حيز طبيعى

او فى حيز غريب فان حصلت فى حيز غريب اقتضت ميلا مستقيما
الى حيزها الطبيعى وان حصلت فى حيز طبيعى فالصورة الحاصلة كانت
الفاسدة كانت حاصلة فى حيز غريب فكانت تقتضى ميلا مستقيما
الى حيزها الطبيعى اما انه ليس قابلا للخرق والالتيام فلان ذلك
انما يحصل بالحركة المستقيمة والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق
والالتيام اقول الفلك لا يقبل الكون والفساد اى لا يخلع
مادته صورة وتلبس صورة اخرى وكذا لا يقبل الخرق والالتيام اما
الاول فلان الفلك محدد للجهات اذ الكلام فيه ولا شى من
محدد الجهات يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها
واما الكبرى فلان الصورة الكائنة اما ان يحصل فى حيز طبيعى او
فى حيز غريب فان حصلت فى حيز غريب اقتضى ميلا مستقيما الى حيزها
الطبيعى وان حصلت فى حيز طبيعى فالصورة الفاسدة كانت قبل
الفساد حاصلة فى حيز غريب فكانت تقتضى ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعى
فالجهات متحددة قبله هذا خلف فان قلت لا نم ان الصورة الكائنة
ان كانت فى الحيز الطبيعى كانت الفاسدة قبل الفساد فى الحيز الغريب قلت

غير متناه وهو محال ايضا ولقائل ان يقول ما ذكرتم من الدليل
لا يدل على امتناع وجود بعد غير متناه فانه لا يمكن ان يجرى فى بعد
واحد لامتناع انفراج احد الساقين عن الاخرى ولا سبيل الى الثانى
لانها لو وجدت لكانت منتهى الى طرف لا محالة فاستطعت سكونا
لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك
الطرف موجود حال الوصول لان الميل علة للوصول الى هناك
ويجب وجود العلة عند وجود المعلول ومهما كان الميل الموصل
موجودا حال الوصول لم يكن الميل المقتضى للاوصول موجودا
فى تلك الحال لاستحالة اجتماع الميلين المختلفين فى حالة واحدة
فالحال الذى فيه ميل الوصول غير الحال الذى فيه ميل اللاوصول
وكل واحد من الميلين انى لان كل واحد من الوصول واللاوصول
انى فانه لو كان الوصول زمانيا لانقسم حال الوصول باقسام ذلك
الزمان فينقسم ابتداء حال الوصول فعند وصول الجسم الى احد طرفيه
لم يكن واصلا واذا كان الوصول انيا كان اللاوصول ايضا
كذلك فان رفع الى ظرف يقع الشى الاانى لا محالة واذا كان

كل منهما انيا وجب ان يكون بين الانين زمان لا يتحرك
فيه الجسم والالزم تتالى الانين فيكون الزمان مركبا من اجزاء
لا تتجزى لعدم انقسام الان اصلا ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء
لا تتجزى لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة على المسافة وهذا
خلف فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة
وهذه الحركة المستديرة مع انها غير منقطعة والالزم انقطاع الزمان
يجب ان يكون اسرع الحركات لان بها يقدر جميع الحركات
ولا شى من غير الاسرع كذلك فالحركة الحافظة للزمان الحركة
اليومية التى هى حركة الفلك الاعظم فاذن الفلك يتحرك على
الاستدارة دائما وهو المطلوب فان قلت ان اردت
انه لا يكون الجسم عند وصوله الى احد طرفيه غير واصل انه لا يكون
واصلا الى احد طرفيه فهو مم وان اردت انه لا يكون واصلا
الى الحد بتمامه فهو مسلم لكن لم قلت انه ليس كذلك وايضا
لم قلت ان الجسم فى ذلك الزمان المحفوف بالانين غير متحرك
قلت الاول متوجه لكن غير قادح فى المقصود فان

لان الجزء الواحد لا يسعه صورتان مختلفتان بالنوع وفيه نظر
لان البرهان غير مشتمل على ذلك وقوله كل ما بذا اشارة الى له
حيز طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة فيه نظر لان المحدد له حيز طبيعي فايده
ذكر بيان ان كل جسم له حيز طبيعي مع انه لا يقبل الحركة المستقيمة فان
قلت ارادها بالحركة هنا المكان قلت فلم لا يجوز ان يخلع مادته
صورة وتقبل صورة اخرى لا في حيز واما الثاني وهو انه لا يقبل
الخرق والالتيام فلان الخرق والالتيام انما يحصل بالحركة المستقيمة وهي
مستحيلة على المحدد قال فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة
داىما لان الحركة الحافظة للزمان اما ان يكون مستقيمة او مستديرة لا
جايز ان يكون مستقيمة لانها اما ان تذهب الى غير النهاية او ترجع
لا سبيل الى الاول لانه لزم وجود بعد غير متناه ولا سبيل الى الثاني
لانها لو رجعت كانت تنتهي الى الطرف فتكون منقطعة لان بين كل
حركتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال
الوصول لانه لا يفعل الا الايصال حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول
استحال ان يفعل الوصول وكل ما كان الميل الموصل للوصول موجودا لم يجد

فيه ميل يقتضي كونه غير موصل لاستحالة اجتماع الميلين والحال
الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل الحصول وكل واحد
من الميلين آني لان الموصل وكونه غير موصل آني لان حال الوصول
لو انقسم فحين ما يكون في احد طرفيه لم يكن واصلا وكذا صيرورته غير
موصل واذا كان كل واحد منهما آنيا وجب ان يكون بين الآنين
زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا
من اجزاء لا يتجزى ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا يتجزى لانطباقها
على الحركة واذا ثبت بين الآنين زمان يكون فيه الجسم فانقطع فيه
الحركة لزم عدم الحركة ولزم انقطاع الزمان الحافظ وهي الحركة هذا
خلف فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة و
هذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان فاذا الفلك متحرك
على الاستدارة دائما وهو المطلوب اقول الفلك يتحرك
على الاستدارة دائما لان الحركة الحافظة للزمان اما ان يكون مستقيمة
او مستديرة ولا جائز ان يكون مستقيمة لانها اما ان تذهب
الى غير النهاية او لا والاول يرجع لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد

كون الوصول الى الطرف آنيا اولى وذكر الدليل على استحالتها
واما الثاني فهو انه ان الجسم لو كان متحركا في ذلك الزمان لكان
لكان متحركا لا الى الطرف ولا عنه وذلك محال قال هذا
الحبة المرمية الى الفوق عند نزول الجبل حتى حركتها الى سكون
ايضا لان سكونها آني وحركة الجبل زماني وليس بينهما مخالفة
اقول هذا جواب سوال مقدر وتقرير السوال ان يقال
لو وجب السكون بين الحركة الصاعدة والهابطة لزم وقوف الهابطة
الجبل النازل على تقدير ملاقاة الحبة المرمية الى فوق لانها آخذ
بمانعه عن النزول وهو مستبعد جدا وتقرير الجواب انه لا ممانعة
بينهما لان سكون الحبة آني وحركة الجبل زمانية والآني لا يكون
مانعا للزماني فان الممانعة انما تكون في زمان وفيه نظر لانه
بين ان السكون لا يكون آنيا كالحركة التي هو بعدها على السكون
لو كان آنيا يلزم تتالي الآنات لكون السكون محفوفا بالوصول
واللاوصول الآنيين قال فصل في ان الفلك يتحرك
بالارادة لان حركته لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية

لا جائز ان يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة
منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك في الحركة المستديرة محال
اما انه لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة يتحرك عنها الجسم
بحركته المستديرة فحركة عنها هي بعينها توجه اليها والهرب عن
الشيء بالطبع استحال ان يكون متوجها اليه واما انها ليست طالبة
لحالة ملائمة فلان الطبيعة اذا وصلت بالحركة الى الحالة
المطلوبة سكنت والمستديرة ليست كذلك ولا جائز ان يكون
قسرية اذ القسر خلاف الطبع فحيث لا طبع لا قسر اقول
الفلك يتحرك بالارادة لان حركته لو لم تكن ارادية لكانت
طبيعية او قسرية ولا جائز ان يكون طبيعية والدليل المشهور على
ذلك هو انه لو كانت الحركة المستديرة طبيعية لزم ان يكون
كل وضع مطلوبا ومهروبا بالطبع واذا قيل عليه الجسم الذي
يتحرك بالحركة المستقيمة الطبيعية يقصد كل جزء من المسافة ثم يهرب
منه الى اخر واذا جاز ذلك في المستقيمة فلم لا يجوز مثل ذلك في
المستديرة والمصنف قرر الدليل على وجه لا يتوجه عليه ذلك

بان قال الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملايمة وذلك في الحركة المستديرة محال لانه لا يمكن ان يكون هربا عن حالة منافرة لان كل نقطة تحرك عنها الجسم بحركة المستديرة فحركة عنها بعينها حركة اليها والهرب عن الشي بالطبع استحال ان يكون توجها اليه وهذا بخلاف الحال في المستقيم فانها بقصد جزء من المسافة ثم يهرب منها الى غيرها فليس توجها اليه هو نفس توجهه عنه وكذا لا يمكن ان يكون طلبا لحالة ملايمة لان الطبيعة اذا اوصلت الجسم بالحركة الى الحالة الملايمة سكنته والمستديرة ليست كذلك ولا جايز ان تكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع محتاج للطبع فلا قسر فان قلت لم لا يجوز انها لو لم تكن ارادية لكانت طبيعية او قسرية لجواز ان تكون عرضية قلت قد مر ان الفلك فيه مبدا ميل مستدير تحرك به فلا يكون حركته عرضية بل ذاتية فصل في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة تقوى على افعال غير متناهية ولا شي من القوى الجسمانية كذلك فالمحرك للفلك

ليس قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية لا تقوى على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية فهو قابلة للتجزي وكل قوة قابلة للتجزي فان الجزء منها تقوى على شي مساو والجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء والا لكان الجزء مساويا للكل في التاثير هذا خلف ومتى كان كذلك فالمجموع لا تقوى على غير المتناهي لان الجزء منها اما ان تقوى على جملة متناهية من مبدا معين او على جملة غير متناهية فالمجموع تقوى على ما هو الزايد ويلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق واجزا الاخر مثله فالمجموع لا تقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فثبت ان كل ما تقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه اقول القوة المحركة للفلك مجردة عن المادة لانها تقوى على افعال غير متناهية بحسب المدة والعدة ولا شي من القوى الجسمانية تقوى على افعال غير متناهية كذلك فلا شي من القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية اما الصغرى فلان الفلك يتحرك على الاستدارة دايما واما الكبرى فلانها تحتاج

الى توطية مقدمتين الاولى ان كل قوة جسمانية فهي قابلة للتجزي لكونها حالة في الجسم المنقسم والحال في المنقسم منقسم وكل قوة قابلة للتجزي فان كل جزء منها يقوى على والجملة تقوى على مجموع تلك الاشيا والا لكان الجزء مساويا للكل في التاثير هذا خلف فان قلت لا نم ان كل قوة حالة في الجسم فانها منقسمة بانقسام ذلك الجسم فان القوى النباتية والحيوانية جسمانية مع انها لا تنقسم بانقسام محالها لكون تلك المحال اجساما آلية قلت المراد ان كل قوة جسمانية متشابهة حالة في جسم بسيط منقسمة بانقسامه فلا انتقاض للمقدمة الثانية ان القوة الطبيعية لجسم ما اذا حركت جسمها لا يجوز ان يوجد بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول لان الجسم من حيث هو جسم غير مقتض للتحريك ولا يمنع عنه بل ذلك للقوة الحالة في صغيره وكبيره فاذا فرضنا مجردين عن تلك القوة كانا متساويين في قبول التحريك والا لكان الجسم من حيث هو جسم مانعا عنه فان قلت لا نم انه لا يجوز ان يوجد بسبب كبر الجسم او صغره تفاوت في القبول لجواز ان

يكون في جسمها معاوقة كما في المركبات قلت المراد ان القوة لم يكن في جسمها معاوقة كما في البسايط واذا تقرر هذا فنقول القوة الجسمانية لا تقوى على افعال غير متناهية والا فالجزء منها اما ان تقوى على جملة متناهية من مبدا معين او على جملة غير متناهية لا سبيل الى الثاني والا فالمجموع تقوى على ما هو زايدة على ما تقوى الجزء عليه لامتناع الاستواء في المعلول مع الاختلاف في العلة ولا يمكن ان يمنع كون حركات المجموع ازيد بنا على كبر الجسم لما مر في المقدمة الثانية انه لا يكون بسبب الصغر والكبر تفاوت في القبول فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام في الجهة التي هو بها غير متناه هذا خلف فتعين ان الجزء يقوى على جملة متناهية واجزاء الاخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي ولا يمكن ان تمنع الحصر بنا على ان الجزء قد لا يقوى على جملة ما وفي المقدمة الاولى فثبت ان كل ما تقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه وانما قال لا يوجب اللاتناهي ولم يقل يوجب التناهي لان مقصوده

لاينقضي

سلب لانهاية المجموع فانه لا يقتضي نهايته ولعله انما قيد غير المتناهي
بالمتسق النظام لان الزيادة على الغير المتناهي اذا لم يكن الانتظام
متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين
مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المتضاعفة
والمئات المتضاعفة الى غير النهاية **فان قلت** لم لا يجوز ان
يقوى الكل على جملة متناهية والكل من حيث هو كل يقوى على افعال
غير متناهية قوله لان الجزء الاخر ايضا كذلك فالمجموع لا يقوى على
غير المتناهي قلنا لانم لجواز ان يقوى كل واحد من الجزئين على
الانفراد على جملة متناهية والمجموع من حيث هو مجموع يقوى على جملة
غير متناهية فانه لا يلزم من تناهي مجموع حركات كل واحد من
النصفين تناهي حركات كل القوة من حيث هو كل لجواز ان
يقوى كل القوة من حيث هو كل القوة على اكثر من المجموع المذكور
قلت القوى الجسمانية المتشابهة تختلف باختلاف الاجسام
وتتناسب بتناسب محالها المختلفة بالصغر والكبر لما وانما
حالة فيها متجزية بتجزيها فنسبة القوة التي في بعض الجسم الى القوة التي

في كله كنسبة ذلك البعض من الجسم الى الكل منه فلو كان كل القوة غير
متناهية مع كون بعض القوة متناهيا كان نسبة متناه الى غير متناه
كنسبة متناه الى متناه هذا خلف **قال فصل**
في ان المحرك القريب للفلك قوة جسمانية لان التحريكات الاختيارية
الجزئية اما ان تقع عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول لان
التصور الكلي نسبته الى جميع الحركات على السوية فلو وقعت
نسبته الى بعض الجزئيات دون البعض لزم الترجيح بلا مرجح فيستند
التحريكات الجزئية الى تصورات جزئية وكل ما له تصور جزئي هو
جسماني لان الصورة الحسية ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر
فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصور
بالحقيقة او لاختلاف المأخوذ منه بالصغر والكبر او لاختلاف
المحل او لاختلاف المحل الى الاول لانا نتكلم في الصور من
نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصور المختلفة بالصغر والكبر
لا يجب ان تكون مأخوذة من خارج فبعض القسم الثالث فتكون
الكبيرة منهما مرتسمة في غير ما ارتسم فيه الصغيرة منقسمة في الوضع وما هذا

شأنه فهو جسماني فالمباشر القريب لتحريك الفلك قوة جسمانية
هي صورته المنطبعة في مادته لان حركة الفلك اختيارية لما مر والحركة
الاختيارية الجزئية اما ان تقع عن تصور كلي او جزئي ولا سبيل
الى الاول لان التصور الكلي نسبته الى جميع الحركات على السوية
فلا تقع به منه بعض الحركات دون البعض والا لزم الترجيح بلا
مرجح فيستند الحركات الجزئية الاختيارية الى تصورات
جزئية فكل ما له تصورات جزئية فهو جسماني لان الجزئية ترتسم و
هي اصغر وترتسم وهي اكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر
لاختلاف الصور في الحقيقة او لاختلاف المأخوذ منه بالصغر و
الكبر او لاختلاف المحل ولا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين
اللتين نوعهما واحد ولا الى الثاني لان الصور المختلفة بالصغر و
الكبر لا يجب ان تكون مأخوذة من خارج فقد لا تكون مأخوذة
منه او في الخارج فبقي الثالث فتكون الصورة الكبيرة مرتسمة
في محل غير ما ارتسمت فيه الصغيرة فيتعين وما هذا شأنه فهو جسماني
لامتناع انقسام المجرد فليس المباشر القريب لتحريك الفلك جوهرا

مجردا بل قوة جسمانية وهو المطلوب **فان قلت** الحكم
ممنوع لجواز ان يكون لاختلاف الاعراض كالشكل والسواد
والبياض **قلت** الفرض تساويهما فيها **قال**
الفن الثالث في العنصريات وهو يشتمل على فصول
فصل في البسائط العنصرية وهي الماء والارض والنار والهواء
كل واحد منها في حيز الاخر والثاني كالذهب فالمتقدم مثله وكل منها
قابل للكون والفساد لان الماء ينقلب حجرا والحجر ينحل بالحيل
ماء وكذلك الهواء ينقلب ماء كما ترى في قلل الجبال فانه تغلظ الهواء
وتتقاطر منه والماء ايضا ينقلب هواء بالتسخين وكذلك
الهواء ينقلب نارا كما في الكير فيما اذا اشتعل فيه الالات جا فيه مع تحريك
شديد والنار ايضا تنقلب هواء كما نشاهد في المصباح ونقول
ايضا الكيفيات زائدة على الصور الطبيعية لانها تستحيل في
الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الطبيعة ولو كانت الكيفيات
نفس الصور لاستحال ذلك والبسائط اذا اجتمعت في المركب
فعل بعضها في بعض بقواها المتضادة وكسر كل واحد منها سورة

كيفيه الاخر فيحصل كيفية متوسطة بين الكيفيات المتضادة متشابهة
في اجزايها وهو المزاج اقول البسايط العنصرية تنحصر في
اربعة الماء والارض والهواء والنار لانه اما ان يكون حارا
او باردا وعلى التقديرين اما ان يكون رطبا فالحار اليابس هو النار
والحار الرطب هو الهواء والبارد اليابس هو الارض والبارد
الرطب هو الماء وكل واحد منها يخالف الاخر في الصورة الطبيعية
اي الصورة النوعية والا لشغل كل واحد منها حيز الاخر و
التالي باطل اذ لا يشغل شي منها حيز الاخر بل لا يستقر احدها حيث
يستقر فيه الاخر فالمقدم مثله وكل واحد من البسايط العنصرية قابل
للكون والفساد فان الماء ينقلب حجرا في ذلك بما يشاهد من بعض
المياه التي تنعقد حجرا بعد خروجها من منابعها فان قلت
لعل ذلك لان الماء كان فيه اجزاء ارضية فتحجرت او انفصل عنها
الماء وانعقدت قلت قد نرى الماء صرفا وينعقد في
زمان سريع بحيث نعلم انه ليس فيه من الاجزاء الارضية بقدر الحجر
الحاصل منه وانه لم يتحجر الاجزاء المائية في ذلك الزمان السريع

ولو كانت الاجزاء من الارض فيه على تلك الكثرة لشوهدت
وليس كذلك والحجر يتحلل بالحيل ماء كما يفعله اصحاب الاكسير
والهواء ينقلب ماء كما قد نرى في قلل الجبال ان الهواء الشديد
البرد يغلظ ويتقاطر دفعة فان قلت الهواء لو انجمد سحابا لشدة
البرد لكان يلزم من ذلك ان يستمر الثلج والمطر الى ان ينقضي الفصل
والهواء لان بعد نزول الثلج يصير الهواء ابرد مما كان قبله ويوم
الصحو ابرد من يوم المطر قلت اذا لم يحصل ذلك مع شدة البرد
المحيل للهواء فلوجود مانع او فقدان شرط لم نطلع عليه والماء
ينقلب هواء بالحر كما نشاهد من تحلل الابخرة بحيث ينتفي بالكلية
والهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين ويكون ذلك بالحاح النفخ
على الكور وسد الطرق التي يدخل منها الهواء الجديد والنار
تنقلب هواء كما نشاهد في المصباح اذ النار المنفصلة عن المصباح
لو بقيت نارا لرؤيت ولاحرقت ما يقابلها على بعض الجوانب
كما كانت في حيزه فاذن انقلبت هواء وهذه الانقلابات دالة على
ان للعناصر هيولى مشتركة تخلع صورة وتلبس اخرى ولولا ذلك

لكان الانقلابات محالا فان صيرورة الهوية هوية اخرى ظاهرة
الامتناع وذلك كصيرورة السواد بياضا لا الاسود ابيض
بان يزول عن الشي سواد ويحصل فيه بياض ونقول ايضا الكيفيات
زايدة على الصور النوعية لانه تستحيل الكيفيات وتتبدل
مثل ما يعرض للماء ان يتسخن او ان يختلف عليه الجمود والسيلان مع
بقاء الصورة النوعية ومن الظاهر ان المتبدل غير المحفوظ
في الاحوال فان قلت النار لا تبقى نارا بعد زوال الحرارة
عنها وكذا الهواء والارض لا تبقى هواء وارضا بعد زوال الكيفيات
والجمود عنها قلت ان حكمت بذلك مطلقا فهو غير مسلم وان
قيدت الحكم بحال بساطتها فهو مسلم لكن استلزام التي كيفية ما
حال البساطة لا يدل على استلزامها حال التركيب حتى يتقدح
ذلك فيما قلنا اذ نحن لم نحكم بذلك حكما كليا شاملا للجميع في جميع
الاحوال والبسايط العنصرية اذا اجتمعت وفعل بعضها في بعض
بقواها المتضادة وكسر كل واحد سورة كيفية الاخر فيحصل كيفية
متوسطة بين كيفيات متضادة متشابهة في اجزائه وهي المزاج

وبيانه ان العناصر اذا اجتمعت وتفاعلت فلا يمكن ان يفعل كل واحد
منها في الاخر من حيث ينفعل عن الاخر فان الفعل والانفعال
لا يتصوران من حيثية واحدة متشابهة والا فان كان الفعل متقدما
على الانفعال فحينئذ صار الغالب مغلوبا عن مغلوبه وان كان
متاخرا عنه صار المغلوب غالبا عن غالبه وان حصلا معا كان
الشي الواحد غالبا ومغلوبا معا عن شي واحد وكلها محال فاذن
يفعل كل واحد منها بصورته وينفعل بمادته في كيفيته وبهذا الحركة
انحل الاشكال فان المحرك مادته والمحرك صورته النوعية وعند
ذلك يستحيل العناصر في الكيفيات المتضادة المنبعثة عن تلك
الصور حتى يحصل كيفية متوسطة متشابهة في جميع الاجزاء فتلك الكيفية
المتوسطة هي المزاج وذلك الاجتماع هو الامتزاج واذا لم ينته التفاعل
الى حد التشابه في جميع الاجزاء يسمى تركيبا لا امتزاجا والمراد من
كونها متوسطة هو ان تكون تلك الكيفية تسخن بالقياس الى الكيفية
البارد وتبرد بالقياس الى الحار وكذا في الرطوبة واليبوسة
وبهذا القيد يخرج الالوان والطعوم والروايح عن الحد ادنى مهنا

لاستحالة الناس الى البارد ولا سترد بالقاسس الى الحار والمراد من المتضادة المتنافية اذ لو حمل التضاد على الحقيقي الذي يكون بين شيئين بينهما غاية الخلاف لما كان بالاحد مساويا للثاني الواقع بين الاسطقسات ممتزجة فقد انكسرت كيفيا تها بحسب المزاج الاول **فان قلت** ان اراد بالقوى المتضادة الصورة النوعية فهو باطل اذ قد تبين ان لا تضاد بين الجواهر والصور النوعية جواهر وان اراد بها الكيفيات فذلك ايضا باطل اذ الفعل والانفعال لا يكونان بهذه الكيفيات فذلك ايضا باطل والالزم المحال المذكور **قلت** المراد بها الصور وبالتضاد التخالف فلا اشكال او المراد بها الكيفيات واسناد الفعل والانفعال اليها لا على سبيل الاستقلال بل بالواسطة فان الصورة انما تفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية فان الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد انفعلت مادة البارد من الحار كما تنفعل مادة الحار من البارد وان لم يكن هناك صورة سخنة فاذن ظهر ان الفاعل هي الصورة بتوسط الكيفية وان القابل هي المادة المستحيلة

في الكيفية لا الكيفية فان الكيفية بعينها لا تتحرك فلا تستحيل بل تتبدل ومحلها يستحيل فيها **قال وفصل** في كائنات الجو اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف اجزاء البخار الصاعد لان ما يجاور الماء يستفيد كيفية البرد من الماء ثم الطبقة التي ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك وتقاطر فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل فان وصل نزل ثلجا وان لم يصل نزل بردا واما اذا لم يصل الى الطبقة الباردة فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا وان كان قليلا فاذا افترق البرد فان لم يجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان اذا احتبس فيما بين السحاب فاذا صعد الى العلو فرق السحاب تفريقا عنيفا فيحصل الرعد بتمزيقه وتقطيعه وان اشتعل بالحركة كان برقا واما الرياح فقد يكون سببها ان السحاب اذا لطف اندفع الى اسفل فصار ريحا وقد يكون لانقباض الهواء

فيصير السحاب من جانب الى جهة اخرى وقد يكون لانبساط الهواء بالتحلل في جهة واندفاعه الى جهة اخرى وقد يكون بسبب برد الدخان المتصعد ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما محرقا لاحتراقه او لمروره بالارض الحارة واما قوس قزح فهو انما يحدث من ارتسام الضوء النير في اجزاء رشية مستديرة واختلاف الوانها بسبب اختلاف الضوء النير في اجزاء رشية مستديرة واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا اشتعل في النار وانقلب الى النارية والتهب حتى يرى كالمنطفي واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض ويميل الى جهة مسدودة بها فيتشكل بها مختلطا باجزاء بخارية فاذا كثر يحدث لانشقاق الارض اوجب انشقاق الارض وانفجر منها العيون واذا غلظ يحدث لا ينفذ في مجاري مسامه اجتمع ولم يمكنه الخروج فتزلزل الارض **اقول** هذا الفصل في الكائنات التي هي حدوثها من العناصر بغير تركيب وهي منقسم الى ما يحدث فوق الارض والى ما يحدث فيها

اما الاول فنقول الشمس اذا اشرقت على المياه والاراضي الرطبة تحللت منها اجزاء هوائية ممازجة اجزاء صغار مائية لا تتميز عنها في الحس لصغرها ويسمى المركب منهما البخار واذا تصاعد الى الجو فان تحللت منها الاجزاء المائية لشدة سخونة شعاع الشمس انقلب كله هواء والا فان بلغ الى الطبقة الباردة لانقطاع تأثير شعاع الشمس بالانعكاس عنها وهي الطبقة الزمهريرية ولم يكن هناك برد قوي تكاثف ذلك البخار بسبب ذلك القدر من البرد وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل فان وصل نزل ثلجا لان تلك الاجزاء الصغيرة انعقدت ح وانضم بعضها الى بعض فيهبط كالقطن المحلوج وان لم يصل قبل اجتماعها بل بعد ها انجمد ونزل وصار لشدة الحركة مستديرا لانمحاق زواياها بسبب الحركة العنيفة الشديدة ويسمى بردا وان لم يبلغ الى الطبقة الباردة لقلة حرارة فان كان كثيرا انعقد سحابا ماطرا

برد عاقد فان الهواء المجاور للبحار والارض يستعد لكيفية
البرد منها ولهذا اقدم هذه المقدمة واما اذا لم يكن هناك بعد
المبالغة سعد وحصل الضباب وان كان قليلا فاذا اصابه
البرد فان لم يجمد فهو الطل وان جمد فهو الصقيع وهو الذي يسقط
من السماء شبيها بالثلج واما قال السبب الاكثري لان المطر قد يحدث
من بخار متصاعد لغلبة البرد على الهواء والشمس اذا اشرقت
على الاراضي اليابسة تحللت منها اجزاء نارية يخالطها اجزاء ارضية
لا تتميز عنها في الحس فيسمى المركب منهما دخانا فالدخان اذا اختلط
بالبخار وتصاعدا معا الى الطبقة الباردة ينعقد البخار سحابا
ويحتبس الدخان فيه وطلب الصعود ان بقي على الحرارة والنزول
ان ثقل وكيف كان فانه يمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه
الرعد وان اشتعل لشدة الحركة فهو الذي يحدث البرق والسحاب
اذا ثقل لاستيلاء البرد عليه اندفع الى السفل فيتموج به الهواء
فيحدث الريح وربما كان حدوثه من كون الحركة الفلكية ترد
الادخنة الى الجهات المختلفة عند وصولها الى كرة النار لعدم

انكسار حرها كما ترد بعض دائرة السهام على جهات مختلفة فيتموج
بها الهواء وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة واندفاعه
الى الاخرى وقد يكون لانكسار حر الدخان الصاعد الى الطبقة
الباردة ونزوله وتموج الهواء بسبب ذلك ومن الرياح ما يكون
سموما محرقا لاحتراقه وهو ان يكون السبب فيه بقايا مادة الشهب
او لمروره على ارض غلبت عليها الحرارة **مقدمة** اذا وقع الضوء
على جسم صقيل انعكس من الجسم الصقيل الى جسم آخر وضوء من الجسم الصقيل
كوضع المضيء من الصقيل بشرط ان لا يكون جهة مخالفة لجهة المضيء
كما ترى انعكاس الضوء الذي من الشعاع النافذ في كوة الواقع
على صقيل كالماء الى الجدار المقابل للكوة **مقدمة** الاخرى المرآة
اذا كانت صغيرة لا تؤدي شكل المرئي بل ضوءه ولونه ان
كان ملونا ويدل عليه التجربة واذا تمهدت المقدمتان اذا
حدثت في خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة من الافق اجزاء
شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراءها جسم
كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا الى تلك الاجزاء الرشية صار

الرشية خلاف جهة النظر انعكس شعاع منها الى الشمس لكونها
صقيلة كالمرآة فادت ضوء الشمس دون الشكل لكونها صغيرة
فيرى قوس قزح وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء
تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف ليصير مرآة كالبلورة فانها
اذا سترت من احد الجانبين بكثيف صارت مرآة واذا لم تستر
لم تصر مرآة واختلاف الوانها بسبب اختلاف الضوء النازل لو
الغمام وتركيبها واذا حدثت في الجو اجزاء رطبة صقيلة وضعها
كوضع دائرة واحاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه
عن الابصار فينعكس منها ضوء المبصر عليها الى القمر فيؤدي
ضوء القمر دون شكله فيؤدي كل واحد من اجزاء تلك الدائرة
ضوءا فيرى دائرة مضيئة وهي الهالة واذا بلغ الدخان
الى كرة النار وانقطع اتصاله من الارض فلا يخلو اما ان يكون
لطيفا او غليظا فان كان لطيفا فانه اشتعل وينقلب الى
النارية ويطلب بسرعة حتى يرى كالمطفى فهو الشهاب وان
لم يشتعل بل احترق وبقي فيه الاحتراق يرى كانه ذوابة او ذنب

او حيوانات ذوات قرون وان كان غليظا ووصل الى كرة النار
حدثت منه علامات حمر وسود وان لم ينقطع اتصاله من
الارض يحترق وينزل الاحتراق الى الارض فيرى كانه نار ينزل
من السماء الى الارض وهو الحريق **واما الثاني** وهو ما يحدث
في الارض فهو اما على وجهها او تحتها فمن ذلك ارتفاع الجبال
والتلال ومادة الزلزلة وانفجار العيون **اما ارتفاع الجبل**
فسببه ان الحر العظيم اذا صادف طينا كثير الرطوبة اما دفعة
او على مرور الايام عقدت حجرا عظيما وذلك الطين بعد تحجره
تختلف اجزاؤه في الصلابة والرخاوة والمياه القوية الجري
او الرياح والسيول لا تزال تحفر في تلك الحجر **واما العيون**
فسببها ان الابخرة التي تحدث تحت الارض انقلبت مياها بسبب
البرد وكانت كثيرة بحيث لا تسعها الارض وانشق منها الارض
فان كان لها مدد بان يستتبع كل جزء جزءا آخر حدثت منها العيون
الراكدة الجارية والا فالعيون الراكدة **واما الزلزلة** فسببها انه اذا تولد تحت
الارض ريح او بخار او دخان في مجاري الارض اما لغلظه او لكون

ووجه الارض بسكانها عديم المسام او ضيقها جدا اجتمع و
حاول فلك الخروج ولم يمكن تحرك في ذاته وحركت الارض
وربما يشق الارض لقوته وقد ينفصل منه نار محرقة او صوت
هايل قالت فصل في المعادن الابخرة والادخنة
المحتبسة في الارض اذا لم تكن كثيرة واختلطت على ضروب
من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف فيكون منها الاجسام
الارضية فان غلب البخار تولد اليشم والبلور والزيبق و
الزرنيخ وغيرها من الجواهر المشففة وان غلب الدخان تولد
الملح والزاج والكبريت والنوشادر من اختلاط بعضها مع
بعض تولدت الاجساد الارضية مثل الذهب والفضة اقول
الابخرة والادخنة المحتبسة في باطن الجبال والارضين اذا
اختلطت على ضروب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف
وبحسب اختلاف الامكنة وفصول السنة فتكون منها الاجسام المعدنية
فان غلب البخار على الدخان فان كان غالبا جدا كان منه جواهر
غير منطرقة كالياقوت واليشم والبلور والزيبق وان لم يكن غالبا
لا باصل الدق فالبلور اذا دق يكسر

بل يكون امتزاج البخار والدخان امتزاجا اقرب الى الاعتدال
كان منها الاجسام المنطرقة كالرصاص والاسرب وغيرهما
وان غلب الدخان على البخار تولد الملح والزاج والنوشادر
والكبريت والزيبق يحصل من بخار ممتزج مع دخان كبريتي هو
هوائية امتزاجا محكما لم ينفصل عنه والكبريت من بخار ممتزج مع
دخان دهني امتزاجا تاما حتى يحصل فيه الدهنية والذي يدل على
غلبة الاجزاء الادهنية الدخانية على النوشادر والملح من الكلس و
الرماد بان يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا ثم من
اختلاط الزيبق والكبريت تولدت الاجسام المنطرقة الصابرة
على النار الذائبة بها وان كان بالحيلة وهو الذهب والفضة
والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني ويشبه
ان يكون اختلاف هذه بسبب ان الزيبق والكبريت اذا
كانا صافيين وكان انطباخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما
فان كان الكبريت احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد
الذهب وان كان الكبريت ابيض تولد الفضة ولما اذا كانا

بقيين وكان في الكبريت قوة صباغة تمكن قبل استكمال النضج ما
يصل اليه برد عاقد تولد الخارصيني وان كان الزيبق نقيا والكبريت
رديا فان كان في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس و
ان كان الزيبق غير جيد المخالطة للكبريت تولد الرصاص وان
كان الزيبق والكبريت رديين فان كان الزيبق متخلخلا ارضيا
وكان الكبريت مع رداءته محرقا تولد الحديد وان كان مع رداءتهما
ضعيفي التركيب تولد الاسرب وهو الرصاص الاسود فان
قلت لم قيد البخار بان لا يكون كثيرا في تولد المعادن
قلت لان الابخرة اذا كانت كثيرة تصاعدت فيما مر
في الفصل السابق ولهذا لا يكون وجودها كثيرا قال فصل
في النبات وله قوة غاذية المشعور ويصدر عنها حركات
وافعال مختلفة بآلات مختلفة ويسمى نفسا نباتية وهي كمال اول
لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد وينمو ويغتذي ولها قوة غاذية
وهي التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فتلصق به بدل
ما يتحلل عنه ولها قوة نامية وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه

زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشو على
تناسب طبيعي ولها قوة مولدة وهي التي تاخذ من الجسم الذي
هي فيه جزءا وتجعله مادة ومبدا لمثله والغاذية تجذب الغذاء
وتمسكه وتهضمه وتدفع ثقله فلها قوة جاذبة وماسكة وهاضمة
ودافعة للثقل وان النامية تتوقف عن الفعل اولا وتبقى الغاذية
تفعل الى ان تعجز اقول كل مركب من العناصر ذي صورة
نوعية فاما ان يكون صورته مبدا للحس والحركة الارادية اولا
والاول هو المركب الحيواني والثاني اما ان يكون صورته مبدا
التغذية والنمو والتوليد اولا والاول هو المركب النباتي والثاني
هو المركب المعدني فاذن النبات له قوة غاذية الشعور
يصدر عنها حركات مختلفة هي حركاته في الاقطار الثلثة وافعال
مختلفة هي التغذية والتنمية وتوليد المثل بالقوى المختلفة فان الواحد
لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالقوى والآلات المختلفة ويسمى
تلك القوة العديمة الشعور نفسا نباتيا فان قلت قد شوهد
ان بعض الاناث من النخيل يتحرك الى جهة بعض الذكور منها دون

العناصر

بعض في حاله يكون الروح فيها الى خلاف ذلك الجهة وكذا ميل
عروقها الى الصوب الذي فيه الماء في النهر وانحرافها في صعودها
عن الجدار المجاور لها وهذه دليل على ان للنخيل من النبات شعورا
وادراكا قلت هذا لا يوجب الجزم بذلك لجواز ان يكون هذه
الافاعيل ايضا طبيعية فان قلت قد قيل ان للمرجان تغذية
ونموا وتوليدا قلت لا كلام في جوازه فنقول من الراس
كل مركب ذي صورة اما ان لا يتحقق لنا كون صورته مبدأ للحس والحركة
الارادية او يتحقق لنا ذلك فالاول ان لم يتحقق في صورته
مبدأية التغذية والنمو والتوليد فهو المركب المعدني وان تحقق
لنا بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي
فالكمال ما يكمل به النوع وبالاول احتراز عن الكمالات الثانية
وهي الكيفيات التابعة للكمال الاول وقوله لجسم طبيعي احتراز
عن كمالات الجسم الصناعي كالتشكلات التي للسرير وقوله
آلي اي كونه ذا آلات يصدر عنه بتوسطها الافاعيل التي هي
التغذي والنمو والتوليد وهو احتراز عن كمالات البسائط العنصرية

وقوله من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي احتراز عن النفس
الحيوانية والانسانية فلها قوة غاذية وقوة نامية وقوة مولدة
اذ كل فعل يكون مستندا الى قوة فالقوة الغاذية هي التي تحيل
جسما آخر اي الجسم الغذائي الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه وتلصقه
الا بذلك الجسم الذي هي فيه بدل ما يتحلل ففعل الغاذية هو الاحالة
الى المشابهة المغتذي ومحل ذلك الفعل هو الغذاء وغايته هو اخلاف
بدل المتحلل والقوة النامية هي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه في
اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ كمال النشو على تناسب
طبيعي وانما قال تزيد في اقطار الجسم ليخرج الزيادات الصناعية
فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة فان زاد في طوله
او عرضه نقص من عمقه وبالعكس وانما قال الى ان يبلغ كمال
النشو ليخرج السمن فان النمو والسمن يشتركان في الازدياد في
الاقطار بانضياف مادة الغذاء اليه ويفترقان طلب كمال ما يقصد
الطبع اولا يقصد بالسمن ان يبلغ الجسم الى غاية النشو وانما قال على
تناسب طبيعي ليخرج الزيادات الخارجة عن المجرى الطبيعي

كالورم وهاتان القوتان لاجل الشخص والقوة المولدة هي التي
تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا بعد الهضم التام وتجعله مادة ومبدا
لمثله وينبغي ان يعلم انه على قسمين احدهما ما ذكره المصنف والثاني
المصورة وهي التي تفيد بعد استحالته الجزء المنوي المتحول الصورة
والقوى والاعراض الحاصلة للنوع وهذه القوة المولدة لاجل
النوع والغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثفله
فان فعل الغاذية هو تغير المادة الغذائية واعدادها لان
تستعد لقبول الصورة العضوية والمادة لا يمكن مجيئها بذاتها
الى الاعضاء ولا هي ايضا حاصلة عند العضو فلا بد ان تجذب
اليها وذلك انما يكون بقوة وتلك القوة هي الجاذبة ولما جذبت
الجاذبة المادة الى العضو ولم تكن شبيهة بجوهره احتاجت
الى ان تتغير وتستحيل الى جوهره والاستحالة حركة في الكيف
وكل حركة في زمان فلا بد من زمان فيه تستحيل الى جوهره ولان
الخلط جسم رطب سيال يستحيل ان يقف بنفسه فلا بد ان يفتقر
على الامساك وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الماسكة

ولان احالة القوة الغاذية انما تكون لما هو متقارب الاستعداد
للصورة العضوية فلا بد ان يجعله متقارب الاستعداد بالهضم
اولا وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الهاضمة ولان
الغذاء مركب من جوهرين احدهما صالح لان يتشبه بالمغتذي
وثانيهما غير صالح له فلم يكن بد من بقاء فضلة من هضم الهاضمة و
هذه الفضلة لو بقيت في العضو اضرت به من وجهين الاول
انه اذا احتبست في العضو تضيق عليه المكان وتمنع مادة
اخرى يحتاج الى اتيانها الى العضو والثاني انه اذا احتبست
في العضو تضغط العضو وتثقله وتغير حرارته الغريزية فلا بد
ان يدفع ما يبقى في العضو مما لا يحتاج اليه وذلك انما يكون
بقوة اخرى فتلك القوة هي الدافعة فاذن للقوة الغاذية
جاذبة وماسكة وهاضمة للثفل والنامية تتوقف عن الفعل اولا و
تبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز لوجوب تناهي القوى فيعرض
الموت الطبيعي قال فصل في الحيوان وهو مختص بالنفس
الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات

ذي تحرك بالارادة فلها قوة مدركة ومحركة اما المدركة فهي اما
في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي البصر والسمع
والشم والذوق واللمس واما التي في الباطن فهي الحس
المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة واما الحس المشترك
فهي قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ تقبل جميع الصور
المنطبعة في الحواس الظاهرة وهي غير البصر لانا نشاهد القطرة
النازلة خطا مستقيما وليس ارتسامها في البصر اذ البصر لا يرتسم
فيه الا المقابل وهي القطرة والنقطة فاذن ارتسامها انما
يكون في قوة اخرى غير البصر واما الخيال فهو قوة تحفظ جميع صور
المحسوسات وتمثلها بعد الغيبة وهي خزانة الحس المشترك
واما الوهم فهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ
تدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في
الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه واما
الحافظة فهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من الدماغ تحفظ
ما تدركه القوة الوهمية من المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات

وهي القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن الاوسط
من الدماغ من شانها ان تركب بعض ما في الخيال مع بعض
وتفصل بعضها عن بعض واما المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما
الباعثة فهي التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها
حملت الفاعلة على التحريك وهي ان حملت على تحريك يقرب
من الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة طلبا لحصول اللذة تسمى قوة
شهوانية وان حملت على تحريك يدفع به الشيء المتخيل ضارا او مفسدا
طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية واما الفاعلة فهي التي تشنج العضلات
للتحريك اقول النفس الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي آلي من
جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة فقولنا كمال اول لجسم طبيعي
كالجنس وقوله من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة
كالفصل المميز لها عن النفس النباتية فلها قوة مدركة للجزئيات
وقوة محركة والمدركة اما في الظاهر او في الباطن واما التي في الظاهر
فهي الحواس الخمس التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس
والسمع قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ تدرك

ما يؤدي اليها الهواء المنضغط بين قارع ومقروع وهو
وهو الصوت والحرف **والبصر** قوة مرتبة في التقاطع الصليبي
بين العصبتين الآتيتين الى العينين على التفصيل المذكور
في كتب التشريح من شانها ادراك الالوان والاضواء **والشم**
قوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي
يدرك ما يلاقيهما من الروايح **والذوق** قوة منبثة في العصب
المفروش على جرم اللسان من شانها ادراك الطعوم بتوسط
الملح والرطوبة العذبة المخالطة للطعم التي في الفم **واللمس**
قوة منبثة في جميع جلد البدن يدرك بها الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والملاسة والخشونة
واما التي في الباطن فهو الحس المشترك والخيال والوهم
والحافظة والمتصرفة لانها اما ان يكون مدركة للصور الجزئية
وهي المشترك او للمعاني الجزئية وهي الوهم ولكل واحدة من
هاتين القوتين خزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم
الحافظة **والثاني** وهي المدركة والمتصرفة ويسمى

مفكرة باعتبار استخدام النفس لها ومتخيلة باعتبار تحريكها بتعا
للوهم او للتوجهها بنفسها **والحس المشترك** قوة مرتبة في مقدم
التجويف الاول من الدماغ يقبل جميع الصور المنطبعة
في الحواس الظاهرة والذي يدل على وجود هذه القوة
انا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما وليس كذلك في
الخارج ضرورة ان الموجود فيه كنقطة ولا في البصر اذ البصر
لا يرتسم فيه الا المقابل وليس المقابل الا القطرة والنقطة فهو في
قوة اخرى غير البصر فيها يتصل الارتسامات المتتالية بعضها
ببعض فيحصل خط مستقيم **وللقايل** ان يقول لم لا يجوز ان
يتصل الارتسامات المتتالية من القطرة النازلة في البصر **قوله**
لانه يرتسم في البصر من القطرة النازلة يزول عند زوال المقابلة
فان البصر لا يدرك الا المقابل **قلنا** ذلك ممنوع لانه ينطبع
في الجليدية لا يزول الا في زمان يدل عليه النظر الى الشمس والى
الروضة الخضراء فيجوز ان يتصل الارتسام اللاحق
بالسابق قبل زواله فيحس بها كخط **واما** الخيال فهو قوة

مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ تحفظ جميع صور
المحسوسات وتمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك
والذي يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ و
لهذا يوجد احدهما دون الآخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ
والقوة والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل واحد
فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابلة
وهي الحس المشترك غير الحافظة وهي الخيال فاذا ادرك
الحس المشترك صورة ثم غابت عنه الخيال فانا اذا شاهدنا صورة
ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها انها
التي شاهدناها قبل فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان
الذهول لامتنع منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل
ذلك **وللقايل** ان يقول هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان
يكون الحافظ لها بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف
بين حالتي الذهول والنسيان بتمكن الاتصال بها وعدمها
اما الوهم فهو قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ

يدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة
في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه و
هي معارضة لما يدرك الصور ويحفظها ويتصرف فيها **فان**
قلت لا نم ذلك لان المدرك لعداوة الذئب
مدرك له فقد ادرك المحسوس **قلت** المدرك لعداوة
الذئب لا يجب ان يكون مدركا له على الانفراد بل الوهم
مدرك لما يدرك بمشاركة الحس والخيال وبذلك يختص بدركه
ويتصرف فيها **واما** الحافظة فهي قوة مرتبة في التجويف الاخر
من الدماغ يحفظ ما يدركه القوة الوهمية من المعاني الغير المحسوسة
الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية كما ان
الخيال خزانة الحس المشترك **واما** المتصرفة فهي قوة مرتبة في
التجويف الاوسط من الدماغ من شانها تركيب بعض الصور
مع بعض المعاني او بعض المعاني مع بعض الصور او تفصيل
البعض عن البعض **قال** الشيخ ان القوة الوهمية
الدماغ كلها لكن الاخص بها التجويف الاوسط وسلطان

المتخيلة في الجزء الاول من ذلك التجويف وانما علم اختصاص
هذه القوى بهذه المواضع بان الآفة اذا تطرقت الى احد
هذه المواضع اختل فعل القوة التي نسبت اليه **واما**
القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة **اما** الباعثة فهي التي
اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت
القوة الفاعلة على التحريك وتسمى قوة شهوانية ان كانت
حاملة على تحريك لجلب الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة
مطابقة لما في الواقع او لم يكن وغضبية ان كانت حاملة على تحريك
لدفع الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة طلبا للغلبة **واما**
الفاعلة فهي القوة التي تصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة
تمديد العضلات وارخايها **فان قلت** لم قدم المدركة
على المحركة **قلت** لان الادراك مقدم على الحركة الارادية
قال فصل في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما تدرك من الامور الكلية
وتفعل الافعال الفكرية فلها قوة عاقلة تدرك بها التصورات

والتصديقات وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال
الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصها وللقوة العاقلة
مراتب المرتبة الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات بل هي
مستعدة لها وهي العقل الهيولاني المرتبة الثانية ان تحصل لها
المعقولات البديهية وتنتقل من البديهيات الى النظريات
وهي العقل بالملكة المرتبة الثالثة ان تحصل لها المعقولات
لكن لا تطالعها بل صارت مخزونة عندها وهي العقل بالفعل
المرتبة الرابعة ان تطالع المعقولات المكتسبة وهي العقل
المطلق ويسمى عقلا مستفادا ثم ان العقل بالملكة ان كان
في الغاية يسمى قوة قدسية **واعلم** ان القوة العاقلة مجردة
عن المادة لانها لو كانت ذات وضع فاما ان تنقسم او تنقسم
لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع فهو منقسم على ما عرفت في نفي
الجزء ولا سبيل الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة لزم
انقسامها لان الحال في احد جزئيها غير الحال في الجزء الآخر وان
كانت مركبة وكل مركب انما تركب عن البسايط فلزم انقسام

ملك البسايط هذا خلف ونقول ايضا ان تعلق النفس
ليس بالآلة الجسدانية والا لكان لا يعرض للآلة كلال حيث
لا يعرض للقوة كلال وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين
يأخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة حينئذ تأخذ في الكمال
ونقول ايضا ان النفوس حادثة لانها لو كانت موجودة
بالماهية ولوازمها او بعوارض المفارقة لا جائز ان يكون
~~بالماهية ولوازمها قبل البدن فالاختلاف بينها اما لانها تكون~~
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض
المفارقة لان العوارض انما تلحق الشيء بسبب القوابل لان الماهية
لا تستحق العوارض لذاتها والا لكان كل عارض لازما لها
والقابل للنفس انما هو البدن فمتى لم يكن الابدان موجودة فلو
حادثة ضرورة **اقول** النفس الناطقة كمال اول لجسم طبيعي آلي
من جهة ما تدرك الامور الكلية وتفعل الافاعيل الفكرية فقولنا
كمال اول لجسم طبيعي آلي كالجنس يشمل الانسانية والحيوانية **قوله**
من جهة ما تدرك الامور الكلية وتفعل الافاعيل الفكرية كفصل

يختص بالانسانية فلها قوة عاقلة تدرك بها التصورات
والتصديقات وتحكم بعضها على بعض وقوة عاملة تحرك بدن
الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى
آراء تخصها والقوة العاقلة لها في ادراك النظريات من
المعقولات مراتب اربع لان الذي من شانه ان يقبل شيئا
قد يكون بالقوة فاعلا له وقد يكون بالفعل والقوة قد تكون
قريبة وقد تكون بعيدة **المرتبة الاولى** ان تكون النفس خالية
عن المعقولات لكن هي مستعدة لها كاستعداد الطفل
للكتابة ويسمى ح بالعقل الهيولاني تشبيها لها بالهيولى الاولى
التي ليست في نفسها بذات صورة وهي موضوعة لكل صورة **المرتبة
الثانية** ان يحصل للنفس المعقولات الاولية ما يمكنها ان
يتوصل منها وبها الى النظريات كقوة الصبي الذي ترعرع
وعرف القلم والدواة وبسايط الحروف على ان يكتب تميز
ويسمى ح بالعقل بالملكة لتحصيلها ملكة الانتقال ح من الاوايل
الى الثواني **المرتبة الثالثة** ان يحصل لها المعقولات المكتسبة

بعد المعقولات البديهية لكن ليس يطالعها ويرجع اليها بالفعل
بل كانها صارت مخزونة عنده متى شاء طالعها كقوة الكاتب
المتمكن للصناعة اذا كان غير كاتب بالفعل ويسمى ح عقلا
بالفعل وان كان بالقوة اذ ليس الا بعده الا ان يخرج من القوة
الى الفعل جدا المرتبة الرابعة ان تكون الصور المعقولة
المكتسبة حاضرة لها وهي يطالعها بالفعل وعاقلة لها بالفعل
بانها عاقلة لها كذلك كالمتمكن لصناعة الكتابة في حال كتابته
لها ويسمى ح عقلا مستفادا لانها انما تخرج الى الفعل بسبب
تخرجها اليه اذا اتصلت به وغاية الاتصال وهي العقل المطلق
والغاية القصوى وعنده يتم الجنس الحيواني والنوع الانساني
واطلاق لفظ العقل عليها بالاشتراك قوله ثم العقل بالملكة
ان كان في الغاية يسمى قوة قدسية فاعلم ان الانتقال
قد يكون بالفكر من الاوايل الى الثواني وقد يكون بالحدس بان تتمثل الحدود الاوسط
في الذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما من غير
اشتياق وحركة ويتمثل معه المطلوب وما يلزمه فالفارق بين الفكر والحدس

وجود الحركة في الفكر وعدمها في الحدس وكل واحد منهما
يختلف فيه الناس في قلته وكثرته واحد منهما هو الفكر يختلف فيه
الناس في بطوئه وسرعته وكما يتخذ جانب النقصان منتهى الى
عديم الحدس وغير منتفع بالفكر فايقن ان الجانب الذي يلي
الزيادة يمكن انتهاؤه الى غني في اكثر احواله عن التعلم والفكر
وهذه هي القوة القدسية قوله اعلم ان القوة العاقلة مجردة
عن المادة يريد ان يبين ان القوة العاقلة اي النفس الناطقة قوة
مجردة عن المادة ليست بذات وضع والدليل عليه هو انها
لو كانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم ولا سبيل الى شيء
منهما فليست ذات وضع اما الى الاول فلان كل ماله وضع
وهو منقسم لما مر من نفي الجزء الذي لا يتجزى واما الى الثاني
فلان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها لان الحال
في المنقسم منقسم ضرورة ان الحال في احد جزئيها غير الحال في
الجزء الاخر لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين فلا يكون
البسيط بسيطا هذا خلف وان كانت مركبة وكل مركب يعقل بعقل

بعقل بسايطه فيلزم انقسام تلك البسايط هذا خلف
فان قلت لم لا يجوز ان يكون بسايط المركب قابلة
لانقسامات غير متناهية قلت لما كان تركب الماهيات
المعقولة من اجزاء غير متناهية ممتنعا فنحن اذا اخذنا بالتحليل
الى ما لا ينقسم اصلا وتعقل الشيء مسبوق بتعقل جميع اجزائه فيكون
تعقل المركب مسبوقا بتعقل الاجزاء التي ينتهي المركب بالتحليل اليها
ويلزم الخلف ونقول ايضا ان التعقل ليس بالة جسدانية
والا لعرض لها بضعف البدن كقوة الحس والحركة وليس كذلك
لان القوى البدنية بعد الاربعين تاخذ في الكلال والنقصان
مع ان القوة العاقلة اخذة هناك في الكمال فان قلت
الشيخ الهرم كالكل الالة وضعفت قواه البدنية فكذلك قوة
العقل واختلت ادراكاته قلت لو كان الهرم موجبا
لكلال النفس لوجب ان يكون موجودا عند فتور المزاج و
لكان يجب الكلال في ادراك المعقولات والشعور بالذات
بعد الاربعين وليس كذلك فان كثيرا من المشايخ يضعف

جميع قواهم الا العقل فانه يكون اما ثابتا واما في طريق الازدياد
وكلال النفس ليس لذاتها بل لاشتغالها باحوال البدن و
الضعف الطاري عليه فلا يكون مواتيا في الاستعمال والشيء
قد يعرض له من امر غيره ما يشغله عن امر نفسه لا لانه لا فعل له في
نفسه قوله ونقول ايضا ان النفوس حادثة فاعلم ان
النفوس الناطقة حادثة بحدوث الابدان كما ذهب اليه المعلم الاول
واتباعه والدليل عليه انها لو لم تكن حادثة بحدوث البدن
لكانت موجودة قبل البدن فالاختلاف بينها اما ان يكون
بالماهية ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون
بالماهية ولوازمها لان الماهية مشتركة والا لما شملها حد واحد و
اذا كانت الماهية مشتركة كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض
المفارقة لان العوارض انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية
لا تستحق العوارض لذاتها والا لكان العارض لازما هذا خلف
والقابل للنفس انما هو البدن فمتى لم تكن الابدان موجودة

لم يكن النفوس موجودة فيكون حادثة عند حدوث الابدان
وهو المرام **فان قلت** لم لا يجوز ان يكون لحدوثها سبب العقل
وايضا لا يلزم من كون العابل للنفس بدنا وعروض المفارقة بسبب
ازاد الم يكن هذا البدن موجودا لزم ان لا يكون موجودة لجواز
تعلقها ببدن اخر قبل تعلقها بهذا البدن **قلت** لحوق العوارض
اما ان كان بسبب العاقل كانت لازمة فاشركت النفوس فيها
ولو كانت قبل هذا البدن متعلقة ببدن اخر وقبله باخر لا الى نهاية
يلزم التناسخ وهي بطلانه في القسم الالهي ثم القسم الطبيعي بعون الله
وحسن توفيقه **قال القول في الالهيات** وهو مرتب على ثلثة
فنون الفن الاول في تقاسيم الوجود وهو مرتب على فصول **فصل**
في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا بالعدد والا لكان الى الواحد
بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة مثل كونه اسود وابيض بعينه
بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على
معنى انه في النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية
لكان ذلك الشخص بعينه وذلك من غير تفاوت اصلا **واما الجزئي**

العوارض

فانما يتشخص بمشخصات زائدة على الطبيعة الكلية لان كل كلي فان نفس *يتعين*
تصوره غير مانع من الشركة والشخص من حيث هو هو مانع من الشركة
فالشخص زائد على الطبيعة الكلية **اقول** القسم الثاني في الالهيات
وهو مرتب على ثلثة فنون الفن الاول في تقاسيم الوجود وهو
مرتب على فصول **الفصل الاول** في الكلي والجزئي الى اخره **اقول**
هذا العلم ينظر في الامور التي لا تفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود
العيني وهو على قسمين ما لم يقارنها البتة وما لم يكن كذلك بل
قد قارنها لكن ذلك لم يكن على الوجوب والافتقار وهذا
كالوحدة والكثرة فانهما تارة تعرضان للاجسام وتارة تعرضان
للمجردات ولو كانتا في ذاتيهما مفتقرتين الى المادة الجسمية لما وجدتا
منفكتين عنها البتة فما كانتا توصف بهما الموجودات المجردات
كالنفوس والعقول وما لم يقارن المادة البتة على قسمين ما يكون
وجوده ذاتية وما يكون وجوده غير ذاتية فلذلك رتب هذا العلم
على ثلثة فنون ورتب الفن الاول في تقسيم الوجود على فصول *الذي*
الفصل الاول في الكلي والجزئي معقول الكلي كالانسانية مثلا

كالعقل الاول

ليست واحدة بالعدد وموجودة في كثيرين والا لكان الشيء
الواحد المعين في الحالة الواحدة موصوفا بالاعراض المتضادة
كالابيض والاسود والعالم والجاهل بل الانسانية زيد غير انسانية
عمرو وبكر كان في مفهوم الانسانية وذلك المشترك هو معنى معقول في
النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى انه في
النفس لو وجد في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك
الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا وبهذا خرج جواب من قال
ان الموجود في الذهن صورة شخصية ولا شي مما هو صورة شخصية
في نفس شخصية بكلي لانا لا نسلم الكبرى فان معنى كون الشي كليا مطابقته
لا في كل واحد من اشخاصه بالمعنى المذكور والصورة الذهنية كذلك
وان كانت صورة شخصية في نفس شخصية **واما** الجزئي فانما يتعين
بمشخصات زائدة على الطبيعة الكلية كالاين والوضع والكم والكيف
وغير ذلك فان الكلي نفس تصوره غير مانع من الشركة والشخص من حيث
هو هو مانع من الشركة فالشخص زائد على الطبيعة الكلية **قال فصل
في الواحد والكثير** اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له

في نفس شخصية

انه واحد وهو قد يكون بالجنس كالانسان والفرس وقد يكون
بالنوع كزيد وعمرو وقد يكون بالمحمول كالقطن والثلج وقد يكون
بالموضوع كالكاتب والضاحك وقد يكون بالعدد كزيد وقد
يكون وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة كالماء وقد يكون *بالاتصال*
بالتركيب وهو الذي يكون فيه كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا
وهو الذي لا ينقسم اصلا واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد **اقول**
الواحد كما يقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد فقد
يقال على كثير من جهة الوحدة فيكون غير جهة الكثرة لامتناع ان
يكون الشي واحدا وكثيرا من جهة واحدة وجهة الوحدة اما مقومة لتلك
الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في مقوم اوجب
ذلك المقوم الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها في ذلك المقوم
او عارضة لتلك الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت
في عارض اوجب ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها
فيه اولا عارضة ولا مقومة فان كانت مقومة فاما ان يكون مقولة
في جواب ما هو او في جواب اي شي كالجنس في المنطق او كانت

مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كانت على مختلفات
الحقائق كالانسان والفرس وبالنوع ان كان على متفقات الحقائق
كزيد وعمرو وان كانت مقولة في جواب اي شي فهو الواحد بالفصل
فان قلت الشركة في الفصل هي الشركة في النوع قلت
نعم لكن الاعتبار مختلف وان كانت عارضة فهو الواحد
بالموضوع ان كانت هناك محمولات لها موضوع واحد كالكاتب
والضاحك او بالمحمول ان كان هناك موضوعات لها محمول
واحد كالقطن والثلج وان لم تكن مقومة ولا عارضة فهو كما
يقال نسبة النفس الى البدن هي نسبة الملك الى المدينة فان جهة
الاتحاد وهو النسبة ليست مقومة ولا عارضة للمنتسبين وقد
لا يقال على كثيرين وح اما ان يكون قابلا للقسمة او غير قابل لها فان
كان غير قابل لها ولم يكن له مفهوم وراء كونه غير منقسم فهو الوحدة
وان كان له مفهوم غيره فان كان له وضع فهو النقطة والا فهو الواحد
المطلق كالعقل والنفس وان كان قابلا للقسمة فان لم ينقسم بالفعل
فهو الواحد بالاتصال كالماء وان انقسم فان كانت اجزاؤه متماثلة

بالشخص

بالشخص فهو الواحد بالاجتماع والتركيب كالبيت وان
لم يكن لعدم اجزاءه متمايزة فهو المركب الحقيقي واما الكثير فهو الذي يقابل
الواحد فالكثير ايضا مقول على معان مختلفة قال بداه
الاثنان قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان في شي واحد من
جهة واحدة واقسامه اربعة احدها الضدان وهما موجودان
غير متضايفين كالسواد والبياض وثانيها المتضايفان وهما موجودان
يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر كالابوة والبنوة وثالثها
المتقابلان بالعدم والملكة وهما ان يكون احدهما وجوديا
والاخر عدميا لكن يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الايجاب
كالبصر والعمى والعلم والجهل ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب
كالفرسية واللافرسية وذلك في العقل لا في الوجود اقول
اما ان قد يتقابلان والمتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شي
واحد من جهة واحدة وقولنا من جهة واحدة احتراز عن مثل
التقابل بين الاب والابن فانه يجوز ان يكون الواحد ابا
من جهة وابنا من جهة اخرى فان قلت بهذا التعريف

وانما في الكتاب ... مسئلة مشهوره لبعض ... الواحد ...

يوجب ان يكون بين كل صورتين نوعيتين تقابلا اذ هما لا
يجتمعان في شي واحد هي الهيولى من جهة واحدة ولا جائز ان
يكون بالسلب والايجاب ولا بالعدم والملكة اذ هما وجوديان
وفي كل واحد من هذين من المتقابلين لا بد ان يكون احدهما عدميا
ولا ان يكون تقابل التضايف اذ ليس تعقل ماهية شي منهما
بالقياس الى اخرى ولا تقابل التضاد اذ من مذهبهم ان لا تضاد
في الجواهر قلت اراد بالشي هنا الموضوع وهو المحل المقوم
دون ما يحل فيه فلا يصدق تعريف التقابل على الصورتين اذ لا موضوع ع
لشي من الصور والا لكانت عرضا لا جوهرا هف واقسام التقابل
اربعة لان المتقابلين ان وجوديين فاما ان يكون ماهية احدهما
معقولة بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان كالابوة والبنوة و
الا فهما الضدان كالسواد والبياض وان كان احدهما وجوديا
والاخر عدميا فاما ان يعتبر في التقابل منهما موضوع قابل لذلك
الامر الوجودي فهما المتقابلان بالعدم والملكة كالبصر والعمى فان
العمى عدم البصر عن موضوع من شانه البصر وكالعلم والجهل فان

يوجب ان يكون بين كل صورتين نو

الجهل

الجهل عدم العلم عن محل من شانه العلم وان لم يعتبر كالفرسية
واللافرسية فهما المتقابلان بالسلب والايجاب وذلك
اي تقابل السلب والايجاب في العقل لا في الوجود لان اللافرسية
من حيث هي اللافرسية لا معنى لها في الاعيان لانها امر
اعتباري ولو كانت اللافرسية من حيث هي اللافرسية
وكذا امثالها من السلوب شيئا له وجود في الاعيان لكان
في الانسان مثلا سلوب موجودة بالفعل غير متناهية بل هذه
اعتبارات عقلية ولها عبارات لفظية وليس لها في الوجود
ذوات حقيقية قال فصل في المتقدم والمتاخر المتقدم
على خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثاني
المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الاخر الا وهو موجود
وقد يمكن ان يوجد وليس المتاخر موجودا كتقدم الواحد على
الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر والرابع بع
المتقدم بالرتبة فهو ما كان اقرب من مبدا محدود كترتيب
الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب الخامس المتقدم بالعلية

كتقدم وجود حركة اليد على حركة القلم وان كانا معاً في الزمان
واما المتأخر فيقال على ما يقابل المتقدم اقول المتقدم على
خمسة اقسام احدها المتقدم بالزمان كتقدم بقراط على
جالينوس والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان
يوجد الآخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو وليس الآخر
بموجود كتقدم الواحد على الاثنين فانه لا يمكن ان يوجد الاثنان
الا والواحد موجود وقد يمكن ان يوجد الواحد وليس الاثنان
بموجود والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر والرابع
المتقدم بالرتبة وهو ما كان بالنسبة الى مبدأ محدود اقرب
من الآخر كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب فان
الصف الاقرب اليه متقدم على الابعد والخامس المتقدم
بالعلية وهو ان لا يمكن ان يوجد هو وليس الآخر بموجود كما انه
لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود كتقدم حركة اليد على حركة
القلم وان كانا معاً في الزمان فانه لا يمكن ان يوجد حركة القلم الا
وحركة اليد موجودة وبالعكس والمتأخر يقال على ما يقابل المتقدم

والتعويل في الانحصار على الاستقراء وقد ذكر بعض المتأخرين
وجه حصر بان قال لا يخلو من ان يجب كون المتقدم مع قبليته
لا يجامع المتأخر في زمان واحد اولا فان كان فهو الزماني
وان لم يجب فلا يخلو من ان يجب كون المتقدم محتاجا اليه
اولا فان وجب فان كان مؤثرا فهو بالذات والا فهو بالطبع
وان لم يجب فان كان الترتيب معتبرا فهو بالرتبة والا فبالشرف
ولقايل ان يقول لا نسلم انه لو لم يكن الترتيب معتبرا لكون
بالشرف لا غير لا بد له من دليل قال فصل في القديم و
الحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره
والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه والمحدث بالذات
هو الذي يكون وجوده من غيره والمحدث بالزمان هو الذي
يكون لزمانه ابتداء اي قد كان وقت لم يكن هو موجودا فيه
ثم انقضى ذلك الوقت الذي لا يكون هو فيه موجودا وجاء وقت
هو فيه موجود فكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة لان
امكان وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله ممكنا ثم صار

ممكنا فيلزم انقلاب الشيء من اللاامكان الى الامكان بنفسه
وذلك الامكان امر وجودي اذ لا فرق بين قولنا امكانه عدمي
وبين قولنا لا امكان له لم يختلف والامكان اما ان يكون
قايما بنفسه او لا يكون لا جايز ان يكون قايما بنفسه لان امكان
الوجود انما هو بالاضافة الى امر امكان الوجود له فلا يكون قايما
بنفسه فيكون قايما بمحل وهو المادة اقول القديم يقال
على الذي لا يكون وجوده من غيره ويسمى القديم بالذات
كالباري عز اسمه وعلى الذي لا اول لزمان وجوده ويسمى القديم
بالزمان كالافلاك على رايهم والحادث يقال بازائهما على الذي
يكون وجوده من غيره ويسمى الحادث بالذات كجميع الممكنات وعلى
الذي لزمان وجوده ابتداء اي قد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا
ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت هو فيه موجود ويسمى الحادث
بالزمان كالحركات العنصرية وكل حادث زماني فهو مسبوق
بمادة ومدة اما كونه مسبوقا بمدة فلما عرفت ان الحادث
الزماني ما قد كان له وقت لم يكن فيه موجودا ثم انقضى ذلك الوقت

وجاء وقت هو فيه موجود واما كونه مسبوقا بمادة فلان امكان
وجوده سابق على وجوده والا لكان قبل وجوده واجبا او ممتنعا
ثم صار ممكنا فيلزم الانقلاب وهو محال وذلك الامكان امر وجودي
والا لم يكن الشيء الممكن ممكنا في نفسه اذ لا فرق بين قولنا امكانه
عدمي وبين قولنا لا امكان له اذ الامور العدمية لا تميز بعضها عن
بعض فاتصاف الشيء الممكن بان امكانه عدمي يوجب اتصافه بانه
لا امكان له وهذا خلف والامكان لا يكون قايما بنفسه لان الامكان
نسبة بين الماهية والوجود والنسبة لا تكون قايمة بنفسها بل بالمنتسبين
فيكون قايما بمحل وهو المادة فان قلت لم لا يجوز ان يكون
ذلك الامكان العايد الى القادر قلت لجواز تعليله بهذا الامكان
اي يجوز تعليل الامكان العايد الى القادر بالامكان الذي هو صالح
في وجود الحادث الزماني كما قال القادر صح منه ايجاد الممكن لانه
صحيح الوجود في نفسه والعلة غاير المعلول ولقايل ان يمنع
عدم الفرق بين القولين المذكورين فان الثاني نفي الامكان
بالكلية والاول اثبات لصفة عدمية وبينهما منافاة قال فصل

في القوة والفعل القوة هي الشيء الذي هو مبدأ التغير في شيء آخر
من حيث هو آخر وكل ما يصدر عن الاجسام من العادة المستمرة
المحسوسة من الآثار والافعال كالاختصاص بأين وكيف وحركة و
سكون فهو عن قوة موجودة له لان ذلك اما ان يكون لكونه جسما
او لامور اتفاقية او لقوة موجودة له والاول باطل والا لاشتركت
الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان مستمرا لان الامور الاتفاقية
لا تكون دائمة ولا اكثرية فاذن هو عن قوة موجودة له وهو المطلوب
اقول لفظ القوة قد وضعت اولا للمعنى الموجود في الحيوان
الذي يمكنه به ان يصدر عنها افعال شاقة من باب الحركات ويسمى
ضده الضعف ثم نقلت عنه الى المعنى الذي لا ينفعل بسببه الشيء بسهولة
ثم نقلوا الى الذي لا ينفعل الى اولى بهذا الاسم فسموا حاله من حيث
هو كذلك قوة ثم نظروا الى القدرة نفسها وهي الحالة التي للحيوان بها
يكون له ان يفعل وان لا يفعل بحسب المشية وعدم المشية وزوال
العوائق قوة اذ هو مبدأ الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة الى
كل حال يكون في شيء هو مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر وانما قال

من حيث هو آخر ليدخل في هذا الرسم القوة التي هي مبدأ باعتبار
الانفعال وهو مبدأ باعتبار آخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه باعتبار
انه معالج مغاير اياه باعتبار كونه معالَجا والفعل هو التغير الحادث
في ذلك الآخر وكل ما يصدر من الجسم من العادة المستمرة المحسوسة
من الآثار والافعال التي ليست بالعرض ولا بالقسر عن جسم آخر
فانه عن قوة موجودة فيه اما الذي بالارادة والاختيار فذلك
ظاهر واما الذي ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل
اما ان يصدر عنه لكونه جسما او لخصوصية ما اتفق او لخاصية
فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه لاشتراك الاجسام
في الجسمية والثاني ايضا باطل والا لما استمر على النظام الابدي
الاكثري فان الامور الاتفاقية هي التي ليست دائمة ولا اكثرية
فتعين الثالث وهو ان يكون لخاصية موجودة فيه فتلك
الخاصية يسمى قوة وهذه القوة عنها يصدر الافاعيل الجسمانية
وان كان بمعونة من مبدأ ابعد قال فصل في العلل والمعلول
العلل تقال لكل ما له وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره

وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما
المادية فهي التي تكون اجزاء من المعلول لكن لا يجب بها ان
يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية وهي
التي تكون جزءا من المعلول لكن يجب ان يكون المعلول موجودا
بالفعل كالصورة التي للكوز واما العلة الفاعلية فهي التي يكون
منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما العلة الغائية فهي التي
لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز ثم العلة الفاعلية
متى كانت بسيطة استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر
منه اثران فهو مركب لان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا غير كونه
بحيث يصدر عنه ذاك لخروج كل من المفهومين او احدهما ان كان
داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كانا خارجين
كان مصدرا لهما فكونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذاك فينتهي
لا محالة الى ما يوجب كثرة في الذات ونقول ايضا ان المعلول يجب
وجوده عند وجود علته التامة اي عند تحقق جملة الامور المعتبرة في
تحققه لانه لو لم يكن واجب الوجود حينئذ فاما ان يكون ممتنع الوجود

وهو محال والا لما وجد او ممكن الوجود فيحتاج الى مرجح يخرجه من
القوة الى الفعل فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة
وقد فرضناها حاصلة هذا خلف فبان ان المعلول يجب وجوده
عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا بالذات لانا
لو اعتبرنا الماهية من حيث هي هي لا يجب لها الوجود ولا العدم
اقول العلة تقال لكل موجود يحتاج اليه الآخر في وجوده
وهي اما تامة وهي ما يجب بها المعلول واما ناقصة وهي ما لا يكون
كذلك وهي ان كانت داخلة في المعلول فهي المادية ان
لم يجب معها ان يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز والصورة
ان وجب معها ان يكون موجودا بالفعل كالصورة التي للكوز
وان كانت خارجة فهي الفاعلية ان كان منها وجود المعلول
كالفاعل للكوز والغائية ان كان لاجلها المعلول كالغرض
المطلوب من الكوز وهو شرط المادة والشرط ان لم يكن منها
وجود الشيء ولا لاجلها وعدم المانع داخل في الشروط ومن
العلة التامة فان قلت هذا التقسيم لا يشمل الموضوع مع انه

متناهي

الوصف في وجوده قلت يمكن تقسيمه على وجه سهل وهو ان
نقول ما يتوقف عليه الشي اما ان يكون جزءا منه اولا والثاني اما
ان يكون مقارنا للمعلول وهو الموضوع اولا والثاني اما ان
يكون منه وجود الشي اولا جله اولا بهذا ولا ذاك واما ما قاله
المصنف من ان العلة ما له وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده
وجود غيره فينتقض بالعلة الغائية والعلة الفاعلية متى كانت بسيطة
استحال ان يصدر منها اكثر من واحد لانه لو صدر منه اثران
فهو مركب فينعكس بعكس النقيض الى ما لا يكون مركبا لا يصدر
عنه اثران وبيان ذلك ان كون الشي بحيث يصدر عنه هذا
غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك لجواز تعقل كل منهما مع الغفلة
عن الاخر وكل واحد من هذين المفهومين او احدهما ان كان
داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كانا خارجين
كان مصدرا لهما لاحتياجهما اليه لعروضهما له فكونه مصدرا لهذا
غير كونه مصدرا لذاك فان كانا او احدهما داخلا فيه لزم
التركيب وان كانا خارجين كان مصدرا لهما فاما ان يتسلسل

او ينتهي الى ما يوجب كثرة في الذات والتسلسل باطل فيتعين
الثاني فان قلت لا نم كونه مصدرا لهما ان كانا خارجين
وانما يلزم ذلك لو كانت المصدرية محتاجة الى العلة
وهو ممنوع فانهما من الاعتبارات العقلية التي لا تحقق لها في الخارج
فلا تحتاج الى العلة فلا يلزم التسلسل قلت الحكماء ذهبوا الى
ان الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا شي واحد وهذا
حكم واضح لا يحتاج فيه الى زيادة بيان فانه ان صدر عنه شيئان
فمن حيث صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الاخر وبالعكس بالضرورة
فاذن صدرا عنه من حيثيتين والمعلول يجب وجوده عند وجود
علته التامة اعني عند تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن
واجب الوجود عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنع الوجود
وهو محال والا لما وجد او ممكن الوجود فيجوز وجوده في وقت
دون وقت فلو فاختصاص وجوده باحد الوقتين ان
كان لا لمرجح ترجح من القوة الى الفعل وقع الممكن لا لمرجح
وان كان لمرجح فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة

وقد فرضناها حاصلة هذا خلف فبان ان المعلول يجب وجوده
عند تحقق علته التامة فيكون واجبا بغيره ممكنا بالذات لانا
اذا اعتبرنا الماهية من حيث هي هي لا تجب لها الوجود والا
لكان واجبا لذاته ولا العدم والا لكان ممتنعا لذاته هذا خلف
قالت بداية كون الشي موجودا لا ينافي تاثير العلة فيه لان الشي
اذا كان معدوما ثم وجد فاما ان توجد العلة كونه مفيدة لوجوده
حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين جميعا لا جائز ان يفيد
وجوده حالة العدم او في الحالتين جميعا والا لزم اجتماع
الوجود والعدم هذا خلف فاذن تفيد وجوده حالة الوجود فكون
الشي موجودا لا ينافي كونه معلولا اقول اعلم ان الجمهور
يظنون ان احتياج المفعول الى فاعله انما هو في احداث
الفاعل اياه فقط فاذا احدث فقد استغنى عنه حتى ان فني الفاعل
بقي المفعول موجودا وانما حملهم على ذلك مشاهدة بقاء الفاعل
كالبناء بعد فناء الفاعل كالبناء فما في هذا الفصل اشارة الى
بطلان زعمهم وهو ظاهر الا قوله فاذن تفيد وجوده حالة الوجود

العلل

فان لقايل ان يقول ذلك تحصيل الحاصل وهو محال و
جوابه ان تاثير العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها
تعطيه وجودا مستانفا حتى يكون ذلك تحصيل الحاصل بل معناه
ان وجوده في حال اتصافه بالوجود انما هو بوجود علته والثاني
انما بقي بعد وجود البناء لكون البناء انما هو علة لحركة الاجزاء
بعضها الى بعض وذلك لم يبق عند غيبوبته والذي بقي
هو تماسك الاجزاء وهو معلول ليبس العنصر لا للبناء
وذلك لم ينعدم مع بقاء التماسك قالت فصل
في الجوهر والعرض كل موجود فاما ان يكون مختصا بشي سارفيه
او لا يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى الساري حالا
والمسري فيه محلا ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه
والا امتنع ذلك الحلول فلا يخ اما ان يكون المحل محتاجا الى
الحال فيسمى المحل هيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل
موضوعا والحال عرضا واذا ثبت فنقول الجوهر هو الماهية التي
اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع وح يجب منه واجب

الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية اما العرض فهو
الموجود في الموضوع ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى وان كان
حالا فهو الصورة وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا
منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام
تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس
جنسا لهذه الاقسام اذ لو كان جنسا لكان ما تحته مركبا من
جنس وفصل لكن النفس ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيط
فلا يكون مركبا والا لزم انقسام البسيط الحال فيه هذا خلف
واما العرض فتسعة الكم والكيف والاين والمتى
والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال
اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته
وينقسم الى منفصل كالعدد والى متصل قار الذات كالخط والجسم
والسطح والى متصل غير قار الذات وهو الزمان واما الكيف
فهو هيئة في شيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة وتنقسم الى كيفيات
محسوسات راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وغير راسخة

كحمرة الخجل وصفرة الوجل الى كيفيات نفسانية حالات
كالكتابة في ابتداء الحلقة وملكات كالكتابة بعد الرسوخ
والعلم وغير ذلك والى كيفيات استعدادية نحو الدفع
كالصلابة او نحو الانفعال كاللين والى كيفيات مختصة
بالكميات كالمثلثية والمربعية والزوجية والفردية للعدد
واما الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان
واما المتى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان
واما الاضافة فهو حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة
واما الملك فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل
بانتقاله كون الانسان متقمصا ومتعمما ونحوهما واما الوضع
فهو هيئة حاصلة بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب
نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود واما الفعل
فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثيره في غيره كالقاطع ما دام يقطع
واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثره عن غيره كالمتسخن
ما دام يتسخن اقول كل امرين احدهما يكون مختصا بالاخر

سارياً فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى
الاخر تحقيقا كحلول السواد في الجسم او تقديرا كحلول العلوم
في النفس يسمى الساري حالا والمسري فيه محلا ولا بد ان يكون
لاحدهما حاجة الى صاحبه والا لاستغنى كل منهما عن صاحبه فلا
يتحقق ذلك الحلول فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال او
بالعكس فان كان الاول يسمى المحل هيولى والحال صورة وان
كان الثاني يسمى المحل موضوعا والحال عرضا فالموضوع والهيولى
يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو المحل والعرض و
الصورة يشتركان اشتراك اخصين تحت اعم وهو الحال ثم
واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت
في الاعيان كانت لا في موضوع وخرج عنه واجب الوجود
اذ ليس له ماهية وراء الوجود اذ وجدت كانت لا في موضوع
واما العرض فهو موجود في الموضوع فان قلت الصور
العقلية للجواهر موجودة في الموضوع وهو النفس فكانت اعراضا
وقد قيل انها جواهر قلت كونها اعراضا بهذا التفسير

لا ينافي جوهريتها فانها وان كانت في الحال حالة في
الموضوع لكن يصدق عليها رسم الجوهر فان الكون في
الموضوع اعم من الكون في الموضوع على تقدير الوجود في
الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص له نعم
لو فرضنا العرض للماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت
في موضوع كانت تلك الصور جواهر فقط لا اعراضا ثم الجوهر
ان كان محلا فهو الهيولى وان كان حالا فهو الصورة وان
لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك
فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس
والا فهو العقل فهذه اقسام الجوهر خمسة فان قلت
قولكم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى منقوض بالجسم فانه محل
للاعراض مع انه ليس بهيولى قلت المراد ان الجوهر ان
كان محلا لجوهر اخر فهو الهيولى فلا انتقاض والجوهر ليس
جنسا لهذه الاقسام والا لكان كل واحد منها مركبا من
الجنس والفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة لانها تعقل

الماهية البسيطة فلا يكون مركبة والا لزم انقسام الماهية البسيطة
الحالة فيها لان الحال في المنقسم منقسم عليه فلا يكون الماهية البسيطة
بسيطة هف فان قلت تركيب الماهية من الجنس والفصل
تركيب عقلي لا خارجي حتى يلزم انقسام الحال فيها قلت
لو كان الجوهر جنسا لكانت النفس مركبة من الجنس والفصل و
احدهما في الخارج مادة والاخر صورة فتكون في الخارج
مركبة من المادة والصورة ويلزم المحذور وفيه بحث ذكرته
في شرح حكمة العين من اراده فليرجع الى هناك واما اقسام
العرض فتسعة لاستقراء الكم والكيف والاين والمتى
والاضافة والملك والوضع وان يفعل وان ينفعل
اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته وانما
قيد ذلك بقيد لذاته ليخرج الكم بالعرض فانه يقبلهما اما لكون
الكم موجودا فيه كالمعدودات او لكونه موجودا في الكم
كالشكل او لكونه موجودا في محل الكم كالبياض او لورود ذلك
والكم ينقسم الى منفصل ومتصل لانه ان لم يكن بين اجزائه حد

مشترك هو نهاية لاحد الجزئين وبداية للاخر فهو المنفصل
وهو العدد وان كان فهو المتصل فهو ان لم يكن قار الذات
فهو الزمان وان كان قار الذات فهو المقدار وهو الخط
والسطح والثخن اي الجسم التعليمي فانه ان لم يقبل القسمة الا في جهة واحدة
فهو الخط وان قبلها في جهتين فهو السطح وان قبلها في الجهات
الثلث فهو الثخن وهو الامتدادات التي يحصرها سطح او اكثر
فان قلت انت قلت الكم المنفصل هو العدد والمص قال
هو كالعدد فعبارتك تقتضي انحصار الكم المنفصل في العدد
وعبارة المص تقتضي عدم انحصاره فيه وبينهما تناف وايضا
العدد الفرد كالسبعة مثلا فيه واحد متوسط من الباقي من الاحاد
المفترضة فيكون حدا مشتركا بين ثلثة وثلثة قلت الجواب
عن الاول ان المص قد بين بل فيما بين ان غير العدد ليس
كما منفصلا وايراده لا يليق بشارح هذا المختصر او لعله تبع في ذلك ما قاله
بعض المتقدمين من ان الكم المنفصل اما قار فهو العدد او غير
قار وهو القول فان اجزاءه لا توجد معا وليس بينهما حد مشترك

يكون ابتداء لواحد وانتهاء لاخر وعن الثاني انه لو فرض في السبعة
مثلا احاد مرتبة فيها واحد متوسط وعلى الجزئين احاد بطلت
نوعيتها الواحدة الكائنة قبل هذا الترتيب وذلك لان
الواحد المتوسط لما فرض حدا مشتركا بين الجانبين فلو اعتبر
مع احدهما دون الاخر لم يكن حدا مشتركا فلا بد وان يعتبر
ذلك مع كل واحد منهما فيصير المجموع ثمانية فقد بطلت
نوعيتها عند ذلك الترتيب واما الكيف فهو هيئة في شيء لا
تقتضي قسمة ولا نسبة والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان
العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله وبقوله
لا تقتضي قسمة احتراز عن الكم وبقوله ولا نسبة احترازا عن
الاعراض النسبية وهذا التعريف منقوض بالوحدة والنقطة
وينقسم الكيف الى اربعة انواع لانه اما ان يكون مختصا
بالكمية اولا والثاني اما ان يكون محسوسا اولا والثاني اما ان
يكون استعدادا اولا وهو الكيف المختص بذوات الانفس والكيفيات
المحسوسة اما ان يكون راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر

ويسمى انفعاليات واما ان يكون غير راسخة كحمرة الخجل و
صفرة الوجل ويسمى انفعالات فان قلت لم يسمى القسم الثاني
انفعالات مع كونه انفعاليات ايضا لانفعال الحواس عن القسمين
قلت انما نسب الى الانفعال لكونه ابلغ من بعض الانفعال
فخصت الاولى التي بها الانفعاليات بخلاف الزائلة
لسرعة زوالها كانها عين الانفعال فخصت الزائلة بالانفعالات
والكيفيات النفسانية ان كانت غير راسخة تسمى حالات ملكات
كالكتابة اذا استحكمت وكذا العلم وساير الصناعات والكيفيات
الاستعدادية تسمى قوة ان كانت استعدادا نحو الدفع و
اللاانفعال كالصلابة ولا قوة ان كانت استعدادا نحو الانفعال
كاللين والكيفيات المختصة بالكميات اما ان يكون مختصة بالكميات
كالمثلث والمربع المختصين بالسطح والاستقامة والانحناء المختصين
بالخط او بالعدد كالزوجية والفردية واما الاين فهو حصول
الشيء في مكانه الحقيقي ككون زيد في مكانه الذي يخصه او الغير الحقيقي
ككونه في البيت او في السوق او في البلد او الاقليم واما متى

فهو حصول الشي في زمان المختص كحصول الكسوف في ساعة كذا او الخبر المختص لكونه في يوم كذا او في شهر كذا او في سنة كذا
واما الاضافة فهي النسبة التي تعرض للشي بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة فان الابوة نسبة تعرض للاب بالقياس الى البنوة التي هي ايضا نسبة والبنوة نسبة تعرض للابن بالقياس الى الابوة التي هي نسبة ولهذا سميت الاضافة نسبة متكررة واما الملك فهو كون الجسم في محيط بكله او ببعضه بحيث ينتقل المحيط بانتقال المحاط به ككون الانسان متقمصا او متعمما
واما الوضع فهو كون الشي بحيث يكون لاجزائه بعضها الى بعض نسبة والى الامور الخارجية كالقيام والقعود واما الفعل فهو هيئة تحصل للشي بسبب تاثيره في غيره كالقطع للقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو هيئة تحصل للشي بسبب تاثره عن غيره كتسخن المتسخن ما دام يتسخن فان قلت المص قد جعل هاتين المقولتين للهيئتين الحاصلتين بسبب التاثير والتاثر وليس كل هيئة تحصل من تاثير وتاثر من هاتين المقولتين بل يجب ان يقيد بان تفعل

البية

الهيئة الحاصلة من التاثير الصادر عن المؤثر ما دام يؤثر و
بان تنفعل الهيئة الحاصلة من التاثر الحاصل من المتاثر ما دام
متاثرا وانت قد جعلت الاين ومتى والملك والوضع
نفس النسبة والمصنف هيئة تحصل من النسبة قلت
الجواب عن الاول ان المص ايضا اعتبر حال التاثير بقوله
في المثال ما دام يقطع وما دام يتسخن وعن الثاني ان تلك الهيئة
ثبوتها مشكوك وان ثبت فالاشبه انها تكون من اقسام الكيف
فلذلك جعلنا تلك المقولات نفسها نسبا تبعا لبعض المحققين لا هيئة
كما جعله المص فان قلت ثبوت الهيئة المذكورة في الفعل والانفعال
ايضا مشكوك وان ثبت فالاشبه ان يكون ايضا من اقسام الكيف
قلت ها ان المقولتان بالحقيقة داخلتان تحت الحركة فان
كلا منهما هيئة لشي تارة الذات بل لا تزال يتجدد وبعضهم جعلهما
داخلين تحت النسبة بناء على انهما التاثير والتاثر والكلام في هذا
الموضع طويل لا يليق بشرح هذا المختصر قال الفن الثاني
في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على فصول فصل

والتاثر
صح

في اثبات واجب الوجود لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث
هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه ان نقول ان لم يكن في
الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات
بأسرها تكون جملة مركبة من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته محتاج
الى علة خارجية والعلم به بديهي والخارج عن جميع الممكنات
واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو
المحال اقول واجب الوجود هو ما لا يكون وجوده
عن غيره موجودا لانه ان لم يكن في الوجود موجود هو واجب
لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها تكون جملة
مركبة من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته فيحتاج تلك الجملة الى
علة مستجمعة للشرايط وارتفاع الموانع لان تلك الجملة ممكنة وكل
ممكن محتاج الى علة موجبة فتلك العلة الموجبة لا يجوز ان تكون نفس
الجملة لان العلة الموجدة للشي متقدمة عليه بالذات والمتقدم
على الشي بالذات لا يكون نفسه بالضرورة ولا جميع اجزايها لان
جميع الاجزاء التي هي نفسه لا يستطيع ان يكون جزءا والا لم يكن جميع الاجزاء

مجموع

موجبة م

جميعها بل يكون بعضها داخلا او خارجا عنه وهو محال
لان خروج شي عن شي مع عدم خروج شي من اجزائه غير معقول
ولا بعض الاجزاء اذ لا يكفي تحقق بعض الاجزاء التي في تحققه فانه
كما يتوقف على الجزء المفروض يتوقف على ساير الاجزاء والعلة الموجبة
المستجمعة لحصول الشرايط وارتفاع الموانع ما يكفي تحققها في تحقق
معلولها فهي اذن علة خارجية والموجود الخارج عن
مجموع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود الواجب
على تقدير عدمه وهو محال فان قلت ادعى البداهة في كون
علة الجملة خارجية وليس كذلك فان ذلك يتوقف على العلم
بتلك المقدمات الدقيقة التي ذكرتم قلت تلك المقدمات
منبهات والبديهي قد يحتاج اليها فانها متفاوتة في الجلاء
والخفاء قال فصل في ان وجود واجب الوجود نفس
حقيقته لان وجوده لو كان زايدا على حقيقته عارضا لها لكان
الوجود من حيث هو هو مفتقرا الى الغير فيكون ممكنا لذاته فلا
بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم

من م

بد
ممتنع

م

ان يكون موجودة قبل الوجود لان العلة الموجبة للشئ يجب
تقدمها على المعلول بالوجود فيكون الشئ موجودا قبل نفسه
هذا خلف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب
لذاته محتاجا الى الغير هذا خلف **او نقول** وجود واجب
الوجود نفس حقيقته والا لكان داخلا في حقيقته او خارجا عنها
عارضا اياها ولا سبيل الى شئ منهما **اما الى الاول** فلانه يلزم م
تركب حقيقته وكل مركب فهو ممكن هذا خلف ولظهور بطلان
هذا القسم تركه المص **واما الى الثاني** فلان وجوده لو كان
زايدا على حقيقته عارضا لها لكان مفتقرا الى حقيقته افتقار الحال
الى المحل فيكون مفتقرا الى غيره فهو ممكن موجوده فيكون ممكنا
وكل ممكن لابد له من موثر فلوجوده موثر وذلك الموثر ان كان
نفس حقيقته يلزم ان يكون موجوده قبل الوجود لان العلة الموجبة
للشئ يجب تقدمها عليه بالوجود اذ المفيد للوجود لابد ان يكون
موجودا حتى يفيد غيره بالوجود بخلاف المستفيد للوجود اي
العلة القابلة فان المستفيد للوجود لابد ان لا يكون موجودا

وكل ممكن ... وجوده ... غيره

حتى

حتى يقبل الوجود من غيره والا يلزم تحصيل الحاصل لكن
كون الشئ موجودا قبل الوجود ظاهر البطلان فلم يكن الموثر
فيه نفس تلك الحقيقة واذا كان الموثر غير تلك الحقيقة
يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا في وجوده الى موثر
منفصل فلم يكن واجب الوجود هذا خلف **فان قلت**
لم لا يجوز ان يكون الموثر فيه حقيقته من حيث هي هي من غير
اعتبار شئ من الوجود والعدم كالقابل **قلت** قد ذكرت
جوابه في خلال التقرير **قال فصل** في ان وجوب الوجود
نفس ذاته **اما الاول** فلان وجوب الوجود لو
كان زايدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة ما لم تجب
وجودها استحال ان يوجد المعلول وذلك الوجوب هو الوجوب
بالذات فيكون الوجوب بالذات قبل نفسه هذا خلف
واما الثاني فلان تعينه لو كان زايدا على حقيقته لكان
معلولا لذاته والعلة ما لم تكن متعينة لا توجد المعلول فيكون
التعين حاصلا قبل نفسه وهو محال **اقول** وجوب الوجود

اي استحقاقه الوجود نفس ذاته تعالى وكذا تعينه اي تشخصه
نفس ذاته تعالى **اما الاول** فلان وجوب الوجود لو كان
زايدا على حقيقته لكان محتاجا الى حقيقته احتياج الحال الى المحل
فكان معلولا لذاته تعالى والعلة ما لم تجب وجودها لا توجد المعلول
فان العلة تجب وجودها اولا ثم تجب بها وجود معلولها ضرورة
وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات اذ الوجوب
بالغير ينافي الوجوب بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبا
بالغير لانقلب الواجب لذاته الى الممكن لذاته والواجب بغيره
وهو محال فاذن ذلك الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون
وجوب الوجود بالذات قبل نفسه هذا خلف **فان قلت**
لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات مغايرا لهذا
الوجوب بالذات الذي هو معلول ذاته تعالى وح لا يلزم تقدم
الشئ على نفسه بل غاية ما لزم من ذلك ان يكون هذا الوجوب
مسبوقا بوجوب اخر ولم قلتم ان ذلك غير جائز **قلت**
لانا ننقل الكلام الى ذلك الوجوب ونقول لو لم يكن نفس

ذاته

ذاته لكان معلول ذاته والعلة تجب اولا ثم توجد المعلول
فيكون ذلك الوجوب مسبوقا بوجوب اخر فان لم ينته
الى وجوب هو نفس ذاته يلزم ان يكون في ذاته تعالى وجوبات
مترتبة غير متناهية تعالى عن ذلك علوا كبيرا **واما الثاني**
فلان تعينه لو كان زايدا على ذاته لكان معلولا لذاته لاحتياجه
الى ذاته ح والعلة ما لم تتعين لم توجد المعلول لانها لو لم تتعين
لم توجد وما لم توجد لا يوجد المعلول فما لم تتعين لم يوجد المعلول
فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وانه محال **فان قلت**
لم لا يجوز ان يكون ذلك التعين مغايرا لهذا التعين **قلت**
لو كان غيره ننقل الكلام اليه فان لم ينته الى تعين هو ذاته تعالى
يلزم التسلسل وانه محال **قال فصل** في توحيد واجب
الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في
وجوب الوجود ومتمايزين بامر من الامور وما به الامتياز
اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون ولا سبيل الى الاول
لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا

وجوبات

عن حقيقة كل واحد منهما وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود
نفس حقيقة واجب الوجود ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد
منهما حينئذ يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب
محتاج الى غيره فيكون ممكنا لذاته هذا خلف **اقول**
واجب الوجود واحد في نوعه منحصر في شخصه لانا لو فرضنا موجودين
واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود لا محالة فلا
بد لهما من مميز مما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون
لا سبيل الى شيء منهما **اما الى الاول** فلان الامتياز لو كان بتمام
الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد منهما
لكونه مشتركا بينهما فلو لم يكن خارجا عن حقيقتهما لم يكن الامتياز
بتمام الحقيقة وقد بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب
الوجود هذا خلف **واما الى الثاني** فلان كل واحد منهما حينئذ يكون
مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب محتاج الى جزئه الذي
هو غيره وكل محتاج الى الغير ممكن فيكون كل واحد منهما ممكنا لذاته
وقد فرضنا كل واحد منهما واجب الوجود هف **فان قلت**

انما يلزم التركيب لو كان ما به الامتياز مقوما لم لا يجوز ان
يكون ما به الامتياز عارضا **قلت** فما به الاشتراك هو وجوب
الوجود اما ان يكون مقوما لحقيقتهما او نفس حقيقتهما او عارضا
لهما فان كان الاول يلزم تركب حقيقة كل منهما ح لكون ما به الامتياز
داخلا فان الاشتراك في الذاتي يقتضي الامتياز بالذاتي على ما
بين في علم المنطق هف وان كان الثاني كان ما به الامتياز
العارض بعينها لا محالة وقد بينا ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود
هذا خلف وان كان الثالث فهو باطل فانا قد بينا ان وجوب
الوجود نفس حقيقة واجب الوجود على ان ما بينا من ان التعين
نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات توحيده فان
التعين اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا في
الشخص بالضرورة **قال فصل في ان واجب الوجود لذاته واجب**
من جميع جهاته اي ليس له حالة منتظرة لان ذاته كافية له
من الصفات لانها لو لم يكن كافية لكان شيء من صفاته
عن غيره فيكون حضور ذلك الغير علة لوجوب تلك الصفة وغيبته

علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن لذاته اذا اعتبرت
من حيث هي هي بلا شرط ان يجب لها الوجود لانها اما ان
يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان مع
وجود تلك الصفة او مع عدمها لم يكن وجودها عن غيره و
ان كان مع عدمها لم يكن عدمها عن غيبته واذا لم يجب
وجودها بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته هف
اقول واجب الوجود واجب من جميع الجهات
اي ليس له حالة منتظرة لان ذاته كافية في حصول جميع ما له من
الصفات ومتى كان كذلك لم يكن له حالة منتظرة فيكون
واجبا من جميع الجهات اما الكبرى فواضحة واما الصغرى فلان
ذاته لو لم يكن كافية في حصول جميع ما له من الصفات لكان شيء
من صفاته عن غيره فيكون حضور ذلك الغير علة لوجود تلك
الصفة وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته تعالى
اذا اعتبرت من حيث هي هي مع قطع النظر عن ذلك الغير
يجب لها الوجود والا فاما ان يجب مع وجود تلك الصفة

او مع عدمها فان كان مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها
من غيره والا لم يتحقق مع قطع النظر عن ذلك الغير وقد كان
المفروض ان وجودها من غيره هذا خلف وان كان مع عدمها
لم يكن عدمها عن غيبته لانا فرضنا ذلك الغير موجودا وان قطعنا
النظر عنه وقد كان المفروض ان عدمها عن غيبته هف واذا
لم يجب وجودها بلا شرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته
هف **فان قلت** انا نعلم بالضرورة ان ذاته تعالى ليست كافية
في حصول الصفات الاضافية كالمبدائية والخالقية والرازقية
وايضا لو لم يكن ذاته كافية لكان الشيء من صفاته عن غيره حتى
يكون حضور ذلك الغير علة لوجودها وغيبته علة لعدمها لم لا
يجوز ان يكون صدق ذلك بان يكون حصول بعض الصفات
من ذاته مع غيرها وايضا لا نم انه لو كان وجوب الذات
مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره فان قطع النظر عن
الغير لا يقتضي عدمه حتى يلزم ذلك على انه لو اقتضى ذلك فلا نم
انه لو كان وجودها مع عدم تلك الصفة لم يكن عدمها عن غيبته

قلت هذا الاخير وارد واما الاولان فلان الكلام
في الصفات الحقيقية دون الاضافية والسلبية واذا كان
حصول صفة لذاته بمشاركة الغير لكان يلزم من حصوله وجوبها
لتحقق الذات عند حضوره ومن عدمه عدمها لامتناع ان
يكون الشيء موجودا مع افتقاره بركب علته فيعود المحذور قال
فصل في ان واجب الوجود لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده
لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده فالوجود من حيث
هو هو اما ان يجب له التجرد او اللاتجرد او لا يجب شيء منهما و
الكل باطل فان وجب له التجرد يلزم ان يكون وجود الممكنات
مجردا غير عارض للماهيات وهو محال لانا نعقل المسبع
مع الشك في وجوده الخارجي فلو كان المسبع نفس حقيقته لكان
الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال وان وجب
له اللاتجرد لما كان وجود الباري تعالى مجردا هذا خلف وان
لم يجب له شيء منهما لكان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم
افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية

وجود ص

فيما له من الصفات هذا خلف اقول واجب الوجود لا
يشارك الممكنات في وجوده والا فالوجود من حيث هو هو
اما ان يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد عن الماهية
اي العروض لها او لا يجب له شيء منهما والكل باطل اما الاول
فلانه يقتضي ان يكون وجود الممكنات مجردا غير عارض
لماهياتها وهو محال لانا نعقل المسبع مع الشك في وجوده
الخارجي فلو كان وجود المسبع نفس حقيقته لكان الشيء الواحد
معلوما ومشكوكا في حال واحد وهو محال واما الثاني
فلانه يقتضي ان يكون وجود الواجب عارضا لماهيته وقد
بينا تجرده هذا خلف واما الثالث فلانه ان لم يجب
للوجود من حيث هو هو شيء من التجرد واللاتجرد كان كل
واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في
تجرد وجوده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات
هذا خلف فاذن وجود الواجب غير مشارك لوجود الممكنات
بل يباينه مع كونهما مشتركين في مطلق الوجود واطلاقه عليهما بالتشكيك

اي على الغير الوجود
الكلي الوجود

وبهذا التحرير يتبين حل كثير من الشبهات فان قلت
تعقل المسبع مع الشك في وجوده لا يقتضي ان يكون وجود
الممكنات عارضا لماهياتها لان المثال لا يثبت الحكم الكلي
وايضا لا نسلم انه لو لم يجب له شيء من التجرد واللاتجرد كان كل
منهما لعلة وانما يكون كذلك لو كان التجرد وجوديا وهو ممنوع
قلت الجواب عن الاول ان تعقل المسبع مع الشك
في وجوده يكفي في انتقاض الحكم بان وجود الممكنات بأسرها مجرد
وانه في صدد ذلك والجواب عن الثاني ان كل ممكن لا بد له
من علة الا انه اذا كان عدميا كانت علته عدم علة وجوده فان
عدم العلة علة لعدم المعلول قال فصل في ان الواجب
عالم بذاته لانه مجرد عن المادة وكل مجرد فان ذاته حاصلة له فيكون
عالما بذاته لان العلم هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة و
لواحقها فالباري تعالى عالم بذاته اقول واجب الوجود
عالم بذاته لان ذاته مجردة عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم
بذاته فواجب الوجود عالم بذاته اما الصغرى فلان

مجرد عالم ص

٧٤

ذاته لو لم تكن مجردة عن المادة بل كانت مادية كانت منقسمة
الى الاجزاء وكل منقسم الى الاجزاء فهو مفتقر اليها وكل مفتقر الى
غيره ممكن فيلزم ان واجب الوجود ممكن هذا خلف واما الكبرى
فبيانها متوقف على مقدمتين الاولى ان ادراك الشيء هو
نفس حصول صورته المجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك
لا امر تابع له فانه لو كان غيره لكان ادراك الشيء غير تحصيل ماهيته
ومعناه فهو على خلاف ما تقرر في موضعه الثانية ان كل مجرد
عن المادة ولواحقها فهو غير محجوب عن ذاته بل ذاته حاصلة
عنده لكون وجوده لنفسه لا لغيره بخلاف ما هو في المادة
فان وجوده لغيره لا لنفسه وكل ما لا يحصل بنفسه لا يمكن ان يحصل
له شيء اذ الحاصل لا يكون بالحقيقة له بل يكون لما هو حاصل له
واعتبر بالسواد القائم بالجسم فانه لو كان قائما بذاته لكان سوادا
لذاته لا لغيره وبالنور القائم بالجسم الذي هو ظهور للجسم فانه
لو قام بنفسه لكان نورا لنفسه اي ظهورا لنفسه وهكذا حال
الصورة العقلية المجردة فانه لما كان حصولها لما تعلقها هو نفس

يعقلها فلو قامت بذاتها لكانت يعقلها لذاتها لانها لو
لكانت مدركة لذاتها واذ قد ثبت هذا فنقول كل مجرد عالم
بذاته لان ذاته حاصلة عنده لما عرفت في المقدمة الثانية
فيكون عالما بذاته لان العلم هو نفس حصول صورة الشي مجردة
عن المادة ولواحقها فقد صحت الكبرى ايضا قال هذا
تعقل الشي لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول لان
العلم هو حضور حقيقة الشي مجردة وهذا اعم من حضور حقيقة الشي
المغاير ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم ولان كل واحد
من الناس يعقل انه لذاته والا لكان انسانان احدهما
عاقل والاخر معقول هذا خلف اقول هذه اشارة الى جواب
سوال مقدر وهو ان يقال يعقل الشي شيا يقتضي التغاير بينهما
فلو كان الشي يعقل ذاته يلزم ان لا يكون العاقل المغاير للمعقول
حينئذ مغايرا للمعقول هذا خلف فاجاب بان تعقل الشي لذاته
لا يقتضي التغاير بينهما لان العلم هو حضور حقيقة الشي مجردة و
هذا اعم من حضور حقيقة الشي المغاير ولا يلزم من كذب

الاخص كذب الاعم على انه لو وجب ان يكون العاقل
مغايرا للمعقول لامتنع ان يدرك واحد من الناس ذاته والا لكان
انسانان احدهما عاقل والاخر معقول هذا خلف فاذن كل
واحد من الناس يعقل ذاته لذاته واما ان الاضافة يقتضي
المغايرة فذلك مم فانه يصح ان يقال ذاتي وذاتك مع
ان المضاف والمضاف اليه شي واحد نعم لا بد لهما من التغاير
بوجه من الوجوه وههنا كذلك فان قلت المعقول
صورة كلية مجردة عن اللواحق الخارجية والعاقل نفس مخصصة
واحد منهما غير الاخرى ذاتا واعتبارا وايضا امتناع ان يكون
لكل واحد منا نفسان بهذه الصفة ممنوع قلت تلك
الصورة ان كانت عين ذاتها فذاك وان كانت مغايرة
لها لا بد ان يكون مساوية لذاتها التي هي المعقول في تمام الحقيقة
فيلزم اجتماع المثلين وهو محال وفيه نظر وفي هذا الموضع
ابحاث دقيقة لا يليق ايرادها بشرح هذا المختصر طلبنا ذكرها
قال فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات

لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة يجب ان يكون عالما
بالكليات اما الصغرى فبينة واما الكبرى فلان
كل مجرد بالامكان العام يمكن ان يعقل وهذا بديهي لا خفاء
فيه وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات
لا محالة فيمكن ان يقارنه سائر صور المعقولات في العقل فان الادراك
والتعقل هو حضور صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة
ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه سائر المعقولات في العقل
يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته وكل ما يمكن للواجب
الوجود بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان في
الخارج له حالة منتظرة هذا خلف فان قيل لو كان الباري
تعالى عالما بالكليات لكان فاعلا لتلك الصور وقابلا لها
وهو محال لان القابل هو الذي يستعد للشي والفاعل هو الذي
يفعل الشي والاول غير الثاني فيلزم التركيب قلنا لم لا يجوز
ان يكون الشي الواحد مستعدا للشي الصوري ومفيدا له
وهذا لان معنى كونه مستعدا انه لا يمتنع لذاته ان يتصور

ومعنى كونه فاعلا انه العلة على ذلك التصور فلم قلتم بانهما
متنافيان ومن اعتقد ان علم الباري تعالى بالاشياء نفس
ذاته فقد نفى العلم بالحقيقة اقول الواجب لذاته يجب
ان يكون عاقلا للمعقولات كلها لان الواجب لذاته مجرد
عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها
يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها فالواجب
لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات كلها اما الصغرى
فقد مر بيانها واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا
بديهي لا خفاء فيه فان المانع من كون الشي معقولا هو المادة
ولواحقها فاذا فرض جوهر مجرد عن المادة فلا مانع له من
ان يصير معقولا فيمكن ان يصير معقولا فان قلت الواجب
لذاته مجردا ويمتنع ان يعقل قلت امتناع ان يكون الواجب
لذاته معقولا للغير لا يقتضي امتناع ان يكون معقولا في نفسه
وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة وكل مجرد
يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات وكل ما يمكن ان يعقل

مع كل واحد من المعقولات يمكن ان يقارنه صور المعقولات
في العقل لان التعقل هو حصول صورة المعقول في العقل فكل
مجرد يمكن ان تقارنه صور المعقولات في العقل وكل ما يمكن
ان تقارنه صور المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه صور
المعقولات في الخارج لان صحة مقارنة المعقولات له لا يتوقف
على حصوله في العقل لان حصوله فيه نفس المقارنة فلو توقف
صحة مقارنة المعقولات له على حصوله في العقل يلزم توقف
صحة الشي على وجوده المتاخر عنها وهو محال فكل مجرد يمكن ان
تقارنه صور المعقولات في الخارج فالواجب لذاته يمكن
ان تقارنه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن للواجب
الوجود يجب وجوده له والا كان له حالة منتظرة وانه مح
لما مر فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا لساير المعقولات
وانه عاقل لذاته فاذن واجب الوجود يجب ان يكون عاقلا
للمعقولات كلها وهو المطلوب **فان قلت** لا يلزم من
كون الواجب عاقلا للمعقولات كلها ان يكون كل مجرد

عاقلا للمعقولات كلها وانتم في بيان ذلك اذ هو الكبرى
في القياس **قلت** قد لزم من كلامنا ان كل مجرد
يمكن ان تقارنه صور المعقولات في الخارج فيعقل
كل ما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له اذ لو بقي بالقوة لكان
خروجه من القوة الى الفعل موقوفا على استعداد مادته
لقبول الفيض من المبدا الاول فكان له تعلق بالمادة فلم يكن
مجردا هذا خلف فاذن صحت الكبرى **فان قيل** لو كان
الباري تعالى عالما بشي بان يكون صورته حاصلة فيه لكان
فاعلا لتلك الصورة لامتناع احتياجه الى شي مما له من
الاحوال والصفات وقابلا لتلك الصورة وهو ظاهر
وذلك مح لان القابل هو الذي يستعد للشي والفاعل
هو الذي يفعل الشي والاول غير الثاني لامكان تعقل كل منهما
مع الذهول عن الاخر فيلزم كونه مركبا منهما وهو مح لما مر
قلنا لم لا يجوز ان يكون الشي الواحد مستعدا للشي الحصول ى
ومفيدا له من غير لزوم التركيب فيه لان معنى كونه مستعدا للشي

السطور والكلمات والحروف دفعة يكون عالما بما فيه على
وجه كلي لا يتغير والناظر فيه الذي ينتقل نظره من سطر الى سطر
بل من كلمة الى كلمة ومن حروف الى حروف من غير ان ينتقل تلك
سطورها وكلماتها دفعة بل على الترتيب الزماني واحدا بعد
واحد يكون عالما بما فيه على وجه جزئي متغير بتغير تلك
المدركات فيقول علمه تعالى بالجزئيات على الوجه الاول
اما انه يعلم الجزئيات فلانه يعلم اسبابها جميعها بالتمام لانها
غير محتجبة عن ذاته تعالى فوجب ان يكون عالما بها لان
العلم التام بالعلة التامة يقتضي العلم بالمعلول فان العلم بالعلة التامة
لا يتم غير العلم بوجه يستلزمها لجميع ما يلزمها لذاتها وهذا يستدعي
العلم بلوازمها القريبة والبعيدة بالضرورة فهو تعالى وتقدس لما كان
يعلم ذاته علما تاما فيعلم المعلول الاول وما بعده من حيث وجوبه
وانتهاؤه اليه في سلسلة المعلولات المترتبة ويدخل في ذلك
سلسلة الحوادث من حيث كونها جميعا ممكنة محتاجة اليه احتياجا
يتساوى فيه جميع احادها **واما انه** لا يعلمها على الوجه الجزئي المتغير

فلان عند تغير المعلوم ان لم يتغير علمه يلزم الجهل لان مطابق
الشي لا يمكن ان يطابق ما يخالفه بوجه وان تغير يلزم ان يكون المتغير فيه
الذات بعض **واما المثال** الذي اورده المص فظ فاذن
وجب ان يكون علمه بالجزئيات على نحو كلي مثل ان يعقل ان القمر
يعرض كسوف بعد حركة كذا من كذا شماليا في عقدة الراس
فانه يعقله لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا غير كاف في العلم بوجود
ذلك الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة ثم ان
هذا التعقل ثابت قبله ومعه وبعده ولما لم يكن الحاصل في
حق الله تعالى سوى ما ذكرنا لما عرفت لم يعلم الجزئيات الا
على وجه كلي **قال فصل** في ان واجب الوجود مريد للا
وقوله **اما** ارادته فلان كل شي هو معلوم عنده مبدا لكونه وجهة
كونه وهو خير غير مناف بخيريته فايض عن ذات المبدا فيكون
كاملا فذلك الشي مرضي له وهذا هو الارادة **واما** جوده فيقول
الواجب لذاته اما ان يفعل لغرض وشوق الى الكمال او يفعل
لانه نظام الخير فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوق والاول

التصوري انه لا يمتنع ان يتصور ومعنى كونه فاعلا لذاته
متقدم بالعلية على ذلك التصور وانهما ليسا متنافيين لكونهما
لامرين مختلفين في ذاته ويلزم التركيب ورد المصنف على من
زعم ان علم الباري تعالى بالاشياء بنفس ذاته لا بحصول صورها
في ذاته فرارا من لزوم كونه تعالى فاعلا وقابلا معا بان من
اعتقد ان علمه بالاشياء بنفس ذاته اعتقد نفي كونه عالما
بالحقيقة لان شرط العلم حصول صورة المعلوم في ذات
العالم وفيه نظر لان ذلك شرط اذا لم يكن العلم غير متحدد و
لا المعلوم حاضرا عند العالم فان البرهان على وجوب حصول
صورة المعلوم في العالم لم يتم الا فيما هو كذلك لا في غيره شرط
التعقل مطلقا هو مجرد الحصول لا الحصول على نعت الانطباع
والكلام فيه طويل لا يليق بشرح هذا المختصر قال فصل
في ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي
يعلم لانه اسبابها فوجب ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة
وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما بها

لكن لا يدركها مع تغيرها والا لكان يدرك تارة منها
انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك انها معدومة غير موجودة
فيكون لكل واحد منها صورة عقلية على حدة ولا واحد من
الصورتين تبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير
الذات هذا خلف بل يدرك على وجه كلي كما تعلم الكسوف
الجزئي بعينه فانك تقول فيه بانه كسوف يكون بعد حركة
كذا من كذا شمالا نصفيا كذا وهكذا الى جميع العوارض
لكنك ما علمته جزئيا لان ما علمته لا يمتنع الحمل على كثيرين وهذا
العلم غير كاف لوجود الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم
اليه المشاهدة ولما لم يكن الحاصل في حق الله تعالى سوى
ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلي اقول
الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلي اي على وجه
لا يتغير بتغير تلك الجزئيات لا كعلمنا بها المتغير بتغيرها ولنمثل لك
يشتمل كنه ذلك بهذا المثال وهو ان نفرض سجلا مكتوبا كتابة على
سطور فيها كلمات متألفة من حروف فالعالم بجميع ما في السجل من

ثم لما بينا ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر فالتمام الثالث

حق وهو الجواد اقول واجب الوجود مريد للاشياء

وجواد والارادة هي كون الفاعل عالما بما يفعله اوكان

ذلك العلم سببا لصدوره عنه مع كونه غير مغلوب و با

مسكره والجود افادة الخير والانعام من غير عوض ويلائمه

مرجع اليه فان من يهب ليستفيض معامل وليس العوض كله

عينا بل وغيره حتى الثنا والمدح والتخلص من المذمة والتوصل

الى ان يكون على الاحسن وعلى ما ينبغي فمن جاد ليتشرف

او ليحمد او ليحسن بما يفعله فهو مستفيض غير جواد فالجواد هو الذي

يفيض منه الفوايد لا لشوق منه وطلب بقصدي لشي يعود اليه

اما انه مريد فيدل عليه كونه عالما بفعله مع انه لا مكره له على الفعل

فان الكل فايض منه وهي صادرة منه غير منافي لذاته حتى يكون

كارها له فهو اذن راض بصدوره منه وهذا هو الارادة و

ليس من شرط المريد كونه بحيث يصح ان لا يريد واما انه

جواد فلانه انما يفعل لقصد وشوق الى كمال له او يفعل

الخير

فلانه نظام الخير في الوجود يفيض منه على الخلق كلهم كل ما هو

لايق بهم لا لغرض وشوق والاول محال لما بينا ان واجب

الوجود ليس له كمال منتظر فتعين انه افاض الجود على الممكنات

كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي بلا عوض وغرض يعود الى ذاته فهو

اذن جواد واطلاق اسم الجواد على غيره مجاز قال

الفن الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة ويشتمل على

فصول فصل في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر

عن المبدا الاول انما هو الواحد لانه بسيط والبسيط لا يصدر

عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة

او عرضا او نفسا او عقلا لا جائز ان يكون هيولى لانها

لا تتقوم بالفعل بدون الصورة ولا جائز ان يكون صورة

لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى ولا جائز ان يكون عرضا

لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر ولا جائز ان يكون نفسا

والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو محال اذ النفس هي

التي تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب

بلا واسطة لامتناع صدور معلولين عنه في مرتبة واحدة

فتعين ان يكون صدورها عنه بواسطة الصورة ثم صدور الهيولى

بواسطة تلك الواسطة فرجع حاصل الامر الى صدور احدهما بواسطة

الاخر قال فصل في اثبات كثرة العقل وبرهانه

ان المؤثر في الافلاك اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا

او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور الافلاك

عن عقل واحد لما مر ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل

الى الثاني لان الفلك لو كان علة لفلك اخر فاما ان يكون الحاوي علة لوجود

المحوي او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه اخس واصغر والاصغر يستحيل

ان يكون سببا للاشرف والاعظم ولا جائز ان يكون الحاوي علة

لوجود المحوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متاخرا

عن وجود الحاوي لان وجوب وجود المعلول متاخر عن وجود العلة واذا

كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون مستحيلا والا لكان

وجوده معه لا متاخرا عنه وقد فرضنا متاخرا عنه هف واذا كان عدم المحوي

مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلا ممكنا لذاته مع قطع النظر عن المؤثر اقول

اقول

[illegible]

العقول الكثيرة لان المؤثر في الافلاك اما ان يكون واجبا لذاته

او عقلا او نفسا او يكون بعضها مؤثرا في بعض لا جائز ان

يكون واجبا لذاته والا لكان مصدرا لامور متكثرة سواء كان

مصدرا لاحد منها او للاكثر اما على الثاني فظ واما على الاول

فلتركبه من الهيولى والصورة ولا نفس لما مر ان فعل النفس

متوقف على الجسم ولا ان يكون بعضها مؤثرا في بعض والا

فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي واما ان يكون المحوي

علة للحاوي لا سبيل الى الثاني لان المحوي اخس واصغر

من الحاوي اما انه اصغر فظاهر واما انه اخس فلكونه في

سلسلة الممكنات المرتبة ابعد من المبدا الاول والاخس

والاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف والاعظم على ما يشهد

به الطبع السليم والذهن المستقيم ولا الى الاول لانه لو كان

الحاوي علة لوجود المحوي لكان وجوب وجود المحوي

متاخرا عن وجود الحاوي لان وجوب المعلول في وجوده

متاخر عن وجود العلة واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود

اقول يريد ان يثبت العقل وهو الجوهر المفارق
الذي لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والاستكمال
فنقول قد ثبت انتهاء الممكنات الى موجود واجب لذاته
فيصدر عنه واحد منها لا غير فانه بسيط والبسيط لا يصدر
عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون جوهرا او
عرضا لا جائز ان يكون عرضا والا لكان متقدما على الجوهر
لكونه علة لما بعده ووجود العرض قبل وجود الجوهر مستحيل
والا لزم قيامه بنفسه ولانه محتاج في وجوده الى الجوهر فح
تعين ان يكون جوهرا وح اما ان يكون هيولى او صورة
او جسما او نفسا او عقلا لما مر ان الجوهر منحصر في هذه الاقسام
ولا جائز ان يكون هيولى لانها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة
فلم يكن صدورها عنه متقدما على صدور الصورة ولا جائز
ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى والا
لوجدت متشخصة قبل الهيولى ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص
لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر في وجود الغير

لكن اللازم باطل لما مر ان الصورة المتشخصة محتاجة في
تشخصها الى الشيء والشكل المتأخرين عن الهيولى ولا
جائز ان يكون جسما لانا نعلم بالضرورة ان صدور الجسم من
شيء بدون صدور كل واحد من جزئيه منه محال لان صدوره منه
انما يكون بعد حدوث جزئيه منه البتة واذا كان كذلك فاما
ان يكون صدور كل واحد من جزئيه منه بلا واسطة وح
كان البسيط مصدرا لاثنين وهو محال واما ان يكون صدور
احدهما بواسطة الاخر وح يلزم ما مر ايضا ولا جائز ان يكون
نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود الجسم وهو محال لان
النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام واذا فلا فارق
بين العقل والنفس تعين ان يكون عقلا وهو المطلوب
فان قلت لا نم انه لو كان جسما لكان صدور كل واحد من
جزئيه بلا واسطة او احدهما بواسطة الاخر لم لا يجوز ان يصدر عنه
احدهما كالصورة مثلا بلا واسطة والاخر كالهيولى بواسطة
شيء غير الصورة قلت تلك الواسطة لا يجوز ان يصدر عنه

الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته والا لما كان وجوده متأخرا
عنه وقد فرضناه متأخرا عنه هذا خلف واذا كان عدم المحوي
مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ايضا مع وجود الحاوي
ممكنا لان معية عدم المحوي ووجود الخلاء معية ذاتية لا تنفك
احدهما عن الاخر فلا تخالفان في الامكان والوجوب
واذا كان الخلاء مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء ممكنا
لذاته ممتنعا لغيره هذا خلف فاذن الاجسام العالية ليس
بعضها علة للبعض فتعين ان يكون المؤثر هو العقل ولا
جائز ان يكون عقل واحد لاستحالة صدور افلاك شتى
عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
فاذن المؤثر في الافلاك عقول متكثرة ففي الوجود عقول متكثرة
وهو المطلوب فان قلت لم لا يجوز ان المؤثر في الافلاك لا
يجوز ان يكون عرضا او اعراضا قلت لان كل عاقل
اذا رجع الى نفسه علم قطعا ان الاعراض يستحيل ان تفعل
وجودات قائمة بذاتها فان العلة يجب ان تكون في ذاتها

اقوى من المعلول واشرف منه والعرض اضعف وجودا
من الجواهر قال لا يقال الحاوي وسبب المحوي هو العقل
الثاني معا مع ان السبب متقدم على المحوي والحاوي ليس
بمتقدم لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم بالعلية لا يجب
ان يكون متقدما اقول الحاوي هو الفلك الاعظم والعقل
الذي هو علة المحوي وهو العقل الثاني معا في رتبة الابداع
لكونهما معلولي علة واحدة في درجة واحدة وهي العقل الاول
كما ستعلم مع ان العقل الذي هو علة المحوي متقدم على المحوي
والفلك الحاوي ليس بمتقدم عليه ولو كان من الواجب
ان يكون متقدما عليه لان ما مع المتقدم ~~بالعلية لا يجب ان يكون~~
متقدم كما ان ما مع المتأخر متأخر والجواب ان العقل الذي
هو سبب المحوي متقدم عليه بالعلية وما مع المتقدم بالعلية
لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون
كذلك والا لزم اجتماع العلتين على معلول واحد فان
المتقدم بالعلية على الشيء يكون علة له لا محالة بخلاف ما مع المتأخر

فان ما مع التأخر جاز ان يكون متأخرا اذ كون الشئ علة لمعلولين ليس بمستنكر اذا كان فيه اختلاف احد الجهات
قال ثم الحاوي والمحوي كل واحد ممكن لذاته وذلك لا يقتضي الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك وانما يلزم من وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك غير ممكن اقول
كان هذه اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال الحاوي والمحوي كل واحد منهما ممكن لذاته واذا كان كذلك جاز ان يعدما اذ شان الممكن ذلك لكن جواز انتفائهما يقتضي الخلاء وهذا خلف فاجاب بان انتفائهما لا يقتضي الخلاء فضلا عن جواز انتفائهما فان عند انتفائهما يكون الامر كما هو الان فوق المحدد لا خلاء ولا ملاء اذ العدم المحض ليس بخلاء كما ليس يكون فوق الفلك السابع ايضا كذلك اذ هو ح يصير محددا بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي وعدم المحوي اذ عند عدم المحوي يكون الحاوي محيطا بالخلاء ح لكن وجود الحاوي مع عدم المحوي غير ممكن حتى يلزم ان يكون

الممكن مستلزما للمحال فان قلت كل واحد منهما ممكن فيكون المجموع ممكنا قلت انما يكون المجموع ممكنا لو كان اجتماعهما ممكنا وهو ممنوع فان الممكنين قد يمتنع اجتماعهما كالكون زيد كاتبا الان وغير كاتب الان قال فصل في ازلية العقول وابديتها واما كونها ازلية فلوجوه احدها ان واجب الوجود مستجمع لجملة ما لا بد منه في تاثيره في معلوله والا لكان له حالة منتظرة هف والعقول ايضا مستلزمة لجملة ما لا بد منها في تاثير بعضها في بعض لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان شئ منها حادثا بالفعل وكل حادث مسبوق بمادة فيكون هي مادية هذا خلف ويلزم من هذا ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة واما كونها ابدية فلانه لو انعدم امر من الامور المعتبرة في وجودها فيكون الباري تعالى او شئ من العقول قابلا للتغير والحوادث هف اقول العقول ازلية وابدية اما انها ازلية فلان واجب الوجود مستجمع لجميع ما لا بد منه في تاثيره في العقل

الاول والا لكان له حالة منتظرة هذا خلف فيكون العقل الاول ازليا لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته المستجمعة للشرايط وارتفاع الموانع والعقل الاول ايضا مستجمع لجملة ما لا بد منه في تاثيره في العقل الثاني لان كل ما يمكن له اي للعقل الاول فهو حاصل له بالفعل والا لكان شئ مما يمكن له حادثا بعد ما لم يكن وكل حادث فهو مسبوق بمادة لما مر فيكون مادة هذا خلف واذا كان كذلك كان العقل الثاني ايضا ازليا لوجوب وجود المعلول عند وجود علته التامة وهكذا القول في العقل الثالث والرابع الى ان ينتهي الى العقل العاشر ولقائل ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق بمادة هف واما انها ابدية فلانه لو انعدم شئ منها لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع بقاء جميع الامور المعتبرة في وجوده غير معقول فيكون الباري تعالى او شئ من العقول قابلا للتغير والحوادث وهو محال لان ح

التغير من شان ما له تعلق بالمادة قال فصل في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم الجسماني قد عرفت ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات العقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون في مباديها كثرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره من واجب الوجود بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود وواجبة الوجود لوجود علتها فيلزمه وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني وباعتبار الاخر مبدأ للفلك والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف في العقل فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه عقل عاشر

وهو مبدأ للعناصر ومدبر لما تحت كرة القمر وهو العقل الفعال
فيصدر عنه الهيولى العنصرية والصور المختلفة بشرط استعداد
الهيولى وليس استعداد الهيولى لقبول الصور من جهة العقل
المفارق والا لم يتبدل استعدادها بسبب الحركات السماوية
وكل حادث مسبوق بشرط حادث لان الحركة المحدثة اما
ان توجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى
الاول والا لزم دوام الحادث وهذه الحوادث اما
ان توجد على الاجتماع او على التعاقب لا سبيل الى الاول
والا لزم امور لها ترتب في الوجود بلا نهاية وهو محال
فقبل كل حركة حركة وقبل كل حادث حادث لا الى اول
فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية قلنا
اذا اخذنا جملتين احديهما من مبدأ معين الى غير النهاية و
الاخرى مما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية على الاولى بان
نقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى
والثاني بالثاني فاما ان يذهبا معا الى غير النهاية او ينقطع الثانية

لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد مثل الناقص هذا
خلف فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية
والاولى زائدة بعدد متناه والزائد على المتناهي بعدد متناه يجب — ان يكون متناهيا ه
اقول قد صح ان واجب الوجود واحد من كل
جهة متعال عن ان يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات
متكثرة ومعلوله الاول هو العقل المحض الذي غير متعلق بالمادة
لا بحسب ذاته ولا بحسب احوال ذاته والافلاك معلولات
العقل لكن الافلاك فيها كثرة على ما يدل على ذلك اختلاف — العقول
حركات الكواكب فيكون مباديها العقلية كثيرة لما بينا
ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر
عنه الفلك الاعظم فيه كثرة والا لم يمكن صدور الفلك
الاعظم الذي فيه كثرة من جهة تركبه من الهيولى والصورة
عنه لكن تلك الكثرة ليست باعتبار صدوره من واجب
الوجود لاستحالته بل بعضها له من ذاته وبعضها له من علته
فاذا انضم ما له من ذاته الى ما له من علته حصلت فيه كثرة بهذا الا — عتبار

ثم لم لا يجوز ان يكون اول الحوادث قلت
ما هو اول الحوادث اما ان يكون علته التامة حادثة او
قديمة فان كان الثاني يلزم قدم الحادث وهو محال
فتعين الاول فلم يكن اول الحوادث هف قوله
فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية
اقول هذا ظاهر غني عن الشرح الا ان لقائل ان يقول
ان اردتم بتطابق الجملتين اتحاد طرفيهما فلا نسلم انهما ان
لم يتطابقا يلزم ان ينقطع الثانية فتناهت لم لا يجوز ان
يكون عدم تطابقهما لعدم الطرف لا لتناهي الثانية وان
اردتم انه يكون بازاء كل جزء من الاولى جزء من الثانية
فلا نسلم انهما ان تطابقا يلزم ان يكون الزائد مثل الناقص
لم لا يجوز ان يكون تطابقهما لعدم تناهي اجزاء الثانية
لانه لا ينتهي اجزاؤها الى حد لا يبقى بازاء جزء من الاولى جزء
من الثانية لا لتساويهما كالحال في الخردلة والجبل
خاتمة في احوال الآخرة بداية النفس بعد خراب
البدن

البدن اما ان تفسد او تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ
او تبقى موجودة لا سبيل الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد
والا لكان فيها شيء يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل لان
الفاسد بالفعل غير القابل له فيكون مركبة هف ولا سبيل
الى الثاني لان النفوس حادثة على ما مر فيكون التناسخ محالا
لان البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس عن
مبدائها فكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على
سبيل التناسخ لتعلق بالبدن الواحد نفسان مدبران وهو محال
اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا فظهر القول ببقاء النفس
بعد الموت اقول النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد
او تبقى وح اما ان تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او لا تتعلق
فهذه ثلثة اقسام لا سبيل الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد
والا لكان فيها شيء يقبل الفساد وشيء يفسد بالفعل لان الفاسد
بالفعل غير القابل للفساد لان القابل للفساد يبقى مع الفساد
والفاسد لا يبقى معه فيكون النفس مركبة وقد مر انها بسيطة

فان المعلول الاول له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها فيلزمه وجوب الوجود بالغير الذي هو الواجب وامكان الوجود لذاته فيكون باخذ هذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني وباعتبار الاخر مبدأ للفلك التاسع والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف في العقل فان المعلول يجب ان يكون مشابها للعلة ومناسبا لها فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك التاسع وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان تتم الاجرام السماوية ولابد من الانتهاء الى جوهر عقلي وجرم سماوي اذ لو استمر ذلك للزم التسلسل المحال والا لكانت الاجسام غير متناهية وهو محال ولا يجوز ان ينقطع العقول قبل انقطاع السماوات والا لبقي ما تخلف من السماوات غير مستندة الى علة فالعقول ليست اقل عددا من الافلاك فاذن لابد ان ينتهي ذلك الى العقل

ولكانت

التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر فيصدر عنه هيولى العالم العنصري وصورها المختلفة لاستعدادات مختلفة في الهيولى ويسمى بالعقل الفعال لكثرة فعله وتاثيره في عالم العناصر وليس استعداد الهيولى لقبول الصور من جهة العقل المفارق والا لما تغير الاستعدادات ولعدم التغير في العقل المفارق المطلق بل الهيولى تعرض له الاستعدادات المختلفة بواسطة الحركات الجرمية السماوية وكل حادث مسبوق بحادث لغير نهاية لان الحادث اما ان يوجد دائما او بعد حادث لغيره لا سبيل الى الاول والا لزم دوام الحادث هذا خلف فتعين الثاني واذا كان كل حادث مسبوقا بحادث لغيره فاما ان يوجد تلك الحوادث على الاجتماع او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم امور لا تتناهى في الوجود بلا نهاية فتعين ان يوجد على التعاقب فقبل كل حادث حادث لا الى اول فان قلت لا نم ان الحادث اذا لم يوجد دائما يلزم ان يوجد بعد حادث

نعت فان قلت لم لا یجوز ان یکون البدن محلا قابلا
لعنا والنفس قلت لان کون الشی محلا لامکان فساد
ما هو مباین القوام له ولامکان وجوده غیر معقول فان
معنی کون الشی محلا لامکان وجود شی لغیره هو هیوه لوجوده
فیه حتی یکون حال وجوده مقارنا به وکذلک فی امکان فسا
شی ولهذا امتنع ان یکون الشی محلا لعنا وبقیه بل البدن
انما یکون فیه قوة تعلق النفس به وعدم تعلقها به ولا سبیل
الی الثانی لان النفس حادثة مع حدوث البدن علی معنی
ان عند حدوث کل بدن لابد ان یحدث نفس لان النفس
حادثة لما مر لتوقف حدوثها علی علتها علی استعداد المادة
ومادة النفس البدن فالعلة التامة لحدوثها یتوقف علی
حدوث البدن الصالح لقبول النفس علی معنی انما یتقدم علیه
ویحقق بحقته فعند حدوث کل بدن لابد ان یحدث علیه نفس
من مبدا انها فلو تعلقت به نفس اخری علی سبیل التناسخ لکان
للبدن الواحد نفسان مدبران له وهو باطل اذ لا یشعر

موحضه عن الکدورات الجسمانیة اتصلت بعد المفارقة
بعالم القدس فی حضرت جلال رب العالمین فی مقعد
صدق عند ملیک مقتدر فوجدت لذة عظیمة هی اجل من
کل من کل لذة واشرف وهذه هی السعادة الحقیقیة
والیه اشارة فی القران المجید بقوله تعالی ان الذین امنوا و
لم یلبسوا ایمانهم بظلم اولئک لهم الامن وهم مهتدون فان
الایمان هو العلم بالله وعدم لبسه بظلم هو التعاری عن الهیات
البدنیة وان لم تکن نقیة عن تلک الهیات البدنیة بل بقیت
فیها تصیر بسبب تلک الهیات محجوبة عن الاتصال بالسعادة
الحقیقیة وتاذت اذی عظیما بسبب میلانها الی تلک الهیات
مع تعذر حصولها لفقدان الالات والالام التی تکون
بسبب هذه الهیات لا تکون لازمة لزوال هذه الهیات
بعد الموت شیا فشیا مع ترک الافعال المفیدة لها بتکررها حتی
تزکو النفس وتبلغ السعادة التی تخصها فان قلت
العلاقة البدنیة کیف صارت مانعة عن هذه اللذات

باسم خرم
شود که فوت شدش جزو اولین وماند
از وجود وارث و یک چند خرده و یکر
گرفت هر یک از ان دو بقرض قسمت خویش
جو بود وارث اول پسر دوم دختر
میان هر دو شد از روی راستی تقسیم
شدند خرم وخندان بسان غنچه تر
ابو الفتح
بود بی چهره دو در مان ودیدن روی تو بود
وانچه باید گوشه ابروی ولجوی تو بود
قلندر
سکندر بگذرد از سر کشتی گر صد سرش باشد
قلندر گر دو در فقر تاج وافسرش باشد
نور الاسلام
ای دیده بسی دیده من در هر خواب
دور سر پس مخمور ترا در سر خواب
همچون دو رخ خوب تو کس در همه عمر
دانم مه وخور ندیده باشد در خواب
البدخشی

نظری قاصر عن الوصول الی المشتاق الیه وهو فطانتهم
البتراء والابله فی اللغة هو الذی غلب علیه سلامة الصدر وقلة
الاهتمام وان لم تکن خالیة عن الهیات البدنیة الردیة
فاشتاقت الی مقتضی تلک الهیات فتتالم بفقدان البدن
ومعقبات من غیر حصول المشتاق الیه وبقی کدر الهیولی
مقیدة بسلاسل العلایق لان الة ذلک قد بطلت وخلق
التعلق البدن قد بقی فیکون فی غصة وعذاب الیم الا ان
تلک التعذب ایضا لا یبقی دایما وهذه الهیات تختلف
فی شدة الرداءة وضعفها وفی سرعة الزوال وبطئه وتختلف
ما یکون منها من التعذب بحسب الاختلاف ولکن هذا
لغرما اردنا ان نکتب علی الایجاز من غیر ایجاز مخل وتطویل
ممل فی شرح هذا المختصر والحمد لله رب العالمین والصلوة علی محمد
ولا لهعد تمت الرسالة فی ط
شهور سنة ...
والله اعلم بالصواب

حصته الجسم التعلیمی مجموع الطول والعرض والعمق
مع قطع النظر عن المادة وهذا اعنی الطول والعرض
والعمق عرض اذ هو قائم بالمادة وانما سمی جسما تعلیمیا
اذ یبحث عنه فی علم التعلیم وهو العلم الریاضی یسمی علم
التعلیم اذ یذکر فیه العلامات من النهایات
والاقسام تمت صحائف

واما حکم الاوج والحضیض فهی ان مدار الشمس لو کان موافق المرکز
لاحاط الماء بجمیع الارض وبطلت الموالید فاقتضت الحکمة الالهیة ان یکون احد
جانبی مدار الشمس اقرب الی الارض والجانب الاخر ابعد لیجذب المیاه نحو الاقرب لقرب الشمس
وسخونة الجو وبیوسته هناک لان سخونته الجو وبیوسته یوجب انجذاب المیاه الیه وینکشف الطرف الاخر
لبعده وبرودة الجو ورطوبته فانکشف الطرف الشمالی لکون الاوج فی الشمال وانغمس الجانب الجنوبی لکون الحضیض
فی الجنوب ویتحرک الیاه بحرکة الاوج والحضیض فاذا وصل الاوج الی الجانب الجنوبی والحضیض الی الجانب الشمال ینغمر الطرف الشمالی
وینکشف الجنوبی وذلک یکون فی مدة طویلة لان الاوج یتحرک بحرکة الثوابت وهی تتم الدورة فی ست وثلثین الف سنة علی الرای القدما
وفی اربع وعشرین الف سنة علی مذهب المتاخرین ویظهر من حلول الاوج والحضیض کما ... رحمه علی ان اختصاص
احد الربعین الشمالیین بالانکشاف دون الاخر یحقق ذلک مع تساوی نسبة الاوج الیهما

العظم والالام العظيمة مع ضعف العلاقة مع البدن
واستحكام العلاقة مع هذه الامور **قلت** اللذات
والالام النفسانية وان كانت في غاية القوة الا ان تعلق
النفس بالبدن واشتغالها بتدبيره ايضا في غاية الكمال
فيجوز ان يكون احدهما عايقا عن الاخر **قال هداية**
النفوس الناطقة اذا ظهر لها ان من شانها ادراك الكمال
بكسب المجهول من المعلوم لزم لها اي للنفس من هذا الكسب
شوق الى الكمال الذي هو شوقها فاذا فارقت البدن وتنبهت
بكمالها الذي هي بطبعها نازعة اليه الا ان اشتغالها بالبدن
انساها اياها كما ينسى المريض التلذذ بالحلو ويميل الى المكروهات
بالحقيقة وليس معها ما يمكن كسبه عرض لها الالم العظيم وهو
الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة وكان شبهها
مثل الحذر الذي لم يحس المه فلما زال عايقه احس به **قال هداية**
النفوس الناطقة الذي لا يكتسب العلم والشرف فاذا فارقت
البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية الردية حصل لها

النجاة من العذاب والخلاص من الالم وكانت البلاهة
ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء واما اذا لم يكن خالية
عن الهيئات البدنية فتتالم بفقدان البدن ويبقى في
كدر الهيولى مقيدة بسلاسل العلايق فيكون في محنة
وعذاب اليم ومن اراد الاستقصاء في الحكمة والوقوف
على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار
اقول النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب العلم
والشرف اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية
الردية لا يتعذبون لانهم غير عارفين بكمالاتهم فان الحكم
بان للنفوس كمالات حقيقية ليس باولي وغير مستفاد من البداهة
لانها لم يعرفها اصلا فكانت البلاهة ادنى الى الخلاص
من الفطانة البتراء فان النفوس التي عرفت بالاكتساب
النظري ان لها كمالات ثم انها لم يكتسب الكمال سواء اكتسب
ما يضاد الكمال او اشتغل بما صرفها عن اكتساب الكمال الى ان فارقت
الى الكمال الغايب عنهم وانما حصل ذلك الشوق لهم بالاكتساب

ای بخت همایون تو هر روز
رخساره ز جام عیش گلگون هر روز
همچون مه نو قدر تو عالی هر شب
چون فصل بهار روزت افزون هر روز

آنکس که کند خاک درت افسر خویش
شاید که ز چرخ بگذراند سر خویش
بروی بکمند دوستی سوی خودم
آخر بنهان کمندت آرم بر خویش

دل در بر من بیا تو خوش است
جان در تن من بذوق و شوق تو خوش است
خواهم چو سگان بگردنش طوق نهی
آنرا که بذوق و شوق طوق تو خوش است

هر کو رسد کرشمه و ناز باد
هر کو نرسد بروسر افراز باد
بوسی ز لب او داد امانت بلبم
یارب که رسد امانتش باز بلو

شوخی که همیشه تند و بدخو باشد
وحشی ز همه خلق چو آهو باشد
چشمش بیمار اگر خندد بر عاشق
با چشم بود دشمن گره در ابرو آید